فوائد في مشكل القرآن

لسلطان العلماء عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام

(المتوفى سنة ٦٦٠هـ)

الدكتور سيد رضوان علي "الندوي"

دكتوراه من جامعة كمبردج

الأستاذ بكلية العلوم الاجتماعية

جامعة محمد بن سعود الإسلامية - الرياض

دار الشروق جدة

للنشر والتوزيع والطباعة

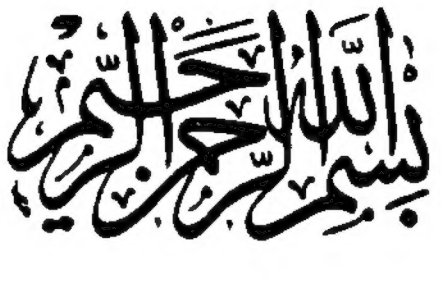

فوائد
في مشكل القرآن

الطبعة الأولى
١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
لحساب وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية
في دولة الكويت

الطبعة الثانية
معدلة ومنقحة
١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

وجميع الحقوق محفوظة لدار الشروق في جدة

دار الشروق جدة
للنشر والتوزيع والطباعة
جدة - المملكة العربية السعودية - تليفون: ٦٤٢٦٦١٠ - ص.ب: ٤١٤٦ - س.ت: ٨٤٢٨ - برقيا: مشكاتا

تقديم الكتاب

بقلم

معالي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
في دولة الكويت

الحمد لله العلي القدير الذي منه التوفيق وإليه الطريق ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، وآله وصحبه ومن اهتدى بهداه .

وبعد : فإن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت قد أخذت على عاتقها ، فيما أخذت من المهمات الإسلامية ، نشر ما يكون في بعثه ونشره من التراث الإسلامي العلمي عمل مفيد ، أو إحياء لأثر مجيد يهدده الضياع ، أو عون على طريق جديد فيه تبصرة وتوعية للمسلمين في تأسيس المفاهيم الصحيحة عن الإسلام في نفوسهم وعقولهم ، أو تجديد وتمتين للقيم الخالدة في شريعتهم .

هذا النشاط الإسلامي الثقافي تقوم به وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية هنا إلى جانب ألوان أخرى من النشاط الإسلامي ، وقد وقع اختيار إدارة الشؤون الإسلامية في هذه الوزارة على طبع كتاب لعلم من أعلام الإسلام العظام في القرن السابع الهجري ، وهو كتاب : « الفوائد في مشكل القرآن » للشيخ الأجل العلامة الخالد الأثر عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام المجاهد الفقيه الشافعي المحدث المفسر الحجة رضي الله عنه . وهو كتاب لعله فريد ومفيد في بابه ، يعرض فيه بإيجاز غير مخل لما قد ينقدح في ذهن القارىء لكتاب الله العظيم من إشكالات قد يتساءل عنها

في بادىء الرأي ، أو بعد تأمل في بعض آيات القرآن .

فالمؤلف رحمه الله ورضي عنه يطرح الإشكال من هذا القبيل سواء أكان من الإشكالات اللغوية أو النحوية أو البلاغية أو العقائدية أو الأصولية ، ويجيب عنها بما ينقله أو بما يراه مناسبا ، وقد عرض في هذا الكتاب طائفة من هذه الإشكالات وأجوبتها بأسلوب دقيق موجز ، واشتمل طرح الإشكالات وأجوبتها على كثير من الفوائد العلمية التي فيها تمرين لفكر طالب العلم ، وتوسيع لأفقه ، وتحليل دقيق للنص ووجوه الاحتمالات في فهمه وتنزيله ، وما يتفرع عنها من نتائج في المعنى ، وما يقبل منها وما يستبعد .

والظاهر لمن يتأمل في عبارات هذا السفر النفيس أنه تلخيص لدروس في تفسير القرآن الكريم ألقاها الشيخ ابن عبد السلام رحمه الله وأرضاه . وقام على تحقيقه الدكتور السيد رضوان علي الندوي ، الاستاذ في كلية الآداب بالجامعة الليبية في بنغازي . ورأت هذه الوزارة أن تطبعه وتنشره في العالم الإسلامي إحياء وصيانة له من طوارىء الزمن ، وإمداد للعلوم الإسلامية عامة ، وما يتصل منها بالقرآن العظيم خاصة ، بمدد قيم هام .

وهي ترجو من الله تعالى أن يجعل فيه النفع لروّاد العلوم الإسلامية وهو ولي التوفيق .

عبد الله المشاري الروضان

مقدمة الطبعة الثانية

مضت أربع عشرة سنة على صدور الطبعة الأولى لهذا الكتاب ، ونحو عشرين سنة على اشتغالي بتحقيقه والتعليق عليه وخلال هذه الفترة الطويلة انصرفت الى دراسات تاريخية .

ونفذت هذه الطبعة منذ سنوات عدة ، تلقيت خلالها رسائل عديدة من الباحثين في مختلف البلاد الاسلامية يطلبون مني تزويدهم بالكتاب ، فشعرت بمسيس الحاجة الى اعادة طبعه .

وأثناء هذه الفترة تقدمت وتنوعت الدراسات عن سلطان العلماء العز بن عبد السلام ، وأشعر بعظيم السعادة والرضا أن الدرب الذي كنت قد فتحته بدراسة حياته وآثاره قبل احدى وعشرين سنة قد سار عليه عدد من الكتاب والباحثين بعد ذلك فظهرت نحو ثمانية كتب بين صغيرة وكبيرة وبين مطبوع ومخطوط (منها ثلاث رسائل جامعية للماجستير والدكتوراه من جامعة الأزهر) عن مختلف نواحي حياة الشيخ العز وتحقيق بعض آثاره .

وكم ازدادت غبطتي عندما علمت أن أحد الباحثين ، وهو الدكتور عبد الله بن ابراهيم الوهيبي اختار موضوع منهج التفسير عند الشيخ العز مع تحقيق

اختصاره[1] تفسير النكت والعيون للماوردي كأطروحة للدكتوراه من جامعة الأزهر (انتهى منه عام ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م) .

وكنت قد كشفت لأول مرة مكانة الشيخ العز بن عبد السلام كمفسر للقرآن الكريم بتحقيق المخطوط الذي بين أيدينا قبل ثمانية عشر عاما ، وكانت شهرته في أوساط العلماء ترتكز على كونه فقيها شافعيا مجتهداً فحسب ، فأحمد الله أن جاء بعدي من توسع في البحث في الموضوع نفسه ، وألقى مزيدا من الأضواء على هذا الجانب من ثقافته الواسعة . وأرجو أن تنشر كل مؤلفاته بطريقة علمية انشاء الله حتى ترسم أمامنا صورة متكاملة عن آثار هذا العالم المجاهد المخلص العظيم .

كما طبعت في هذه الفترة مؤلفات كانت غير ميسورة لي الا في صورة مخطوطات عند تحقيق هذا الكتاب، مثل تفسير ابن عطية المسمى بالجامع المحرر الوجيز ، صدر منه الجزء الأول فقط ، بتحقيق أحمد صادق الملاح (القاهرة ١٩٧٤) وتفسير مقاتل بن سليمان بتحقيق الدكتور عبد الله شحاتة (دار الشروق ، القاهرة) وكطبقات المفسرين للداودي بتحقيق علي محمدعمر ،جزآان (القاهرة ١٩٧٢) وغيرها .

وأهم من ذلك كله فقد تم العثور على مخطوطين جديدين لهذا الكتاب . احداهما في استنبول بمكتبة كوبريلي ، تفسير رقم ٤٤ بعنوان : « أمالى ،شيخ الاسلام الشيخ عز الدين بن عبد السلام على القرآن العظيم » ثم شرح هذا العنوان من الناسخ بقوله : « تتضمن أحكام وأبحاث على شتى من المشكل وأجوبة عنها ، وعلى شيء من الحديث الشريف له أيضاً ، وقواعد وفوائد » . وعدد أوراقها ٩٣ ورقة ، وهي غير مرقمة ، ولا يعرف ناسخها ولا تاريخ نسخها وخطه جيد .

---

(١) لم يصدر هذا التفسير حتى الآن ، بينما ظهر القسم الأول من الأطروحة بعنوان « العز بن عبد السلام ، حياته وآثاره ومنهجه في التفسير » (القاهرة ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م) .

وثانيهما في بغداد في مخطوطات الخزانة الألوسية بمكتبة المتحف العراقي برقم ٨٧٥٤ ، وعنوانها « فوائد في علوم القرآن » وهي ١١٧ ورقة ، وناسخها وتاريخ نسخها غير معروف مثل النسخة الأولى .

علمت عن هاتين النسختين للمخطوط ـ والفضل في ذلك للدكتور عبد الله الوهيبي في كتابه المذكور آنفا ـ وأنا أصحح أصول الطبعة الثانية هذه ، فأجلت الطبع وحاولت جهدي أن أحصل عليهما لأقابل الأصل المحقق عليهما أيضاً ، ولم أوفق الا في الحصول على الشريط المصور لنسخة استنبول . وعند قراءتي لها تبين أنها ناقصة الى حد كبير ، وتشبه النسخة التي كنت قد جعلتها أصلا للتحقيق أي نسخة المتحف البريطاني : فلم يكن فيها كبير عَناء

وهذا النقص في موضعين :

الاول : في تفسير قوله عز وجل ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ فبعد جملة : الحمد والمدح مترادفان « (صفحة ٤٠ سطر أول من طبعتنا هذه ، نقصت عدة صفحات الى جملة » وذلك لا يوصف به الباري سبحانه « (صفحة ٧٠ سطر ١٠ من طبعتنا هذه) في تفسير آية ﴿وبالآخرة هم يوقنون﴾ .

الثاني : في تفسير الآية ٧٩ من سورة الانبياء ﴿ وداود وسليمان اذ يحكمان في الحرث . . . . الخ ﴾ فبعد جملة « فحكم داود لو وقع » (صفحة ١٩١ سطر ٧ من هذه الطبعة) نقصت حوالى عشر صفحات مخطوطة اذ تبدأ الصفحة التالية بجملة « كونهم في الزمهرير » من تفسير آية ٧٥ ﴿ لا يفتر عنهم ﴾ من سورة الزخرف (صفحة ٢٣٠ سطر، سطر ١٢ من هذه الطبعة) . وهو نقص كبير اذ شمل ٥٧ آية من سور شتى .

ومع ذلك فقد قابلت أصول هذه الطبعة مع هذه النسخة ووجدت أنه لا يختلف الا قليلا من مخطوطة الأصل المذكورة آنفا وهذا الاختلاف هو عدم وجود نصوص منقولة من كتاب مجاز القرآن للمؤلف ، والتي حذفتها من متن الكتاب

في طبعته الأولى . وزيادة آية ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ من سورة الاسراء واثارة المشكلة حولها دون ايراد جواب عنها . وهذه المشكلة وجوابها موجود في مخطوط (كشف الاشكالات) تحت عنوان الاشكال العاشر (المطبوع كملحق ٢) ، بالاضافة الى بعض اختلافات يسيرة جدا في بعض الكلمات . أوردت بعضها في مواضعها من النص .

ورمزت الى هذه النسخة بحرف « ك » .

ولم أرد تأجيل الطبع الى أجل غير مسمى في انتظار الحصول على نسخة الخزانة الألوسية ببغداد ، وبالاضافة الى ذلك فقد تظهر نسخ أخرى في بعض المكتبات التي لم تنشر فهارسها ، وليس من المعقول تأخير نشر الكتاب على هذا الأساس ، ولعلي أستفيد من نسخة بغداد ـ اذا كانت ذات غناء ـ في الطبعة الثالثة للكتاب انشاء الله .

وما زلت عند رأيي أن أحسن مخطوطات الكتاب ، مخطوط المتحف البريطاني بعنوان « مسائل وأجوبة » التي كنت قد جعلتهاأصلا للتحقيق .

وأود تصحيح ما قلته سابقا عن مخطوط « كشف الاشكالات عن بعض الآيات » . فكنت قد أثبت خلافا لما جاء في فهرس دار الكتب المصرية بأنه ليس للشيخ العز بن عبد السلام بل لمؤلف مجهول « ولعله أحمد بن أحمد بن يوسف الحسيني »[1] .

والآن وفي ضوء معلومات جديدة عن وجود نسخة أخرى لنفس الرسالة بعنوان« أجوبة على استشكالات وقعت للعز بن عبد السلام » تفسير رقم ٢٩٧ ، الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية أقرر أنها لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي ، اذ ذكر اسم مؤلفها هذا على رأس صفحة المخطوط مع عنوان الرسالة . وذكر في

---

(١) راجع مقدمة الطبعة الأولى ، صفحة (ق) . وليس اسماعيل بن الشيخ محمد الشاش كما نسبه اليه خطأ د . عبد الله الوهيبي في كتابه السالف الذكر ص ١٦٠ هـ .

فهرس الخزانة التيمورية (ج ١ ص ١١٠) ذكر تاريخ وفاة هذا المؤلف في سنة ٧٤٤ هـ .

ولكن تحديد وفاة المؤلف بهذه السنة خطأ فاحش ، لأنه ورد في الرسالة ذكر مؤلفين عاشوا بعد هذه السنة (٧٤٤ هـ) بقرن أو قرنين من الزمن مثل المولى أبي السعود ، المفسر المعروف ، المتوفى سنة ٩٨٢ هـ ، وأبي القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي (كان حيا في سنة ٨٨٨ هـ) ، وابن هشام النحوي المشهور المتوفى سنة ٧٦١ هـ . وكنت قد نبهت الى ذلك في مقدمة الطبعة الأولى للفوائد .

ووقع في هذا الخطأ باحث جديد ، هو الدكتور عبد الله الوهيبي ، فعلى الرغم من قراءته لهذه المقدمة ونقل بعض أدلتي في تحديد زمن المؤلف المجهول ، واشارته بنفسه هو الى ورود اسماء ابن هشام النحوي ، والمفسر المولى أبي السعود في هذه النسخة الجديدة فإنه قرر خطأ (ص ١٦٠ من كتابه المذكور سابقا) أن مؤلفها توفي سنة ٧٤٤ هـ دون انتباه الى زمن هؤلاء المؤلفين المتأخرين .

ولا يصح أن يكون مؤلف هذه الرسالة لاكمال عمل الشيخ العز في « الفوائد » هو محمد بن أحمد بن عبد الهادي ، المعروف بابن قدامة المقدسي ، العالم الحنبلي المعروف بمؤلفاته والمتوفى سنة ٧٤٤ هـ . بل من المؤكد أنه مؤلف آخر يحمل نفس الاسم الثلاثي ، دون الشهرة ، وعاش في أواخر القرن العاشر الهجري أو بعده .

ولم أهتد الى ترجمته في مظان البحث .

وقلت في مقدمة الطبعة الأولى لهذا الكتاب أن من مصادر الشيخ العز الرئيسية تفسير ابن عطية (ت ٥٤١ هـ) والزمخشري (ت ٥٢٨ هـ) واعتماده على ابن عطية أكثر من اعتماده على الزمخشري ، كما ذكرت تنويه ابن خلدون بمكانة ابن عطية في التفسير ، ثم وقفت على نصين للمفسر أبي حيان الاندلسي

ولشيخ الاسلام ابن تيمية في الموضوع ، أوردهما هنا . قال أبو حيان : « وكتاب ابن عطية أنقل وأجمع وأخلص ، وكتاب الزمخشري ألخص وأغوص » (البحر المحيط ج ١ ص ١٠) وأما ابن تيمية فقال : « وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري ، وأصح نقلا وبحثا وأبعد عن البدع وان اشتمل على بعضها . بل هو خير منه بكثير ، بل لعله أرجح هذه التفاسير » (فتاواه ج ٢ ص ١٩٤) .

وأما منهج الشيخ العز في التفسير فللاطلاع عليه أحيل القارىء الى ما كتبه في آخر كتابه المرسوم « بالاشارة الى الايجاز في بعض أنواع المجاز » تحت عنوان « نبذ من مقاصد الكتاب العزيز » ص ٢٥٩ طبعه النمنكاني ـ المدينة المنورة) بالاضافة الى ما كتبته في مقدمة الطبعة الأولى بايجاز . والغرض من التفسير الوقوف على مقاصد القرآن المفيدة للأمور الدينية » (ص ٢٧٣) وذلك عند الكلام على البقرة التي أمر بنو اسرائيل بذبحها (سورة البقرة) ثم قال معقبا : « وأما عرفان العضو الذي ضرب به القتيل ، ومعرفة القرية التي أمروا بدخولها ، ومعرفة الحجر الذي ينبجس بضرب موسى عليه السلام ، هل كان معينا بقدر رأس الانسان أو أكبر ، أو كان حجرا غير معين ، فهذا كله لا يفيد أمرا دينيا ، وكذلك معرفة أسماء البلدان المبهمة في القرآن ، ومعرفة أصحاب الكهف واسم ملكهم ، واسم مدينتهم ، واسم كلبهم ، وكذلك الذي شبه بعيسى عليه السلام فصلب ، هل كان حواريا أو يهوديا ، وكذلك الاختلاف في عدة أصحاب فرعون لما تبع موسى عليه السلام كل ذلك مما لا تمس الحاجة اليه ولا تحث الضرورة عليه » (ص ٢٧٣) .

وبحث بعد ذلك باختصار في احكام التفسير وضروبه (ص ٢٧٦) وانتهى بقوله : « وعلى الجملة فالقاعدة في ذلك أن يحمل القرآن على أصح المعاني وأوضح الأقوال » (ص ٢٧٧) .

ومن المؤسف أن مؤلف كتاب (العز بن عبد السلام ، حياته وآثاره ومنهجه في التفسير) لم يفد من كلام الشيخ العز هذا في تتبع منهجه ، وهو في

أربعين صفحة ، واعتبره مقدمة في علم التفسير ، وبيانا واضحا عن منهجه في الموضوع . والذي طبقه في دروسه هذه في تفسير القرآن أي « الفوائد » .

وبعد ، فتمتاز هذه الطبعة الثانية عن الأولى في النقاط التالية :

أ ـ قوبلت على نسخة رابعة من المخطوط وهو مخطوط استنبول المشار اليه سابقا .

٢ ـ أن الهوامش النصية والتعليقات وضعت فيها مع المتن في أسفل الصفحات بدل طبعها في آخر الكتاب كما كان الأمر في الطبعة الأولى ، وكذلك بالنسبة للاستدراكات والتذييل .

٣ ـ الدقة في تخريج الأحاديث .

٤ ـ تصحيح بعض الأخطاء الواقعة في ترقيم الهوامش ، والأخطاء المطبعية الأخرى .

وأرى من واجبي في الختام أن أقدم جزيل شكري وعظيم امتناني للدكتور عبد الله الوهيبي الأستاذ المساعد بكلية الشريعة ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض ، لإتاحته لي فرصة الاطلاع على الشريط المصور (ميكروفلم) لمخطوط استنبول ، كما أتقدم بصادق الشكر وعميق التقدير للصديق الأديب الفاضل الأستاذ السيد محسن أحمد باروم صاحب دار الشروق بجدة الذي أبدى عنايته بهذا الكتاب وتفضل بطبعه ونشره مشكورا .

ولله الشكر أولا وأخيرا الذي وفقني لخدمة كتابه العزيز باحياء هذا التراث في علم التفسير . والله الموفق لكل خير ، ونعم الوكيل .

سيد رضوان علي (الندوي)

الرياض ٢٨ صفر ١٤٠٢ هـ

الموافق ٢٤ ديسمبر ١٩٨١ م .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

لقد ألفت تفاسير لا تحصى للقرآن الكريم عبر القرون الإسلامية الطويلة ، وهي إما تفاسير كاملة للقرآن كله أو بعض سوره أو أجزائه ، وهناك تفاسير معدودة من نوع آخر ، وهي التي تتناول بعض آيات القرآن التي تبدو مشكلة من ناحية علمية أو عقائدية أو لغوية أو بلاغية أو غيرها من نواحي العلم والمعرفة ، وهي ما تعرف بمشكل القرآن . ومن هذا النوع هذا الكتاب النادر لسلطان العلماء الشيخ عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الذي أقدمه للقراء بعد تحقيقه وتخريجه . ولقد ذكر ابن النديم ثلاثة كتب في فقرة « الكتب المؤلفة في معاني القرآن ومشكله ومجازه » وهي كتاب (جوابات القرآن) لابن عيينه ، وكتاب (ضياء القلوب في معاني القرآن وغريبه ومشكله) للفضل بن سلمه ، وكتاب أبي الحسن علي بن عيسى بن داود بن الجراح الوزير في معاني القرآن وتفسيره ومشكله . وأقدم كتاب معروف في الموضوع كتاب (مشكل القرآن) لقطرب المتوفى ٢٠٥ هـ . ولكنه لا يعدو أن يكون توفيقا بين بعض الآيات القرآنية التي تبدو متعارضة متناقضة[1] وذكره ابن النديم بقوله : « كتاب قطرب فيما سأل عنه

---

(١) انظر ضحى الإسلام لأحمد أمين ٢/١٤٦ ويذكره ابن النديم (ص ٣٨) في فقرة (الكتب المؤلفة في معاني شتّى من القرآن) .

الملحدون من آي القرآن » (ص ٣٨) . وأشهر كتاب في هذا الموضوع كتاب « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة المتوفى ٢٧٦ هـ. والذي حققه الأستاذ السيد أحمد صقر ، ولكن ليس هناك ما يدل على أن الشيخ العز بن عبد السلام استفاد من هذا التأليف ، أو نسج على منواله .

وكلا الكتابين يختلف تمام الاختلاف عن الآخر في العرض والمحتويات وطريقة المعالجة ، فابن قتيبة كان مدفوعا في تأليفه للرد على هؤلاء الذين يسميهم الزنادقة ، والذين كانوا يعترضون على بعض التعبيرات والاستعمالات اللغوية في القرآن ، كما كانوا ينتقدون آيات أخرى تبدو لهم متعارضة المعنى ، فقام ابن قتيبة يدحض اعتراضات وادعاءات هؤلاء بتقديم الحلول للمشكلات التي أثاروها وهكذا كانت طريقته في معالجة موضوع مشكل القرآن دفاعية ، كما كان عمله محصورا إلى حد ما في تفسير المشكلات اللغوية والنحوية .

وقد عالج أحد العلماء الأفذاذ في الهند الشيخ محمد أنور شاه الكشميري المتوفى ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤ م . هذا الموضوع في كتابه (مشكلات القرآن) والذي طبع بعد وفاة المؤلف في ١٣٥٦ هـ . / ١٩٣٧ م . مع مقدمة ضافية بقلم الشيخ محمد يوسف البنوري[1] . وليس لدى المؤلف وصاحب مقدمة الكتاب اطلاع على كتاب الشيخ العز بن عبد السلام .

ويمتاز كتاب الشيخ عز الدين بن عبد السلام بطابعه العلمي الدقيق، وبشموله لكثير من المشكلات اللغوية والنحوية والبلاغية والعقائدية وغيرها التي لا نجد ذكرها عند المؤلفين الذين أشرنا إليهم آنفاً .

---

(١) الكتاب مطبوع طبعة حجرية بدهلي ،وبعض تعليقات المؤلف باللغة الفارسية.وهو في ٢٧٨ صفحة من القطع المتوسطة .

المؤلف[1]

مؤلف هذا الكتاب هو سلطان العلماء عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي . ولد في دمشق سنة ٥٧٧ هـ . وتوفي في القاهرة في العاشر من جمادى الأولى سنة ٦٦٠ هـ . بعد أن عاش ثلاثا وثمانين سنة قضاها حياة حافلة بالتدريس والتأليف والخطابة والإفتاء والقضاء في دمشق والقاهرة . وعاش عز الدين أولى حياته إلى سنة ٦٣٨ هـ . في دمشق حيث تولى التدريس في بعض مدارسها والخطابة في الجامع الأموي ، ثم عزل من منصبه واعتقل وحبس عندما هاجم الملك الصالح إسماعيل الأيوبي، سلطان دمشق ، لمحالفته الصليبيين من فوق منبر الجامع الأموي .

وبعد إطلاق سراحه توجه إلى القاهرة وقبض عليه مرة أخرى في القدس، ولم يتخلص من الأسر إلا بعد ما هزم الملك الصالح إسماعيل وحلفاؤه من الفرنج في معركة بينهم وبين جيوش الملك الصالح نجم الدين أيوب ، سلطان مصر . فواصل الشيخ سيره إلى القاهرة،ووصل إليها في سنة ٦٣٩ هـ . حيث استقبل بالترحاب والتكريم وعين قاضي قضاة مصر . وهناك وقعت على يديه أغرب حادثة قضائية طارت بشهرته على مر الأيام ، وأصبحت موضوعا طريفا للأدباء والكتاب وهي حادثة بيع الأمراء المماليك في المزاد . وأخيرا استقال عز الدين من منصبه بعد أن اصطدم مع وزير الدولة معين الدين حسن في قضية دينية، وحرمه من أهلية الشهادة أمام القضاء، ثم انقطع إلى التدريس في المدرسة الصالحية التي أنشأها جديدا نجم الدين أيوب ، وشغل فيها كرسي الفقه الشافعي وذلك بجانب الإفتاء والتأليف .

---

(١) انظر كتابي « العز بن عبد السلام » (طبع دار الفكر بدمشق ١٩٦٠) للدراسة التفصيلية عن حياته وعصره ودراسة موسعة أخرى عن حياته وآثاره باللغة الانكليزية بعنوان :

1 ZZ al- SULAMI, HIS LIFE AND WORKS. ISLAMABAD.1977.

وكان الشيخ عز الدين مع الملك المعظم تـوران شاه الأيوبي في دمياط ، عندما صد هذا السلطان الهجوم الصليبي على مصر تحت قيادة لويس التاسع وهزمه. .وبعد أن سقطت الأسرة الأيوبية واستولى المماليك على مقاليد الحكم،واجهت مصر خطر هجوم التتار،الذين حطموا الخلافة العباسية ببغداد واكتسحوا مدن العراق وسورية كالعاصفة العاتية ، وتوجهوا إلى مصر فاستعد الملك « قطز » لصد هذا الهجوم ، وأراد أن يفرض ضرائب باهظة على الرعية لإعداد الجيش ، وكان الشيخ عز الدين الوحيد ـ من بين رجال الدولة وأعيان البلد الذين حضروا مجلسه للمشورة لمجابهة هذا الخطر ـ الذي تكلم بكلمة حق ونصحه نصيحة المخلص الأمين لتوحيد جهود الدولة والرعية دون إجحاف أو ظلم ، وبارك عزيمته وبشره بنصر الله ، فكانت معركة « عين جالوت » ،وكان النصر للمسلمين .

وظل الشيخ عز الدين يحتل مكان الصدارة ، ويتمتع بمكانة رفيعة وكلمة نافذة لدى الشعب والبلاط الملكى فى عهد أقوى ملوك الأسرة المملوكية وهو الملك الظاهر بيبرس . ويمكن تقدير هذه المكانة من كلمة للملك الظاهر نفسه الذي قال عند وفاة الشيخ وشهود كثرة الخلق في جنازته : «اليوم استقر ملكي لأن هذا الشيخ لو كان يقول للناس اخرجوا عليه ، لانتزعوا الملك مني » .

وهكذا عاصر الشيخ عز الدين الدولة الأيوبية في دمشق ومصر في أواخر عهدها[1] . ودولة المماليك في بداية عهدها ، واتصل بملوكها أو بالأحرى اتصل به ملوكها ، فنصح لهم مطبقاً حديث رسول الله صلى الله

---

(١) ذيل مرآة الزمان لقطب الدين اليونيني ٢ /٦٥٨ طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٥/٨٣ وغيرها . ويجب أن نتذكر أن عز الدين رفض بيعة الملك الظاهر محتجا بأنه مملوك لركن الدين البندقدار ، ولم يبايعه إلا بعد أن شهد له أحد الناس أنه أعتق عتقا شرعياً ،انظر الوافي بالوفيات ج١٩ورقة ٥/، أ مخطوط أحمد الثالث ٢٩٢٠ ـ استنبول .

عليه وسلم : « الدين النصيحة ، لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » وجاهرهم بالحق دون أدنى مجاراة لأهوائهم ، بل كثيراً ما كان شديداً عليهم إلى حد الاستهانة بهم في جميع أدوار حياته ، والتاريخ يذكر لنا من أسماء هؤلاء الملوك الملك الأشرف موسى ابن الملك العادل (المتوفى ٦٣٥ هـ) سلطان دمشق ، والملك الصالح إسماعيل ابن الملك العادل (المتوفى ٦٤٨ هـ) سلطان دمشق ، والملك الصالح نجم الدين ابن الملك الكامل (المتوفى ٦٤٨ هـ) سلطان مصر والملك المعظم توران شاه بن الصالح نجم الدين (المتوفى ٦٤٨ هـ) والملك سيف الدين قطز المتوفى ٦٥٨ هـ) ، والملك الظاهر ركن الدين بيبرس (المتوفى ٦٧٦ هـ) سلطان مصر والشام . وجميع معاصريه ومترجميه متفقون على شجاعته الفذة في الحق وعدم اكتراثه بسطوة ملوك زمانه[1] . وهكذا لعب عز الدين دوراً هاماً في عصره ، واهتم بشؤون المسلمين ، وأقام من نفسه قدوة صالحة لمن جاء بعده من العلماء والمصلحين .

هذا هو الشيخ العز بن عبد السلام زعيم الإصلاح السياسي والاجتماعي والديني في زمانه، والمعروف لدى عامة المثقفين بمواقفه الرائعة في تلك المجالات . أما عز الدين العالم المؤلف فقد اشتهر بنبوغه في الفقه الشافعي بين رجال الفقه والتاريخ دون غيره من العلوم ، وأجمع معاصروه وكبار مترجميه كشيخ الإسلام الذهبي والسبكي وابن الحاجب وابن كثير وابن العماد الحنبلي وغيرهم على علو مرتبته في هذا المجال وبلوغه رتبة الاجتهاد[2] ، كما يعتبر الشيخ أحد الأساطين الذين ألفوا في موضوع « القواعد الفقهية الكلية » . وكتابه « قواعد الأحكام في مصالح الأنام »[3]

---

(١) انظر تلك الآراء في كتابي العز بن عبد السلام صفحات ١٥٧ ـ ١٦١ وانظر القسم الانكليزي من الأطروحة بمكتبة جامعة كمبردج .

(٢) انظر صفحات ٥٦ ـ ٥٨ ـ من « العز من عبد السلام » للوقوف على آراء هؤلاء وغيرهم .

(٣) طبع الكتاب بهذا الاسم ويذكر في المراجع القديمة باسم « القواعد الكبرى » .

من أجود الكتب في الموضوع ومن أحسن مؤلفاته ، وبلغ عدد مؤلفاته ثلاثين مؤلفاً في الفقه والتفسير والحديث والتوحيد والتصوف والسيرة ومعظمها في الفقه الشافعي ولم يطبع منها إلا كتابان : قواعد الأحكام في مصالح الأنام (القواعد الكبرى) ، والإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز (مجاز القرآن)[1] . وهكذا فشهرة عز الدين ترتكز على إمامته ونبوغه في الفقه الشافعي لدى معظم العلماء قديما وحديثا ، وقليل من مترجميه من نوه به كمفسر للقرآن الكريم متخصص فيه بجانب تخصصه في الفقه ، ومن هؤلاء قطب الدين اليونيني (ذيل مرآة الزمان ١٧٢/٢) وابن العماد الحنبلي (شذرات الذهب ٣٠١/٥) والسيوطي (الإتقان ٩/١) كما ذكره الداودي صاحب « طبقات المفسرين[2] » فيمن ذكرهم من المفسرين في كتابه هذا .

ولقد أشار بعض مترجميه القدامى ـ ممن اهتموا بذكر مؤلفاته كالسبكي واليافعي وابن رافع السلامي وابن كثير ـ إلى كتاب في التفسير للعز ابن عبد السلام ، ولقد نص ابن قاضي شهبة فقال : ـ (طبقات الشافعية ، ورقة ٧٤ أ ، مخطوط المتحف البريطاني رقم ٧٣٥٦) ـ وله تفسير حسن في مجلدين . . والحقيقة أن عز الدين ألّف كتابين في تفسير القرآن ، هذا الذي ذكره ابن قاضي شهبة والذي يوجد الجزء الثاني منه في المكتبة العامة لدولة قطر ، ويبلغ عدد أوراقه ثلاثمائة ورقة ، ويشمل تفسير النصف الثاني من القرآن الكريم[3] ، وتفسير آخر في مجلد واحد يبلغ عدد أوراقه ٢٣٠ ورقة وهو محفوظ في دار الكتب المصرية (مخطوط تفسير رقم ٣٢) ، وعلى

---

(١) انظر ثبت مؤلفاته محققاً مدروساً في كتابي (بالانجليزية) المذكور سابقا ص ص ٤٣ . ٥٠ .

(٢) في الجزء الأول ص ٣٠٨ ـ ٣٢٣ ، وهو مطبوع بمصر في جزأين بتحقيق علي محمد عمر سنة ١٣٩٢ هـ .

(٣) اشتري هذا المخطوط من استنبول ، وأنا مدين لهذه المعلومات لصديقي الفاضل الدكتور محمد مصطفى الأعظمي أمين مكتبة قطر .

وجه المخطوط ما يفيد أنه مختصر للنكت والعيون للماوردي[1] ، وبعد مقابلتي لهما تأكد لدي أنهما متغايران .

وعلى كل فلم يكن السبب في اختياري تحقيق المخطوط الذي أقدمه للقراء أن عز الدين بن عبد السلام يعد من بين المفسرين ، وأنه ألف هذين الكتابين ، وإنما السبب الحقيقي في هذا الاختيار ميزته التي ذكرها بعض مترجميه ، وهي أنه أول من ألقى التفسير دروسا في مصر (الإسنوي : طبقات الشافعية ورقة ١٢٩ أ ، مخطوط كيمبردج - ٨٤٣ ، وابن قاضي شهبة : طبقات الشافعية ٧٤ أ ، مخطوط المتحف البريطاني - ٧٣٥٦ ، والسيوطي : حسن المحاضرة ٢/١٧٣) ، وجهل الناس به كمفسر للقرآن الكريم وما ألف في علوم القرآن من ناحية أخرى .

وأذكر على سبيل المثال أن الكاتب المصري المعاصر المعروف الأستاذ محمد عبد الغني حسن ، الذي حقق كتاب (تلخيص البيان في مجازات القرآن » للشريف الرضي (القاهرة ١٩٥٥) وكتب له مقدمة ضافية في ٧٠ صفحة أثار موضوع كتاب مجاز القرآن لعز الدين قائلا : « ويظهر أن الله شاء أن يظل كتاب « مجازات القرآن » للشريف الرضي وحده ، وأن يتفرد بهذه المزية فلا يشركه كتاب عربي في مجازات القرآن ، فقد ذكر صاحب كشف الظنون أن لسلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام المصري الشافعي الدمشقي المتوفي ٦٦٠ هـ كتابا اسمه « مجاز القرآن » ، وأن جلال الدين السيوطي قد اختصره وسماه « مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن » ، فأين كتاب العز بن عبد السلام وأين مختصر السيوطي وهل هو في مجاز القرآن بالمعنى الذي قصده أبو عبيدة ؟ أم بالمعنى البياني الاستعاري الذي انفرد

---

(١) ألف الماوردي كتاب النكت والعيون في عشرة أجزاء ، والجزء الخامس منه في تفسير القرآن (الأعلام) للزركلي : ٥/١٤٦ .

الشريف الرضي بالتصنيف فيه ؟ الحق أن مصادرنا تسكت سكوتا مطبقا عن كتاب مجاز القرآن للعز بن عبد السلام ، ولعله ضاع فيما ضاع من تراث الإسلام » (مقدمة تلخيص البيان صفحة ٣٠) .

ومرة أخرى يشك الأستاذ محمد عبد الغني حسن في وجود كتاب العز ابن عبد السلام في « مجاز القرآن » ، بل وفي تأليفه إياه ، فيقول في صفحة ٣١ : « إن الكتبي لم يذكر هذا الكتاب فيما ذكره من مؤلفات الشيخ » .

ولا أريد أن أتعرض للمنهج غير العلمي العاطفي السهل ، الذي بنى عليه محمد عبد الغني حسن دعواه في تفرد الشريف الرضي بالكتابة في موضوع مجازات القرآن ، وإنكار كتاب « مجاز القرآن » للعز بن عبد السلام أو ضياعه ، ومتى كان الكتبي مصدرا أصيلا في ترجمة الشيخ العز بن عبد السلام ومعرفة مؤلفاته ؟ فإنه لم يذكر للشيخ إلا أربعة كتب فقط ، فلو رجع الأستاذ المحقق إلى كتاب « طبقات الشافعية » للسبكي ، وكتاب « الإتقان في علوم القرآن » للسيوطي وغيرهما من كتب التراجم والفهارس لم يشك في تأليف العز لهذا الكتاب ، ثم لو رجع إلى بروكلمن وفهارس المكتبات العامة لوجد أن الكتاب مطبوع في الآستانة سنة ١٣١٣ هـ . (في ٢٢٣ صفحة في قطع كبير) باسم « الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز » .

ماأردت من هذا التعقيب الموجز إلا لأظهر إلى أي مدى تجهل كتابات العز بن عبد السلام في علوم القرآن ، ولذلك فقد قررت أن أتناول هذه الناحية من علمه بالبحث والدرس وأكشفه للقراء بتحقيق ونشر أحد مؤلفاته القيمة النادرة ، كقسم من أطروحة الدكتوراه من جامعة كيمبردج بإنكلترا .

المخطوط :

لقد ذكرت آنفا أن من الأسباب التي جعلتني أختار هذا المخطوط

للتحقيق ، هو تنويه بعض مترجمي العز بن عبد السلام بكلمة « وهو أول من ألقى التفسير دروسا في مصر » . . وكان من دواعي سروري أن أكتشف أن تلك الدروس هي التي تؤلف المخطوط الذي بين أيدينا ، فقد ذكر ابن حجر هذه المجموعة من الدروس باسم « أمالي في تفسير القرآن » في كتابه « رفع الإصْر عن قضاة مصر » (مخطوط استنبول ، فيض الله ١٤٠٠ ورقة ٦٢ أ) وذكرها الباباني (هدية العارفين : ٩/١) بنفس الاسم وذكره السيوطي (الإتقان : ٩/١) باسم « كنز الفوائد » .

والذي يحملنا على الاعتقاد أن هذا المخطوط هو نفس تلك الدروس التي يشير إليها مترجمو العز بن عبد السلام دوّنها بعض تلاميذه ولم يكتبها الشيخ بيده :

١) إن هذا المؤلف لم تتقدمه خطبة الكتاب الافتتاحية التقليدية .

٢) إنه إلى جانب العنوانين اللذين ذكرهما ابن حجر والسيوطي ، يحمل مخطوطان من الكتاب العنوانين التاليين :

أ ـ مسائل وأجوبة في علوم متعددة من القرآن والحديث والفقه (مخطوط المتحف البريطاني) .
ب ـ فوائد الشيخ العز ابن عبد السلام (دار الكتب المصرية) .

٣) إن المخطوط الثالث للكتاب في المتحف البريطاني لا يحمل أي عنوان ولكن الجزء الذي يحتوي على التفسير ينتهي بالملاحظة التالية : « هنا ينتهي ما أملاه الشيخ في تفسير القرآن » (ورقة ١٦١ ب) .

والمخطوط الثالث في الحقيقة أكثر دقة لأنه لا يحمل أي عنوان ، ولأن الملاحظة الأخيرة تطابق مع العنوان الذي ذكره ابن حجر للكتاب ، أما العنوانان الآخران فمن المعتقد أنهما استخلصا من محتويات الكتاب ، ومن المحتمل جدا أن يكونا من وضع النساخ ، وذلك لأن الأبحاث في الكتاب غالبا ما كتبت تحت عنوان سؤال وجواب ، ومنه جاء الاسم الأول للكتـاب ، وقد شرحت بعض النقاط الاستطرادية تحت عنوان فائدة ومنها جاء الاسم الثاني .

وبالإضافة إلى ذلك فطريقة المناقشات والأسلوب الذي كتبت به تلك الدروس يوحيان بوضوح أنها ألقيت على جمع خاص من التلاميذ ذوي الاطلاع الواسع في العلوم اللغوية والدينية .

للكتاب ثلاثة مخطوطات فيما أعلم كما أشرت آنفا وهي كما يأتي : ـ

١) مخطوط المتحف البريطاني ـ ٧٧١٣ ـ ٥٧٠ ـواسمـه« مسائل وأجوبة في علوم متعددة من القرآن والحديث والفقه » وقد نسخ في ٢٢ صفر سنة ٨٤٥ هـ . وقد رمزت إليه بكلمة الأصل .

٢) مخطوط دار الكتب المصرية ـ تفسير ٧٧ وعنوانه : فوائد الشيخ . . . العز بن عبد السلام وقد نسخ في ١٥ شعبان ٩٨٢ هـ وقد رمزت إليه بحرف « ق » .

٣) مخطوط المتحف البريطاني بدون عنوان ، مع مخطوط مجاز القرآن برقم ـ ٩٦٩١ ـ .Add ـ (من ورقة ١١٢ د إلى ورقة ١٦١ ب) وهو غير مؤرخ . وقد رمزت إليه بحرف « م » .

وقد اشتمل مخطوط الأصل والاثنان الآخران على تفسير القرآن ، وشرح أحاديث منتقاة ، ومناقشة بعض مسائل فقهية . وقد نظمت مادة الكتاب بهذا الترتيب في مخطوطين : الأصل و« م » ، والقسم المتعلق بتفسير القرآن يشكل الجزء الأعظم منه ، وقد اخترت هذا القسم للتحقيق .

وطريقة المؤلف أنه يطرح النقطة التي يبغي إيضاحها بشكل « مشكلة » ثم

يعطي حلاً لها . وأعطيت لنفسي الحرية فأطلقت على الكتاب عنوان « الفوائد في مشكل القرآن » وهو أقرب العناوين وأشملها من مادة الكتاب .

وقد كتبت تلك الأبحاث أو الأجوبة أحيانا بلغة فنية مكثفة جداً ، ونجد أطرفها وأهمها في التفسير البلاغي للمؤلف ، فهو غالبا ما يعطينا أصول الكلمات في أبحاثه اللغوية ، ويدلنا على الفروق الدقيقة في معاني المترادفات ، ويشرح لنااستعمالاتها المجازية (انظر مثلا ورقات ٤ ب ـ ٦ب ـ ٧ب ـ ١٠ أ و ب) .

أما تفسيراته الكلامية فهي في وقتنا ذات قيمة تاريخية فقط ، إذ أنها تعبر عن وجهة نظر الأشاعرة التي التزم بها الكتاب ، وقد علق على بعض الآيات بتحجر مذهبي لا ضرورة له في رأي عامة الدارسين ، « انظر على سبيل المثال ورقات ١٠ أ و ب ـ ٣٢ ب ـ ٤١ أ ـ ٥٥ أ ب) .

وقد اتبع الكاتب طريقة حرة منطقية في التفسير تاركا الطريقة التقليدية ، ونادراً ما استشهد بأقوال قدامى المفسرين والصحابة وأتباعهم .

ومصادر عز الدين أصيلة ومشهورة فهم علماء بارزون كالفرَّاء (المتوفى ٢٠٧ هـ) صاحب تفسير « معاني القرآن » ، وأبي علي الفارسي (المتوفى ٣٧٧ هـ) صاحب كتاب « الحجة في القراءات » . ويقتبس عز الدين من المؤلف الثاني أكثر مما يقتبس من المؤلف الأول . ومن مصادره الرئيسية ابن عطية (المتوفى ٥٤١ هـ) والزمخشري (المتوفى ٥٢٨ هـ) وهما من ثقات المفسرين ولا يحتاج اسم الزمخشري إلى تعريف .

وكان أبو محمد عبد الحق بن عطية عالما بارزا وقاضيا شهيرا ووزيرا لغرناطة ، وقد كتب تفسيرا ضخما « الجامع المحرر الوجيز » في عشرة مجلدات ، ويمتدح ابن خلدون مؤلفه هذا كثيرا ويقول بأنه كتب بعد دراسة تفحصية نقدية وغربلة شاملة لجميع التفاسير السابقة ، وكان شائعا معروفا في

الأندلس والمغرب كتفسير القرطبي في المشرق[1] ، ويعتبر المفسر المشهور أبو حيان الأندلسي (المتوفى ٧٤٥ هـ) هذا التفسير أحسن وأصدق تفسير في موضوعه[2] .

ويوجد المجلد الأول من تفسير ابن عطية في المتحف البريطاني . أما الزمخشري فإنه كثيرا ما ينتقده المؤلف عندما يشير إليه . .

وقد اعتمدت المخطوط الأول في إقامة النص بمعارضتي إياه على المخطوطين الآخرين ، ورغم أن هذا المخطوط أكمل المخطوطات المعروفة حتى الآن ، إلا أنه ليس أحسنها لوجود كثير من الهفوات ولرداءة النسخ ولكونه يكاد يخلو من الإعجام ، وغالبا ما يهمل الناسخ المدّة التي توضع على الكاف ، فيرسم كلمات (كماـ كمن ـ يكون) بشكل (لما ـ لمن ـ يلون) ، لذلك كان حل رموز هذا المخطوط عملا شاقا نوعا ما ، إذ لم أحصل على مخطوط القاهرة (دار الكتب المصرية) إلا بعد ستة أشهر من بدء العمل ، وبالإضافة إلى ذلك فإن علامات الإعجام ، وضعت فيه في غير موضعها في كثير من الأحيان ، ولم أشر إليها في تعليقاتي إلا في مواضع قليلة جدا .

ولعل الثلث الأخير من المخطوط قد كتب على عجل ، إذ لم يدون الناسخ أسماء السور تاركا فراغات لها ، وقد كتبتُ أسماء السور في تلك المواضع الفارغة . . أما ناسخ هذا المخطوط فهو علي بن سودون الإبراهيمي المتوفى ٨٨٠ هـ[3] وكان ناظرا في الزاوية الصرغتمشية بالقاهرة .

والمخطوط الثاني يختلف تمام الاختلاف عن الآخرين في ترتيب مادته ، فلم تصنف محتوياته تحت عناوين الموضوعات الثلاثة المختلفة (القرآن ـ

---

(١) المقدمة ـ ص ٢٣٩ (القاهرة ١٣٢٢ هـ) .
(٢) حاجي خليفة : ٢/٦١٣ .
(٣) انظر ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي : ٦ / ٢٢٩ .

الحديث ـ الفقه) ، وإنما امتزجت بعضها مع البعض بشكل مختلط جدا ، ولهذا السبب فقد كانت المعارضة بها من أصعب الأمور ، وبالإضافة إلى ذلك فليست آيات القرآن مرتبة في هذا المخطوط ، إذ يبدأ بملاحظة على السورة ٣٦ الآية الأولى وينتهي بالملاحظة على استعمال كلمة النصر من السورة الثانية الآية ٢٨٦ . . . وهكذا جميع الآيات مبعثرة في ثنايا المخطوط دون ذكر السور الواردة فيها .

يضاف إلى ذلك أن تفسير كثير من الآيات غير موجود فيه ، وأوراقه غير مرقمة فلذلك لم أشر إليها في التعلقيات على النص . .

أما المخطوط الثالث فقد اكتشفه بالمصادفة ، فقد كنت أرجع إلى كتاب مجاز القرآن للمؤلف (المتحف البريطاني ADD.٩٦٩١) ووجدت أن هذا المجلد يحوي نسخة من هذا الفوائد ، ولم يذكر منفصلاً لأنه لا يحمل عنوانا ولا اسم المؤلف ، وعند تصفحي له وجدت أنه نفس الكتاب الذي أنا بصدد تحقيقه ، إذ ذكر اسم المؤلف في الورقة ٥ أ من هذا المخطوط . وقد كتب هذا المخطوط بخط مغربي جميل وبعناية فائقة . فكتبت أسماء السور وكلمات التعقيب بالأحمر ، وهو أضبط وأدق المخطوطات الثلاثة للكتاب ، ولو لم تتمزق عشر أوراق منه (١١٧ ـ ١٢٧) بسبب تلف الورق الرقيق لكان أحسنها .

وبما أنني كنت قد أقمت النص قبل اكتشاف هذا المخطوط كان علي أن أعيد إقامته على ضوء هذا الاكتشاف . ولم يكن الجهد غير مثمر ، إذ تمكنت من حل عدد من النقاط الغامضة وملء بعض الفراغات في النص الذي جعلته أساسا للتحقيق .

ويبقى عليّ أن أقرر أيّ هذه المخطوطات الثلاثة أقدم في التاريخ ، والواضح أن المخطوط الأول (الأصل) أقدم من الثاني (ق) في النسخ . ولكن عدم ترتيب محتويات الثاني يقدم لنا مشكلة ، ولو أن الآيات القرانية في هذا

المخطوط وردت بالترتيب ، لأمكن الافتراض أنه نسخ من نسخة أصلية حوت المحاضرات في الموضوعات الثلاثة ، بنفس الشكل غير المرتب الذي ألقيت به ، وأنها فرزت بعد ذلك ووضعت في ترتيبها الصحيح حسب الموضوع ، وأن المخطوطين الآخرين نقلا من هذه النسخة المرتبة المنسقة .ولكن هذا لا يبدو محتملا ، إذ لا يتصور أن الشيخ بدأ بتفسير سورة يس (٣٦) ثم أخذ يفسر السور التي قبلها وبعدها دون اعتبار لترتيب السور والآيات. إن هذا الأمر لا يزال في حيز الغموض .

وإنني أميل إلى الاعتقاد بأن المخطوط الثالث هو الأقدم لتمامه ودقته ، ولأنه لا يحمل أي عنوان واختتم بالملاحظة التي سبق ذكرها . . وقد لاحظت في المخطوط الأصل أن الناسخ كان يدخل ـ بحرية ـ بعض المقاطع من كتاب مجاز القرآن لعز الدين ، وأدهشتني هذه المقاطع لغرابة المعالجة والأسلوب وتحول الكاتب المفاجىء في طريق المناقشة ، فشككت في صحتها من المخطوط :وذكر الناسخ المصدر في موضع واحد ، وتنبهت له أنا في مواضع أخرى . وعند الرجوع إلى الكتاب الآنف الذكر ، وجدت أنها استعيرت منه ووضعت في صلب المخطوط بعد التحريف والبتر . وبما أن هذا الكتاب له طبيعة مختلفة ، وبما أن هذه المقاطع لم يتضمنها المخطوطان الآخران فقد حذفتها من النص ، وقد جمعتها في ملحق مع الإشارة إلى مواضعها من مجاز القرآن .

وغني عن القول أنني لم أحافظ على الرسم القديم المتبع في هذا المخطوط ، ووضعت الهمزات على كلمات مثل خطيه ـ سال ـ جزا ـ سما (. . وتبقى في المخطوطات الثلاثة ثمانية عشر سؤ الا دون جواب ولكن الأجوبة عليها وردت في مخطوط فريد (دار الكتب المصرية ـ تفسير ٨٣٦) ورمزت إليها بـ « د » وهذه الرسالة بعنوان « كشف الإشكالات » لا تحمل اسم المؤلف وقد نسبتها دار الكتب المصرية ومن بعدها بروكلمن إلى مؤلفنا خطأ ، وهذا أمر جد غريب ، إذ أن مقدمة هذا المخطوط نفسها تظهر بوضوح أن مؤلفه كان كاتبا غير العز بن عبد

السلام ، (انظر الصفحة المصورة في هذا الكتاب) وبالإضافة إلى ذلك فإنه وردت في هذه الرسالة الإشارة إلى كاتبين معروفين عاشا بعد عز الدين بزمن طويل ، وهما ابن هشام النحوي (المتوفى ٧٦١ هـ) الذي ورد ذكره في الورقة (٥ أ) ، والمولى أبو السعود المفسر الشهير (المتوفى ٩٨٢ هـ) والذي ذكره مؤلف هذه الرسالة في الورقة ٨ ب .

وتوجد ملاحظة على غلاف هذه الرسالة تفيد أن مدير دار الكتب المصرية آنذاك، الاستاذ أمين مرسي قنديل كتب إلى عدد من العلماء لاستكشاف اسم مؤلف هذا المخطوط ، وبذلك تقع مسؤولية هذه الغلطة على عاتق هؤلاء[1] .

والحقيقة أن مؤلف هذا المخطوط مجهول ومن المؤكد أنه ألف بعد القرن العاشر للهجرة لما سبق من الدليل ، وهناك احتمال قوي جدا بأن مؤلفه أحمد بن أحمد بن يوسف الحسيني الذي وقف هذا المخطوط في تاريخ ١٢١٢ هـ كما هو مسجل في آخر الصفحة ومختوم بختمه . وأحمد بك الحسيني ـ كما كان يدعى ـ المتوفى ١٣٣٢ / ١٩١٤ كان محاميا مصريا وفقهياً شافعيا وكاتبا غزيرا[2] ، وكتب هذا المخطوط بخط جميل حديث ، وأميل إلى الاعتقاد بأن الحسيني مؤلفه .

ويقول مؤلف هذه الرسالة في مقدمتها إنه قرأ كتاب سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام الذي نحن بصدده ، وشرع بنفسه للإجابة على الأسئلة التي لم ترد لها الأجوبة في كتاب الشيخ . ولا يمكن الجزم فيما إذا ترك عز الدين نفسه هذه الأسئلة دون أن يجيب عليها أم أنها فاتت الناسخ الذي دونها منه .

ولسد هذا الفراغ أضفت هذه الأجوبة في ملحق ثان للكتاب .

---

(١) انظر إلى الصفحة المصورة رقم ٧ .
(٢) الزركلي : الأعلام : ١/٨٩ .

التعليقات :

لقد حاولت أن أختصر في التعليق على الكتاب ، فقد خرجت الآيات والأحاديث النبوية والأبيات ، وأحلت مصادر المؤلف إلى مواضع من كتب التفسير والقراءات ، كما زودت الكتاب بتراجم مقتضبة للمؤلفين المشار إليهم في النص مع ذكر كتب التراجم الرئيسية للاستزادة من الاطلاع ، أما الأعلام التي ذكرت في دائرة المعارف الإسلامية المختصرة (باللغة الإنكليزية) فقد تركتها دون تعليق وفي بعض النقاط الهامة رجعت إلى تفاسير مختلفة وأحلت القارىء إليها ، واعتمدت تفاسير الطبري والزمخشري والقرطبي طول الوقت .

ويتضح للقارىء أن الإجابة على بعض المشكلات كتبت بلغة فنية نحوية أو كلامية بأسلوب موجز شديد الإيجاز والتعقيد ، يختلف عن أسلوب المؤلف في آثاره الأخرى ، ولم أحاول شرح تلك المواضع إلا قليلا فإن عملي ليس شرح الكتاب وإنما تقديم نصه محققا مضبوطا .

وأخيرا فإني أرجو بتحقيق وتقديم هذا المخطوط أن يكشف عن ناحية جديدة من نواحي ثقافة المؤلف العظيم ، كما آمل أن يكون هذا الأثر ذا قيمة كبيرة في دراسة تطور التفسير الكلامي للقرآن الكريم ، وعظيم امتناني للباحثة الفاضلة الآنسة ملك هنانو من مجمع اللغة بدمشق التي تفضلت بقراءة المخطوط وتقديم ملاحظات قيمة حول النص والتعليقات استفدت منها ، كما أشكر صديقي الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي أمين المكتبة العامة بقطر الذي تفضل بتزويدي بالمعلومات عن مخطوط التفسير لعز الدين بن عبد السلام في مكتبة قطر .

ولا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت التي تفضلت مشكورة بطبع ونشر هذا الأثر الإسلامي النادر .

وختاما أرجو أن أكون قد وفقت جهد المستطاع ، فإذا حالفني التوفيق فمن

عناية الله ، وإذا جانبني الصواب فمن نقص علمي وقلة حيلتي ، والله أسأل أن يتقبل عملي بحسن القبول .

وهو ولي التوفيق والهادي إلى كل صواب ،

بنغازي ـ ليبا — سيد رضوان علي النّدوي

في ٢٥ يونية ١٩٦٦

فوائد في مشكل القرآن

بسم الله الرحمن الرحيم

فائدة : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم[1] .

الإعاذة واللياذة[2] بمعنى واحد ، وهو : الاستجارة بذي سلطان من مكروه .

وفي اشتقاق الشيطان مذهبان ، قيل : من شَطَنَ : إذا بعد ، وقيل : من شاط إذا احترق[3] . وإذا فرّعنا على الأول ، فهل المعنى : بُعده من الخير أو بعد إيغاله[4] في الشر ؟ فيه مذهبان . وإذا قلنا ببُعده من رحمة الله ، فلا يكون حقيقة إلا أن يكون[5] المُبْعَد عنه الجنة .

وهل المراد كل شيطان أو القرين فقط ؟ والظاهر : أنه في حقنا القرين ، وفي حق رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(١) هذه الفائدة في وسط الكتاب في « ق » .
(٢) في الأصل : المعاذة . والتصويب من « ق » و « م » ١١٢ ب .
(٣) ق : هلك .
(٤) في الأصل : أفعاله . وفي « ق » : « مذهبه » . والترجيح من « م » . ١١٢ ب .
(٥) في الأصل : أكون .

إبليس . أما نحن فلأن الإنسان لا يؤذيه من الشياطين إلا ما قرن[1] به ، وما بَعُدَ فلا يضرنا شيئا ، والعاقل لا يستعيذ ممن لا يؤذيه . وأما الرسول عليه السلام ، فلأنه لما قيل : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : ولا أنا ، ولكن الله أعانني عليه فأسلم ، فلا يأمرني إلا بخير[2] . وإذا كان قرينه قد أسلم ، فلا يستعيذ منه .

فالاستعاذة حينئذ من غيره[3] و غيره يتعين أن يكون إبليس ، لأنه قد ورد في الحديث : إن عرش إبليس على البحر الأخضر وجنوده حوله[4] ، وأقربهم إليه أشدهم بأسا ، وَيَسأل كلاً منهم عن عمله وإغوائه ، ولا يمشي[5] هو إلا في الأمور العظام[6] . والظاهر أن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهم المهمات عنده ، فلا يؤثر[7] به غيره من ذريته .

وذات الشيطان لا يستعاذ منه ، فلا بد من محذوف ، وأولى ما قدر به المحذوف ما ظهر[8] في كتاب الله عز وجل ،

---

(١) في الأصل : برن .
(٢) الحديث في مسلم : ٤٧٤/٢ (طبعة الحلبي ١٣٤٩ هـ) في كتاب صفة المنافقين .
(٣) في الأصل فراغ ، والتكملة من « ق » و « م » ١١٢ ب .
(٤) في الأصل : « خوله » . والتصويب من « ق » و « م » ١١٢ ب .
(٥) ق : فلا يمشي .
(٦) الأحاديث بهذا المعنى في مسلم ، كتاب المنافقين ، حديث ٤٤ . ومسند ابن حنبل : ٣٣٣/٣ ، ٣٥٤ ، ٣٦٦ ، (طبعة القاهرة ١٣١٣ هـ) ولم يرد في أي من تلك الأحاديث كلمة « الأخضر » .
(٧) « م » ١١٢ ب : فلا تؤمر .
(٨) في الأصل : « ما قدر المحذوف بما ظهر » . والتصويب من « ق » و « م » ١١٣ أ .

وقد ظهر : أعوذ بك من همزات الشياطين[1] ، وظهر : من شر الوسواس الخناس[2] ، وأولى الظاهرين : الوسواس . لأن الشيطان يوسوس للقارىء ليلهيه عن ذكر ربه .

والرجيم ، هل هو فعيل بمعنى مفعول ، أو بمعنى فاعل . فالأول إن حُمل على الرجم بمعنى الشتم والسب من الله تعالى وعباده كان مجازا ، وإن حمل على الرجم بالشُّهُب كان حقيقة ، وإن جعلناه بمعنى فاعل ، كان معناه أن يَرْجُمَ الناسَ بدواهيه ومصائبه[3] ، وهو مجاز .

فائدة : قال سيبويه : الشيطان : كل متمرد عاتٍ من الجن والإنس والدواب .

وهذا يرجع إلى البعد المجازي ، فيكون سيبويه قد فَسَّر[4] الحقيقة العرفية دون اللغوية ، لأنهم قالوا : بئر شطون : اي بعيدة القعر ، وهذه حقيقة لغوية .

قال ابن عطية[5] : ويرد على من قال : إنه مشتق من

---

(١) سورة المؤمنين ٢٣ : ٩٧ .
(٢) سورة الناس ١١٤ : ٤ .
(٣) في الأصل : و « مضاميه » . والصواب في « ق » و « م » ١١٣ أ .
(٤) في الأصل : « قدم » . والترجيح من « ق » و « م » ١١٣ أ .
(٥) هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن عطية المحاربي الغرناطي ، وكان قاضياً ووزيراً في غرناطة ، توفي في سنة ٥٤٢ هـ (١١٤٧ م) . وكان مفسراً بارعاً ، تفسيره الجامع المحرر في عشر مجلدات ، غير منشور ، ومنه مجلد في المتحف البريطاني ، وبنى على تفسيره هذا القرطبي تفسيره المعروف بـ « الجامع لأحكام القرآن » .
انظر ترجمته في كتاب القلائد لابن خاقان (ص ٢٣٩ ـ ٢٤٧) ، كتاب الصلة لابن =

شاط أن سيبويه نقل عن العرب : تشيطن : إذا فعل فعل الشياطين ، فلو كان كما قالوه لقيل : تشيّط[1] .

فاتحة الكتاب

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الباءُ في بسم الله . قال الكوفيون هي متعلقة بفعل تقديره أبتدىء . لأن أول العمل للأفعال . وقال البصريون[2] : يقدر اسماً تقديره : ابتداي . ثم يتفرع على هذه الطريقة فروع وهو إن جعلنا بسم الله من صلة ابتداي ، فيكون التقدير : ابتداي باسم الله كائن لا يجوز تقديم المجرور ، لأن الصلة لا تتقدم على الموصول ، وإن جعلناه مُتَعلقَ الخبر لا صلةَ له ، جاز تقديمه .

فروع[3] :

الأول : يقال للبصريين إضمار ابتداي مرجوح بالنسبة

= بشكوال (ص ٨٣٥) ، بغية الوعاة للسيوطي (ص ٤٩) ، نفح الطيب للمقري : ٥٩٣/١ . Brock Suppl. I; 732

(١) انظر مقدمة ابن عطية ، في كتاب : « مقدمتان في علوم القرآن » نشر آرثر جفري ص ٢٨٩ .

(٢) « ق » و « م » ١١٣ أ : البصريون . وبعد ذلك « الكوفيون » . وهذا العزو فيهما خطأ أو تصحيف ، لما سيأتي عما قريب من الرد على البصريين ، كما هو معروف عن مذهب البصريين والكوفيين في تقدير الفعل والاسم ، وانظر تفسير ابن عطية المتحف البريطاني ورقة ١٣ أ .

(٣) في الأصل : أسئلة . والترجيح من « ق » و « م » ١١٣ أ .

إلى إضمار فعل من جنس المُلَابس ، نحو : « اقرأ » وشبهه . لأن البَرَكَة حينئذ تكون مخصوصة بابتداءِ الفعل دون جملته ، وإذا قلنا : « اقرأ » شملت البركة الفعل .

الثاني : أن القائلين [بالفعل(١)] اختلفوا : هل يضمر مقدما على المجرور ـ إذ الأصل في العامل التقديم ـ أو يضمر متأخرا لشرف المجرور ، فيدل(٢) ذلك على الاهتمام وينبغي أن يجري هذا الخلاف في إضمار الاسم بطريق التخريج .

الثالث: أن الاسم(٣) إذا أردنا به المُسَمَّى فيكون هذا ثناء على الله تعالى بتفويض الفعل إليه وإن جعلنا الاسم المراد به التسمية كان المراد التبرك باسم الله . وليس هذا كقوله عليه السلام : « باسمك أحيا »(٤) . لأن المراد به المُسَمَّى ، إذ الحياة والموت لا يكونان إلا بقدرة الله تعالى ، فيكون فيه مجاز وحذف . فالمجاز التعبير بالاسم عن المسمى ، والحذف حذف المضاف ، وهو القدرة(٥) .

الرابع : إن كان المراد التبرك ، كيف يحسن ذلك في

---

(١) من « م » ١١٣ أ .
(٢) في الأصل : وقيل ، والتصويب من « ق » و « م » ١١٣ أ .
(٣) « ق » : الإضمار .
(٤) الحديث في البخاري ـ كتاب الدعوات ج ٨ ص ٨٥ (طبعة دار الشعب ـ القاهرة) .
(٥) فيكون التقدير : بقدرة الله أحيا .

القرآن ، لأن البسملة : هي كلام(*) الله في الله ، والقراءة هي كلام الله في الله ، أو كلام الله في غير الله ، وأيّا ما كان فيكون أشرف من البسملة ، فكيف يبارك بالمشروف على الشريف .

والجواب : أن البركة ها هنا معناها : أن يدفع عنه الشيطان الذي وسوسه في القراءة ، حتى يُحمل القرآن على غير محملهِ ، أو يلهو عنه ، لا أنها توجب للقراءَة صفة كمال وشرف بل ذلك عائد إلى القارىء .

فائدة : قيل : « الرحمن » أبلغ من الرحيم لزيادة البناء(١) . وخولفت القاعدة في تقديم الأفضل كقولهم : عالم نِحرْير وقيل : « الرحيم » أبلغ ، لأنه أُخر ، والقاعدة أنهم لا يؤخرون إلا الأبلغ قال أبو عبيدة(٢) : هما سواء : كندمان ونديم . قال برج بن مسهر(٣) :

ونَدمانٍ يزيد الكأسَ طيباً سقيتُ وقد تغوَّرتِ النُّجومُ

أي ونديم. وليس هذا من القاعدة ، بل من باب الاهتمام ببعض مسميات اللفظ فَيُفرد بالذكر ، وذلك أن

(*) الظاهر أنه قد سقط من هنا كلمة «غير» وأن الأصل « هي كلام غير الله في الله » ليستقيم الكلام الآتي .

(١) « ق » : الثناء .

(٢) أبو عبيدة معمر بن المثنى اللغوي البصري ، توفي في حوالي سنة ٢١٠ هـ ، انظر بغية الوعاة (ص ٢٩٥) و El, Vol. I, P.-112, Brock. 1; 102 .

(٣) في الأصل : برح بن مسمر . وبرج بن مسهر الطائي شاعر معروف عاش في العصر الأموي . انظر الأغاني : ١٢١/١٢ . والبيت في الحماسة لأبي تمام : ١٣٥/٣ .

« الرحْمن » يعم الدنيا والآخرة و« الرحيم » مختص بالآخرة والرحمة في الآخرة أعظم ، لأنه يوم الجزاء ، فاهتم به ، فأفْرد بالذكر .

وقيل : « الرحمٰن » للدنيا فقط ، و« الرحيم » للآخرة ، فيكون أبلغ لسعة رحمته الآخرة[1] .

وقيل : « الرحمن » لأهل الأرض ، و« الرحيم » لأهل السماءِ .

فائدة : قال ابن عطية : اختلف[2] في وصل الرحيم بالحمد لله ، فروى عن أم سلمة الوقف بتسكين الميم ، وقرأ به[3] جماعة من الكوفيين . وقرأ الجمهور بوصل الميم بالحمد وخفض الميم ، إما بالإعراب ، وإما لأنه سكن ثم حرك لالتقاء الساكنين ، والأول اخصر .

وحكى الكسائي[4] عن بعض العرب : فتح الميم بإلقاء حركة الألف عليها ، وليست قراءة[5] .

---

(١) في الأصل : « رحمة الله الآخرة » . والصواب في « ق » و « م » ١١٣ ب

(٢) سقطت في الأصل . والتكملة من « ق » . وكذا في مقدمة ابن عطية . مقدمتان صفحة ٢٩٤ . وفي « م » ١١٣ أ : « اختلفوا في » .

(٣) في الأصل : « وقال » . وفي تفسير ابن عطية ، ورقة ١٥ أ : « وقراءة » .

(٤) هو علي بن حمزة الأسدي ، ويعرف أيضاً بالكسائي الكبير . وهو أحد القراء السبعة ، توفي في سنة ١٨٩ هـ . انظر ترجمته في غاية النهاية لابن الجزري : ١/٥٤ .

EI, Vol. 3 P. 1036, Brock. Suppl. 1; 777.

(٥) انظر كلام ابن عطية بألفاظه في تفسيره ، ورقة ١٥ أ .

قوله عز وجل :﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[1] (١ : ١) .

الحمد والمدح مترادفان ، والثناءُ أعم منهما ، لأنهما لا يكونان إلا في الخير ، إما لإثبات صفة كمال ، أو سلب صفة نقص ، والثناءُ[2] قد يكون في الخير والشر، لأنه من « الثني » الذي هو الانعطاف ، وقد يعطف عليه شرا ، وقد يعطف عليه خيرا . وقيل الثناءُ مختص بالخير . وقيل : مشترك كالنثا[3] .

وفي لام الحمد ثلاثة أقوال :

قيل : للاستغراق ، وأن الله أثنى بجميع المحامد على نفسه بطريق التفصيل . ويصح أن يكون مأمورا به على هذا التقدير ، بمعنى : إنا نحمده بجميع المحامد على سبيل الإجمال ، كقولنا : الله خالق كل شيء ، والملك لله ، وإما

---

(١) هذا الترتيب حسب « م » وإلا ففي الأصل في هذا المكان : « فائدة : قال ابن عطية » . . . الخ . وأخرناه كما في « م » وهو أصوب .

(٢) « م » ١١٣ ب : النثا (بتقديم النون) مع الملاحظة بالمداد الأحمر على الهامش ، وهو ظاهر الخطأ كما يظهر من التعليل اللغوي في الجملة اللاحقة في النص .

(٣) ق : الثناء (بتقديم الثاء) ، وهو ظاهر الخطأ .
في اللسان (١٥/١٢٤) : والثناء : ما اتصف به الإنسان من مدح أو ذم ، وخص بعضهم به المدح . وعن الكلمة الثانية فيه (١٥/٣٠٤) : « النثا : يكون للخير والشر . وعن الجوهري : النثا مقصور مثل الثنا ، إلا أنه في الشر ، والثناء في الخير خاصة » .
وقال امرؤ القيس :

ولو عن نثا غيره جاءني وجرح اللسان كجرح اليد

(الديوان ، ص ١٨٥) . وقال شارحه أبو الفضل ابراهيم : النثا : يكون في الخير والشر وهو مقصور يكتب بالألف . والثناء : ممدود لا يكون إلا في الخير .

على سبيل التفصيل فذلك ، متعذر على العباد .

وقيل : الألف واللام للعهد ، ويكون المعهود ما ورد في الشرائع المنزلة . فيكون أَمَرَنا أن نحمده بما عهدناه من الحمد ، وذلك ممكن لنا .

وقيل : هي إشارة للجنس أي إلى الحقيقة من حيث هي حقيقة المعهود بيننا ، وهو رأي الزمخشري[1] . ومعناه : أن هذا المصدر أُقيم مقام الفعل ، وكذلك قال سيبويه[*] فقال : نقول : الحمد لله مريدا به في حالة الرفع ما تريد به في حالة النصب ، أي إذا قلت : الحمد لله ، فأنت قائل : نحمد الله الحمد[2] مثل : « أرسلها العراك[3] » ، أي أرسلها تعترك ، واللام إشارة للجنس ، ويتأيد ذلك بالحديث الصحيح : « فإذا قال العبد : الحمد لله رب العالمين ، قال

---

(١) أبوالقاسم جار الله محمود بن عمر ، المفسر اللغوي المعروف ، توفي سنة ٥٢٨ هـ (١١٤٤ م) . انظر ترجمته في الوفيات : ٢/٨١ ـ ٨٣ (القاهرة ١٣١٠ هـ) وانظر قول الزمخشري في الكشاف : ١/٤٠
El. Vol. 4 pp. 1205- 1, Brock. Suppl. 1; 507

(*) هذا لا يصلح تفسيراً لكلام الزمخشري في معنى الجنسية بل يصلح تفسيراً لكلام سيبويه الآتي إذ لا تلازم بين إرادة الجنسية وجعل الجملة في معنى الفعلية لتوجيه إرادة الإنشاء بها ، والظاهر أنه يوجد بعد « رأي الزمخشري » نقص عطف عليه قول سيبويه .

(٢) سقطت من « ق » . ومؤلفنا نقل معنى كلام سيبويه باختصار ، انظر الكتاب ١/١٣٨ .

(٣) هذه الجملة من بيت لبيد بن ربيعة ، والبيت :
فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
انظر الديوان ، ص ١٢١ . والكتاب لسيبويه : ١/١٥٦ .

الله عز وجل : حمدني عبدي[1]» ، فقد صرح بعين الفعل ، ولو كانت للاستغراق ، وأن الله أثنى بها على نفسه لكنا نحكي ما قال الله تعالى ، وحاكي الحمد ليس بحامد ، كما أنّ حاكي الكفر ليس بكافر . اللهم إلا أن يقول صاحب هذا المذهب : إن اعتقادنا ـ مع التلفظ به ـ بخلاف الحاكي فإنه لا يعتقد . وهذا سؤال لا دفع له . ويترجح جانب الحكم بأن الحامد[2] على مذهبه أخبر أن المحامد كلها استقرت لله .

وأما على رأي الزمخشري فيكون حمد هذا وحده[3] هو الذي حكم باستقراره لله . فإن قيل هذا مشكل ، لأنه إذا كان معنى الحمد لله :نحمد الله ،فهذا وعد بالحمد ، لا أنه حمد ، ولا يلزم من الوعد بالشيءِ حصوله . وعلى هذا فما معنى قوله : « حمدني عبدي » ولو قدرت الفعل ماضيا : أي حمدت الله لكان إخبارا عن وقوع الحمد في الزمان الماضي ، ولم يقع منه شيء في الزمان الماضي ، فيكون ذلك خبراً غير مطابق ، لكن الله عز وجل قد أخبر بكرمه[4] أن عبده قد حمده ، فكيف معنى : « الحمد لله » .

فالجواب : أن هذا ليس وعداً ولا خبراً ، بل إنشَاءً .

---

(١) الإشارة إلى الحديث القدسي : « قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين » وهو في صحيح مسلم ١/١٥٥ (طبعة الحلبي ١٣٤٩ هـ) وغيره من كتب الحديث .

(٢) ق : المحامد .

(٣) ق : واحدة .

(٤) ق : بكونه .

ونقدم مقدمة في الفرق بين الخبر والإنشاء ، فنقول : الخبر هو اللفظ الدال على أن مدلوله قد وقع قبل صدوره أو يقع بعد صـدوره . والإنشاء : هو اللفظ الدال على أن مدلوله قد حصل مع آخر حرف منه ، أو عُقَيبَ آخر حرف فيه . على الخلاف بين العلماء في ذلك . إذا تقرر هذا فنقول : هذا السؤال مشترك في قولنا : « نستغفر الله » . لأن معنى نستغفر : نطلب من الله المغفرة ، لأن استفعل لطلب الفعل . فهذا وعد بأنا سنطلب منه . ولا يلزم من الوعد بالطلب حصول المطلوب الذي هو الطلب . فكان يلزم أن لا يتحقق طلب المغفرة من أحد أبدا ، لكن الشرع جعل هذه الصيغة كافية في طلب المغفرة ، وكذلك قولنا : أشهد أن لا إله إلا الله ، يلزم أن يكون وعدا بالتوحيد [لا توحيد وكذلك](١)ما ورد في الحديث : « استغفرك اللهم وأتوب إليك(٢) » وعد(٣) بالتوبة لا توبة في نفسه ، ونظائر ذلك كثيرة مع ثبوت مقتضياتها معها . وسبب ذلك أنا قد بينا أن الإنشاءَ : هو اللفظ الذي يدل على اقتران مدلوله . وقولنا : الحمد لله مثلا مدلوله هو القدر(٤) المشترك بين قولنا : « الملك لله » وبين قولنا : « أحاط الله بكل شيء علما » ، « والله خالق كل شيء» وغير ذلك من صفات المدح . فإن كل واحد منها يصدق عليه أنه مدح ، ولا

---

(١) في الأصل فراغ هنا ، والتكملة من « ق » .
(٢) الحديث في سنن أبي داود ، كتاب الدعوات . وكتب أحاديث أخرى .
(٣) ق : وعدا .
(٤) ق : المقدر .

يلزم حيث تحقق المدح أن يتحقق كل واحد منهما[1] . فالحمد والمدح أعم من كل واحد منهما[2] . وإذا كان الحمد هو القدر المشترك . فنحن ننشئه عند قولنا : الحمد لله . والمَعْنِيُّ بإنشائنا إياه : أن نطلق اللفظ ، ونريد اقترانه به ، وكذلك في سائر النظائر المذكورة . ثم إنا إذا أنشأنا القدر العام نريد به موارده التي هو مشترك فيها ، فيكون من باب إطلاق لفظ الأعم ، وإرادة الأخص ، وذلك مجاز مشهور . وعليه [يتضح[3]] أيضا قوله عليه السلام حكاية عن ربه عز وجل : « حمدني عبدي » .

فائدة : قال ابن عطية . قال الطبري : الحمد والشكر بمعنى واحد[4] ، وهو غير مرضي . وقيل : الشكر : الثناءُ على الله تعالى بأفعاله وإنعامه ، والحمد : ثناء عليه بأوصافه[5] وهذا أصوب من الأول[6] .

وأجمع القراءُ السبعة وجمهور الناس على رفع الدال من الحمد . وروى عن سفيان بن عيينة[7] الفتح بإضمار فعل .

(١ ، ٢) ق : منها .

(٣) من « ق » و « م » ١١٦ أ .

(٤) انظر تفسير الطبري : ١/١٣٥ (طبعة شاكر) .

(٥) وفي الأصل (أي الطبري) : وقد قيل : إن قول القائل : الحمد لله ثناء على الله بأسمائه وصفاته الحسنى ، وقوله : الشكر لله : ثناء عليه بنعمه وأياديه ، وانظر ج ١ ص ١٣٧ .

(٦) هذا كلام ابن عطية ، انظر تفسيره، ورقة ١٦ أ .

(٧) وهو في اوائل المفسرين ، توفي سنة ١٩٨ هـ ، انظر ترجمته في غاية النهاية : ١/٣٠٨ وتذكرة الحفاظ : ١/٢٤٢ .

وروى عن الحسن بن أبي الحسن[1] ، وزيد[2] بن علي الكسر على الإتباع .

وقرىء « رب » بالنصب[3] . قيل : على المدح . وقيل : على النداء .

والرب ، يقال للمعبود والسيد والمالك ، والقائم بالامور ، الرئيس فيها .

وقرىء ملك ومالك[4] على الأول الأكثر . وقرأ أبو عمرو[5] من السبعة بِتَسْكين اللام . وروى عن نافع[6] إشباع

---

(١) المراد به الحسن البصري التابعي المعروف المتوفى في عام ١١٠ هـ .

(٢) في الأصل : « يزيد » . والتصويب من « ق » و « م » ١١٦ أ ، وهكذا سمّاه القرطبي في تفسيره : ١/١١٩ .
ولعل المقصود به زيد بن علي بن أحمد العجلي الكوفي ، شيخ العراق ، المتوفى ببغداد سنة ٣٥٨ هـ . انظر ترجمته في غاية النهاية : ١/٢٩٨ . أما زيد بن علي بن الحسين رضي الله عنه فلم ترد ترجمته بين القراء في غاية النهاية .
والقراءة هذه شاذة . انظر القراءات الشاذة لابن خالويه ص ١ .

(٣) نسب الزمخشري هذه القراءة إلى « زيد بن علي رضي الله عنه » الكشاف : ١/٤٣ .

(٤) قدم المؤلف ذكر القراءات في آية ٣ ، ويجيء تفسير هذه الآية فيما بعد . والظاهر أن هذا نقل من تفسير ابن عطية الذي يذكر جملة آيات ، ويبدأ أولا بذكر القراءات .

(٥) في الأصل : « أبو عمر » . وهو تصحيف . وأبو عمر هذا . المعروف بـ حفص (المتوفى سنة ٢٠٥ هـ)ليس من السبعة . وإنما ابو عمرو زبّان بن العلاء المتوفى سنة ١٥٤ هـ . هو من السبعة ، انظر ترجمته في غاية النهاية : ١ / ٢٨٨ ـ ٢٩٢ .

(٦) هو نافع بن عبد الرحمن المدني . وهو من القراء السبعة ، وتوفي سنة ١٦٩ هـ . انظر ترجمته في غاية النهاية : ٢/٢٣٠ ـ ٣٣٤ .

الكسرة من الكاف . فيتصل بـ « ياء » وهي لغة لِلْعَرب[1] .
وقرأ أبو حَيْوَةَ [2] فتح الكاف وكسر اللام . وقرأ جماعة : مالك : بفتح الكاف [3] ، وهاتان على النداء [4] ، توطئة لقوله : إياك نعبد . وقرأ علي بن أبي طالب رضي الله عنه وجمعٌ معه : مَلَكَ ، على أنه فعل ماض . وقرأ أبو هريرة رضي الله عنه : مليك ، بالياء وكسر الكاف .

فجملتها ثمانية أوجه .

فائدة : قولنا : « الحمد لله على كل حال » ، فهل المراد به الثناء المجرد عن الشكر أو الثناء الذي هو الشكر . والثاني مشكل ، لأن من جملة الأحوال ، المصائب ، وهي لم يوضع الشكر عليها .

والجواب : ان المراد المعنى الثاني ، لأن[5] ابتلاء الله تعالى عبيده بالبلايا والمصائب ، فيه[6] ضروب من النعم لأجل ما يترتب عليها من الفوائد . ولذلك قال بعض السلف :

---

(١) ويكون الرسم عند الكتابة : ملكي . وكذا في القرطبي : ١/١٢٢ .
(٢) هو شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي ، المعروف بـ مقرىء الشام ، توفي سنة ٢٠٨ هـ . انظر ترجمته في غاية النهاية : ١/٣٢٥ .
(٣) نسب الزمخشري هذه القراءة إلى أبي هريرة (الكشاف : ١/٤٥) ونسبها القرطبي (١/١٢١) إلى محمد بن السميقع . وقد نص الطبري (١/١٥٤) أن هذه القراءة غير جائزة بإجماع الأمة .
(٤) واعتبر الزمخشري هاتين القراءتين منصوبتين على المدح ، انظر الكشاف ١/٤٥ .
(٥) ق : و .
(٦) في الأصل : « بقية » . والتصويب من « ق » و « م » ١١٥ ب .

الحمد لله الذي لا يشكر على الضراء غيره أو « إلا هو » .

فائدة : يجوز في « الرب » أن يكون صفة مشبهة باسم الفاعل . نحو : طبّه ، يطبّه ، فهي طَبّ ، بفتح الطاء . وبالكسر مصدر(١) . وكذلك(٢) تمّ وتمّ ، بالفتح صفة ، وبالكسر مصدر(٣) . وأما الرّب ، فاتحدت فيه صيغة المصدر والصفة ، ورجح الأمر فيه إلى النية .

والرب ، له أربعة محامل : المعبود ، والمالك ، والسيد ، والمصلح ، ويحمل(٤) في كل موضع من كتاب الله على ما يناسبه . فإن حمل ها هنا على [المالك(٥)] عمّ الموجودات . وإن حمل على المصلح خرجت الأعراض لأنها لا تقبل الصلاح ، بل يصلح بها . وإن حمل على السيد اختص بالعقلاء ، لأنه لا يقال : سيد الحمير والحشرات . وإن حمل على المعبود ، اختص بالمكلفين ، وهذا أخص المحامل . والأول أعمها ، وما بينهما(٦) في العموم

---

(١) في اللسان (١/ ٥٥٣) الطب والطب (بالفتح والضم) لغتان في الطب وهو علاج الجسم . وكذا نص على هذه اللغات الثلاث في تاج العروس ثم زاد : « واقتصر على الكسر في الاستعمال » (انظر مادة طَبب) .

(٢) العبارة من هنا إلى « بالكسر مصدر » سقطت من « ق » .

(٣) لم يفرق هذا التفريق صاحب اللسان . وإنما قال صاحب تاج العروس بعد ما ذكر المصدر بالفتح والكسر : « ويقال إن الكسر في التم أفصح » ، وعلى هذا تفريق مؤلفنا .

(٤) من هنا إلى « ما يناسبه » سقطت في « ق » .

(٥) من « ق » .

(٦) لعل هنا سقطا تقديره « وما سواهما بينهما » .

والخصوص . وأنسبها [1] المصلح ـ لأن الإصلاح يعم ـ إن قلنا : الحمد بمعنى الشكر . وإلا فالسيد أنسب للثناء .

ووجه مناسبة « المالك » للثناء ، أن من مَلك يناسب أن يُثْنِيَ عليه مملوكه لاستيلائه عليه وعظمته[2] . ومناسبة « المعبود » لشرفه باستحقاق العبادة .

فائدة : « العالمين » جمع عَـالَـم . والعالم اسم للعقلاء من الثقلين والملائكة ، أو لكل ما يعرف به الصانع من الجواهر والأعراض . وهذا أمدح ، قاله الزمخشري[3] .

وقال[4] بعض السلف: هو اسم للقرون ، وجمع بالواو والنون ، مع كونه اسما غير صفة ـ وإنما يجمع بهما صفات العقلاء ، أو ما في معناها وحكمها من الأعلام ـ لما فيها من معنى الوصفية . وهي : الدلالة على معنى العلم[5] ، قال الشيخ عز الدين رضي الله عنه[6] : وجمعت باعتبار أنواعها

---

(١) في الأصل : « فانسبها » . والتصويب من « ق » و « م » ١١٥ ب .
(٢) في الأصل : « عطيته » . والتصويب من « ق » و « م » ١١٥ ب .
(٣) انظر الكشاف للزمخشري : ١/٤٣ .
(٤) من هنا إلى « للقرون » سقطت في « ق » .
(٥) ومثله قال الزمخشري ، الكشاف : ١/٤٤ ـ ٤٥ .
(٦) هذه العبارة تدل على أن ما حواه هذا الكتاب ليس مكتوبا بقلم الشيخ عز الدين مباشرة . بل هو خلاصات مما يقرره في دروسه التفسيرية سجلها عنه بعض تلاميذه النجباء . ويؤيد ذلك طابع الاختصار الاختزالي في كثير من المواضع المحتاجة إلى توضيح ، مثل قوله في آخر هذه العبارة « وإلا يستحيل الجمع » إذ لم يبين وجه الاستحالة .وهو أن لفظ العالم المفرد يشمل جميع الكائنات فلا يبقى شيء للجمع إذا لم يرد بالجمع الأنواع التي يشملها اللفظ المفرد .

وإلا يستحيل الجمع[1] .

فائدة : اختلف في اشتقاق العَالَم . فقيل من العِلْم ، وعلى هذا مختص بالعقلاء ، وقيل : من العَلاَمة ، وعلى هذا يعم في التسمية ويكون مخصوصا على حسب المراد بالذات .

سؤال : الذي يقول : « البسملة من الفاتحة » يشكل عليه تكرار ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ في الفاتحة .

والجواب : أن الثناء بالذي(/) في الفاتحة من الرحمة إشارة الى الرحمة التي تعم كل مرحوم ، وبالذي في البسملة إلى ما في الفعل المتلبّس به من الرحمة . فالذي في الفاتحة ، عام والذي في البسملة ، خاص ، فلا تكرار .

قوله عزّ وجل : ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ (١ : ٣)

« ملك » أكثر شمولا من « مالك » لأن الملك يتصرف فيما يملك ، وفيما لم يملك بخلاف المالك . وأصل هذه الحروف : الاستيلاءُ والتصرف . تقول : مَلَكَ العجين ، إذا تصرفت فيه بجودة العجن ، وكذلك(*) ، لكم[2] .

وقول الزمخشري : « إنه يعرف بالإضافة لأنه

---

(١) كذا قال صاحب اللسان نقلا عن الأزهري ، انظر اللسان : ٤٢١/١٢ .

(*) لعل هنا سقطاً يتوقف عليه ارتباط وفهم كلام الزمخشري ، والظاهر أن الكلام الساقط يبحث عن قراءة « مَلَكَ » بصيغة الفعل الماضي .

(٢) انظر اللسان مادة ملك .

بمعنى الماضي، أو الزمان المستمر[1] » ، لا يستقيم . لأن مِلْكَ يوم الدين لا يحصل إلا إذا جاء يوم الدين ، فلا يكون للماضي ولا للزمان المستمر لانتفاءِ الماضي والحال . فإن قيل : هو للماضي على سبيل الاستعارة ، قلنا : الاستعارة للفظ دون المعنى، وإذا كان المعنى مستقبلا ، فلا يتعرف ، ولا توصف به المعرفة .

وقيل في ﴿ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ : إنه مفعول فيه ، والمفعول محذوف ، تقديره : يملك الأمر في يوم الدين . وقيل : هو مفعول به على السعة وإسقاط حرف الجر .

وأُطلق « الدين » على الجزاءِ في هذا الموضع ، و(/) على الحساب ، كما في قوله : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾[2] بعد قوله : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ ﴾، وعلى العبادة ، كقوله : ﴿ فِي دِينِ ٱلْمَلِكِ ﴾ [3] ، وعلى العبادات ، كقوله : ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [4] .

قوله عز وجل: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (١ : ٤)

قال ابن عطية : قرىء : أياك بفتح الهمزة[5] ، وهي لغة

---

(١) انظر الكشاف : ١/٤٥ ـ ٤٦ .
(٢) سورة التوبة ٩ : ٣٦ ، وأول الآية : إن عدة الشهور . .
(٣) سورة يوسف ١٢ ـ ٧٦ .
(٤) سورة آل عمران ٣ : ١٩ .
(٥) نسب ابن عطية هذه القراءة الى الفضل الرقاشي (انظر تفسير ابن عطية ورقة ١٦ ب) وكذا في القرطبي : ١/١٢٧ . والقراءة شاذة ، انظر ابن خالويه ص ١ .

مشهورة . وقرأ عمرو[1] بن فايد بكسرها وتخفيف الياء . وقرىء « هَيَّاك » بالهاء[2] .

وقولنا : « إياك نعبد » وعد منا بالعبادة ، وإليه الإشارة بقوله صلى الله عليه وسلم : « وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت »[3] . ولا تحمل[4] على الإخبار إذ لا فائدة في الإخبار بعبادتنا ، لأنه سبحانه يعلم السر والخفاء .

وقدم[5] ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ على ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ لأن إياك نستعين خبر بمعنى الدعاء ، فيكون من النصف المختص بالعبد ، والعبادة مُخْتَصَّة بالله تعالى . وقد قال عليه السلام حكاية عن الله سبحانه وتعالى : « قَسَمْتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين[6] »ثم قال : « وإذا قال العبد : إياك نعبد وإياك نستعين ، قال الله : هذه

---

(١) لم يرد في أصلنا أي اسم وإنما جاء فيه : « وقرأ رضي الله عنه ». وفي « ق » هذان السطران ساقطان . أما في « م » (١١٦ أ) فقد ورد : وقرأ عمر رضي الله عنه . وأثبتنا الاسم الصحيح بعد الرجوع إلى غاية النهاية (١ : ٦٠٢ والقراءات الشاذة لابن خالويه (صفحة ١) . وهما ذكرا هذه القراءة له . ولم يذكر صاحب غاية النهاية سنة وفاته .
واسمه في تفسير ابن عطية (ورقة ١٦ ب) عمرو بن عايد ، وفي تفسير القرطبي (١٢٧/١) عمرو بن واقد . والظاهر أنهما محرفان . إذ لم ترد ترجمة قارىء بأي من هذين الاسمين في غاية النهاية .

(٢) هذا اختصار من كلام ابن عطية ، وانه أفاض في الموضوع (تفسيره ، ورقة ١٦ ب)
ولم يذكر قول ابن عطية هذا في « ق » ، وإنما بدأ فيه بـ « قولنا : إياك نعبد » .

(٣) الحديث في صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب ١١ (ج ١ ص ١١٦ طبعة القاهرة ١٢٩٠ هـ) .

(٤) ق : « ولأنه لا فائدة في الإخبار » . . الخ . .

(٥) في الأصل : « وقد يرد » . والتصويب من « ق » و « م » ١١٦ ب .

(٦) الحديث في مختصر صحيح مسلم للمنذري بتحقيق الألباني١ / ٨١ .

بيني وبين عبدي ، ولِعَبْدِي ، ما سَألَ » فقدم إِياكَ نعبد ليقع ما لله في نصفه ، وما للعبد في نصفه، أو قدم اهتماماً بذكر العبادة ، لأنهم يقدمون الأهم فالأهم .

وقال[1] : « إِياك » ولم يقل : إِيّاه ، وإِن كان هو الأصل ، لمناسبة قوله : الحمد لله وما بعدها ـ لأن الانتقال من الغيبة إِلى الخطاب يسمى الالتفات ، وفيه تنشيط للسامع وبسط له . وله فوائد أُخَر . وخاصيته ها هنا ، أنه لو جرى على أُسلوب واحد ، وهو خطاب الغيبة ، لما أَشْعَرَ بقربه من معاهدته على عبادته واستعانته ، والخطاب يشعر بالقرب ، إِذ لا يخاطب إلا من يسمع الخطاب . فأشعر الالتفات بأنه قريب يسمع دعاء الداعين ومعاهدة المعاهدين .

فائدة : اختلف النحاة في « إِياك » . فقال الخليل : « إِيا » اسم مضمر ، أُضيف لما بعده للبيان لا للتعريف[2] ، كقولهم : « إِذا بلغ الرجل الستين فإِياه وإِيا الشواب[3] » . وقال المبرد : هو اسم مبهم أُضيف للتخصيص[4] لا للتعريف وقال الكوفيون : إِياك بكماله اسم مضمر ، ولا يُعْرَفُ مضمرٌ يتغير آخرُه غيرَه . وقيل الكاف ، والهاءُ ، والياءُ مضمرات ،ولا تكون إلا متصلات ،و « إِيا»

---

(١) في الأصل : « وقيل » . والتصويب من « ق » و « م » ١١٦ ب .
(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ، صفحة ٢٨٩ .
(٣) ق : « الشراب » . وانظر المسألة بتفصيل في كتاب الخليل بن أحمد للدكتور المهدي المخزومي (بغداد ١٩٦٠) .
(٤) وهكذا ذكره ابن الأنباري ، انظر الإنصاف ، ص ٢٨٩ .

عماد لها . هذا إذا تقدمت[1] الأفعال ، فإن تأخرت عن الفعل اتصلت به ، ولم ترد عمادا . وقيل : « إيا » اسم مبهم يكنى به عن المنصوب ولَوَاحِقه للبيان لا إعراب لها[2] .

فائدة : العرب تخرج من التكلم إلى الخطاب ، ومن الخطاب إلى المغايبة[3] . وأحسن ما ذكر في ذلك أبيات امرىء القيس : حكاية عن نفسه :

تطاول ليلُك بالإثمد ونام الخليُّ ولم ترْقُدِ
وبات وباتت له ليلةٌ كلَيْلَة ذي العائِرِ الأرمدِ
وذلك من نبأٍ جاءَني وخبرته عن أبي الأسوَدِ[4]

فخرج من الخطاب للغيبة[5] ، ثم للمتكلم ، فجمع بين ضميري خطاب [وضميري غيبة[6]] وضميري التكلم ، ويسمى هذا « الالتفات » ، ويسمى التلوين .

فائدة : قول الله عز وجل[7] : « قسمت الصلاة بيني وبين

---

(١) في الأصل : « تغيرت » . والتصويب من « ق » .
(٢) انظر لاختلاف النحاة في هذا الموضوع وبسط أقوالهم ، الإنصاف لابن الأنباري ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .
(٣) ضبطه في الأصل : « المعاينة » .
(٤) انظر الأبيات في ديوانه ، ص ١٨٥ (طبعة أبي الفضل ابراهيم) . في الأصل وخبرنه ، والتصويب من « ق » ورواية الديوان : وانثبته . والعائر : الذي يجد وجعا في عينه ، وهو العوار .
(٥) في الأصل : للغيبية ، والتصويب من « ق » .
(٦) من «ق» .
(٧) أي : من الحديث القدسي المارّ ذكره في صفحة ٥١ .

عبدي نصفين » الحديث ، يدل على أُمور ، منها : أَنَّ « نستعين » طلب بلفظ الخبر . الثاني : أنه قدم إِياكَ نعبد على إياكَ نستعين ، لكونه[1] مالله يقدم على ما للعبد لأنه أشرف ، وليقع في[2] قسم[3] ما لله . وإن كان قد قيل : الاستعانة ـ وهي خلق القدرة ـ متقدمة على الفعل ، فكان [4] ينبغي أن يتقدم في اللفظ . إلا أن ما ذكرناه أولى ، لأن تقديم الأشرف قاعدة مشهورة ولأن[5] وقوع ما لله في النصف الذي لله مناسب[6] . الثالث : أن البسملة ليست من الفاتحة ، لأنها لو كانت من الفاتحة [لكانت[7]] آية بانفرادها لوجود الفاصلة فيها ، وهي الميم[8] . وإن كانت آية[9] فيكون حد القسمة بين الله عز وجل وبين العبد ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ ، لكن النص على خلاف [ذلك[10]] . وقيل : على هذا ظاهر النص ليس مرادا ، لأن الصلاة ليست مقسومة بالإجماع بدليل السورة التي تقرأ[11] مع الفاتحة بل[12] المقسوم بعض القراءة ، وهي[13] الفاتحة ، فيكون التقدير : قسمت بعض قراءة

---

(١) «ق» : إلا لكونه مما لله ، إنما قدم للعبد .
(٢) في الأصل : « إلى » والتصويب من « ق » .
(٣) «ق» : «في قسم الله» والمقصود من هذا القسم النصف الأول من الفاتحة .
(٤) في الأصل : « كان » . والتصويب من «ق» .
(٥) « ق » : « وأن يقع ما لله » .
(٦) « ق » : أيضا مناسب .
(٧) من « ق » و « م » ١١٧ أ .
(٨) « ق » : الباء .
(٩) في الأصل ، و « ق » : « تامة » ، وعبارة « ق » : وإذا كانت تامة لا يكون حد . . الخ .
(١٠) من « ق » .
١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ساقطة في « ق » .

الصلاة ، وبعض قراءة الصلاة لا يستلزم الفاتحة ، والمقسوم[1] عندنا الفاتحة ، ونحن نقول به .

قوله عزو جل : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ (١ : ٥) .

قال الأخفش[2] : اهدنا : أي عرفنا . يقول أهل الحجاز : هديته الطريق والدار : اي عرفته ، وغيرهم يقول : « إلى الطريق » و« إلى الدار »[3] .

فائدة : لِهَدَى[4] ثلاثة محامل : بيّن ، وأرشد ، وقال المحاملي[5] وجماعة من أصحابنا : خَلَق ، وهو بعيد عن اللغة .

الصراط : الطريق ، والطريق : هو الموصل إلى المقاصد والخيرات . فذكر الصراط يشعر بما يدل عليه من حصول

---

(١) في الأصل : فالمقسوم . والتصويب من «ق» .

(٢) هو سعيد بن مسعدة ، تلميذ سيبويه ويعرف بالأخفش الأوسط أيضا ، وهو أشهر الثلاثة توفي بين سنة ٢١٠ و ٢٢١ هـ . (بين ٨٢٥ و ٨٣٥ م) انظر ترجمته في بغية الوعاة صفحة ٢٥٨ و EI, Vol. I. P. 321, Brok. Suppl.1,165

(٣) كذا حكى عنه في اللسان : ١٥/٣٥٥ .

(٤) « ق » : لهذا .

(٥) « ق » و « م » ١١٧ : « الأشعري وجماعة من أصحابنا خلق العلم » . وانظر المعنيين الأولين في اللسان : ١٥/ ٣٥٥ . الظاهر أن المقصود من المحاملي هنا ، أبو الحسن أحمد بن محمد بن المحاملي الضبي ، من كبار فقهاء الشافعية المتكلمين ومن أصحاب أبي حامد الأسفراييني ، توفى في سنة ٤١٥ هـ (١٠٢٤ م) انظر ترجمته في السبكي (٣/٢٠ - ٢٣)

Brock., Suppl. I., E 72.

المقاصد . ولفظ « الدين[1] » لا إشعار له بذلك .

«والسِّراط» بالسين من قولك : سرطت الشيء : إذا ابتلعته ، لأنه يَسْرط سالكيه[2] . كما سمي لَقَما[3] ، لأنه يلتقمهم .

قال الزمخشري : والمراد به ها هنا الإسلام[4] . فعلى هذا يكون[5] الدعاءُ بالاستمرار عليه دون طلب الزيادة فيه[6] .

وإن جعل الصراط[7] اتباع القرآن كما قاله ابن مسعود رضي الله عنه ،حسن طلب الزيادة . لكن[8] يشكل على هذا التأويل قوله عز وجل : ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ لأن القرآن[9] أشرف الكتب ، فكيف يدعو[10] بالهداية إلى اتباعه ثم يرجع إلى غيره من كتب الأمم السالفة[11] .

والإسلام يراد به الشهادتان فقط ، وهو المشهور في العرف

---

(١) في الأصل و« ق »: اللذين » . والصواب في « م » ١١٧ ب .
(٢) « ق » : السابلة .
(٣) وقال في اللسان : اللقم : وسط الطريق ، والأصل فيه لقمه لقما . ولم يذكر في اللسان والتارج هذا التوجيه للسراط واللقم ، وهو توجيه لطيف كما ترى . وأورده الزمخشري في أساس البلاغة ، والفيروز آبادي في القاموس .
(٤) الكشاف : ٥٣/١ ، وانظر أيضا تفسير الطبري : ١٧٣/١ .
(٥) « ق » : لا يحسن .
(٦ ، ٧) سقطت في « ق » .
(٨) « ق » : و .
(٩) « ق » : لأن هذا الكتاب .
(١٠) « ق » : « يسأل » ، والعبارة : « بالهداية إلى أتباعه » ساقطة فيه .
(١١) العبارة من هنا إلى « أحنث » ساقطة في « ق » .

فلو حلف لا يكلِّم مسلما ، فكلَّم من نطق بالشهادتين أَحنث ، ويراد به الشهادتان والدعائم الأربع . فهٰذان [1] القسمان لا يمكن طلب الزيادة فيهما [2] . وإن [3] أُريد به الإِيمان حسن طلب الزيادة ، إِما بحسب تعدد المتعلق ، أو بخلق علوم كثيرة في جواهر كثيرة لمعلوم واحد .

وقوله المستقيم : أي لا عوج فيه ، ليكون أقرب الى تحصيل المقصود ، والعوج بالكسر في [4] المعاني ، وبالفتح في الأجسام [5] ، ليفرقوا بين البابين [6] ، وهو في المعاني استعارة .

وقوله: عز وجل : ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم﴾ (١ : ٦).

اختلفوا في « هم » . فقيل : هم قوم موسى وعيسى قبل أَن يبدلوا . وقيل : الملائكة . وقيل : أَهل الهداية . واختلف في « النعمة » . فقيل : الإِيمان . وقيل : التوفيق له . وهذه الآية حجة عظيمة على المعتزلة ، لأن العبد لو كان يخلق الإِيمان كما يزعمون لم يحسن طلبه عن الله عز وجل ، ولا حسن أَمر الله إِيانا بطلبه .

---

(١) في الأصل : « وهذان » والتصويب من « ق » .
(٢) ساقطة في « ق » .
(٣) من هنا إلى « الزيادة » ساقطة في «ق » .
(٤) « ق » : للمعاني ، وكذا في السطر التالي .
(٥) وكذا تفريق المعنى في معجم مقاييس اللغة لابن فارس : ٤/ ١٨٠ .
(٦) « ق » : الناس .

وقوله عز وجل: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ . . . (١ :٧) .

قال أبو علي[١] : معناه : صراط غير المغضوب عليهم . فأقيمت[٢] الصفة مقام الموصوف ، فيكون إعراب « غير » بدلا من « صراط الذين » ، لا من « الذين » .

فائدة : قال ابن عطية : دخلت « لا » في « ولا الضالين » لئلا يتوهم العطف على الذين . وقيل : مؤكدة بمعنى غير . وقد قرأ عمر رضي الله عنه : « وغير الضالين » .وقيل :زائدة[٣] .

آمين :

قال ابن عطية : روي أن جبرائيل عليه السلام لما علَّم النبي صلى الله عليه وسلم فاتحة الكتاب ،فقرأها، قال له: قل : آمين . والأكثر[٤] أن آمين : اسم الفعل الذي هو استجب ، وقيل : اسم

---

(١) المراد منه : أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار) النحوي المعروف المتوفى سنة ٣٧٧ هـ (٩٨٧ م) وعده ابن عطية (مقدمته في « مقدمتان في علوم القرآن » ص ٢٦٤) من المبرزين المتأخرين في تفسير القرآن . انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٢١٧) وابن خلكان : (١/١٦٣ ، طبعة القاهرة ١٣٩٩ هـ) ، وانظر أيضا كتابا حديثا عنه باسم « أبو علي الفارسي » للدكتور عبد الفتاح الشلبي . وللفارسي كتاب الحجة في القراءات ، وله تفسير القرآن أيضا ومؤلفنا ينقل عنه كثيرا ، فلعله ينقل من هذين الكتابين أو من أحدهما .

(٢) « ق » : أقمت .

(٣) تفسير ابن عطية : ١٨ ب .

(٤) العبارة في « ق » : « والأكثر على أنه بمعنى استجب » . والعبارة : إن آمين » . . إلى « كزيد » ساقطة فيه وهي حوالى أربعة أسطر .
وعبارة ابن عطية (١٩ أ) : « وقد روى أن آمين اسم خاتم يطبع به كتب أهل الجنة التي تؤخذ بالأيمان » .

من أَسماءِ الله عز وجل . ويشكل على هذا أَنه لو كان اسماً لم يحسن فيه ها هنا إِلا النداء ، ويكون المعنى : اهدنا يا الله . ولو كان منادى لكان مبنيا على الضم لأنه اسم مفرد كزيد ، وقيل : هو ما يختم به أَهل الجنة وهـو خاتم لها ، أي الكتب التي تؤْخذ بالأَيْمان .

سُورَة البَقَـــرَة ﴿ ٢ ﴾

قال ابن عطية : يقال لسورة البقرة ، فسطاط القرآن لعظمها وبهائها ، وما فيها من المواعظ والأَحكام . وتعلَّمها عبد الله بن عمر ،وما احتوت عليه في ثمانية أعوام ، وفيها خمسمائة حكم وخمسة عشر مثلا .

وروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أَي القرآن أَفضل ؟ قالوا : الله ورسوله أَعلم ، قال : سورة البقرة . ثم قال : وأَيها أَفضل ؟ قالوا : الله ورسوله أَعلم . قال : آية الكرسي[1] ، وروي عنه عليه السلام أَنه قال : أُعطيت سورة البقرة من الذكر الأول ، وأُعطيت طه وطواسين من أَلواح موسى ، وأُعطيت فاتحة الكتاب وخواتيم سـورة البقرة من تحت العـرش[2] . وفي

---

(١) نقل السيوطي حديثا بهذه الالفاظ عن تاريخ الخطيب البغدادي من رواية أنس ، انظر الدر المنثور له (٣٢٣/١) . ونقله أيضا علي المتقي الهندي في كنز العمال من شعب الإيمان للبيهقي، انظر كنز العمال ص ٣٧٣ على هامش مسند ابن حنبـل ج ١ .

(٢) انظر الحديث بهذا المعنى في الدر المنثور للسيوطي : ٥/١ .

الصحيح : اقرؤا الزهراوين البقرة وسورة آل عمران ، فإنهما يأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان أو كأنهما غيايتان أو كأنهما فرقان من طير صواف يحاجان عن أصحابهما[1] . وفي البخاري : من قرأ الآيتين من آخر البقرة في ليلة كفتاه[2] . وروى أبو هريرة : « البيت الذي تقرأ فيه سورة البقرة [لا يدخل فيه الشيطان] »[3] .

« وفيها آية هي سيدة آي القرآن ، هي آية الكرسي[4] » .

فائدة :قيل سبب شرف آية الكرسي ، وكونها سيدة آي القرآن ، أنها تضمنت واحداً وعشرين اسماً لله . وهي : الله ، وهو ، والحي ، والقيوم ، والضميران فيهما ، لأنهما صفتان يتحملان الضمير ، والهاء[5] في : « لا تأْخذه سنة » والهاءُ في « له »[6] ، والهاء في « عنده » ، والهاءُ في « بإذنه » ، والضمير في « يعلم » ، والهاء في « علمه » ، والضمير والهاءُ في

---

(١) الحديث في صحيح مسلم ، كتاب صلاة المسافرين ، باب في فضل القرآن وسورة البقرة . ورقمه في طبعة فؤاد عبد الباقي ٢٥٢ .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب فضائل القرآن ، ج ٣ ص ٣٩٨ (طبعة ليدن ١٨٦٨ م) .

(٣) الإضافة من ابن عطية (ورقة ١٩ ب) . ولعل مؤلفنا خلط بين حديثين لأبي هريرة . الحديث هذا ـ وأوله : « لا تجعلوا بيوتكم مقابر وإن البيت الذي » الخ ـ والحديث الذي بعده ، وأوله : « لكل شيء سنام ، وأن سنام القرآن البقرة . وفيها آية . . . الخ . والحديثان في سنن الترمذي في كتاب ثواب القرآن .

(٤) انظر تفسير ابن عطية (١٩ ب) للمقطع كله .

(٥) في الأصل : « وإنها » ، والصواب في « ق » .

(٦) في الأصل : وله ، والتصويب من « ق » ، والإشارة إلى : « له ما في السموات وما في الأرض » .

كرسيه(*) ، والهاءُ في « يؤوده » ، والهاءُ في حفظهما ، لأن الناس اختلفوا في أن المصدر كالفعل أم لا . فهذا على أحد القولين ، وليس المشهور . و« هو » ، والعلي العظيم ، وضميراهما .

فائدة : اختلفوا في الحروف التي في أوائل السور : هل هي حروف يستفتح بها للإعلام بانقضاءِ سورة والشروع في أخرى ، أو حروف لو وصلت لكانت هجاءً لشيء معروف قد علمه بعض الناس . فألر ، حم ، ن ، الرحمن .

وقيل : أُخذ من كل اسم حرف . فالكاف من كافي ، والهاءُ من هادي .

وقيل : لكل كتاب سر ، وسر القرآن حروف التهجي التي هي دالة على حروب(١) ووقائع ، ويكون ذلك من جنس المُعَمَّى . وروي أن علياً رضي الله عنه كان يعلم ذلك واستخرج وقعة معاوية من « حمٓ عسق » .

والقائلون بأنها حروف من أسماءِ الله ، منهم من قال : هي من أسماءِ الصفات ، ومنهم من قال : من أسماءِ الذات . فالأولون(٢) يقولون : الهاءُ [من الهدى ، والعين من العلم ، والقاف من القدرة وهلم جرا . والآخرون يقولون : الهاءُ(٣)] . من الهادي لا من الهدى ، والعين من عليم ، والقاف من قدير ،

(*) هنا نقص واضح والظاهر أن الأصل « والضمير في شاء ، والهاء في كرسيه » لأن كرسيه لا ضمير فيها سوى الهاء .

(١) « ق » : حروف .

(٢) في الأصل : وَالاولون، والتصويب من «ق» .

(٣) الإضافة من « ق » .

وكذلك سائرها . وهذا جار على استعمال العرب ، فإنهم يدلون على الكلمة بحرف واحد ، نحو قول بعض العرب:

قُلْتُ لَها قِفي فَقَالَتْ قَافُ[1] : أي : وقفت .

فائدة : أُقسم الله تعالى بهذه الحروف لسر فيها [2] ، من جهة أنها مترجمة لكتاب الله ، ولأنها سبب لحفظ العلوم والشرائع بالكتابة ، ولما تحصل من المقاصد في الحساب والمعاملات والرسائل والسجلات وغير ذلك من الفوائد[3] .

فائدة : جر الحروف بإضمار القسم في أوائل السور[4] لا يجوز إلا على رأي غير سيبويه . فإن سيبويه يجعل ذلك مخصوصاً باسم « الله » عز وجل لكثرته في الألسن ، ولا يجيز حذف الحرف[5] وإبقاء عمله .

وأما نصبها ، فلا يخلو إما أن يكون بعد الحرف الذي تريد نصبه حرف مخفوض أم لا ، نحو قوله تعالى : «يسٓ والقرآن الحكيم»[6] . فإن كان امتنع أن تنوي نصبها إن كانت مَبنية ، أو

---

(١) هذا من أول رجز للوليد بن عقبة :

قلنا لها : قفي ، فقالت : قاف لا تحسبي أنا نسينا الايجاف

هكذا باختلاف الرواية في تفسير ابن الطبري : ١/٢١٢ .

(٢) « ق » : لشرفها .

(٣) انظر بعض هذه الأقوال وغيرها مفصلة في تفسير الطبري : ١ / ٢٠٥ ـ ٢٢٤ .

(٤) يعني نحو « ص والقرآن ذي الذكر » (٣٨ : ١) ق والقرآن المجيد (٥٠ : ١) ونحوه .

(٥) « ق » : الجر .

(٦) سورة يس ٣٦ : ٢ .

تنصبها لفظاً ، إن لم تكن مبنية ، على القسم ـ أعني حذفه وإعماله ـ إلا أن تجمع بين قَسَمَيْنِ على مُقسَم[1] واحد ، وهو ممتنع ، لأنك تعد كالراجع عن الأول ، لمَّا عدلت إلى القسم بغيره . ولذلك منعوا أن تكون الواو الثانية واو قسم ، بل واو عطف في مثل : والفجر وليال عشر[2] ، قاله الخليل . ويَجوز نصب الأول منهما بغير فعل القسم ، نحو : اذكر الضحى . وقرا بعضهم يسّ بالفتح ، ويحتمل أن يكون حُرِّك لالتقاءِ الساكنين[3] .

وهذه الحروف عند الأكثر أسماءٌ للسور ، فلا ينصرف في موضع الخفض للعلمية والتأنيث [4] .

فائدة : وإذا تأَمَّلْت الحروف التي افتتح الله بها السور ، وجدتها نصف [أسامي[5]] حروف المعجم ،أربعة عشر : الألف واللام ، والميم ، والصاد ، والراءُ، والكاف ، والهاءُ والياءُ والعين ، والطاءُ[6] ، والسين ، والحاءُ ، والقاف ، والنون في تسع وعشرين سورة على عدد حروف المعجم . ثم تجدها مشتملة على أنصاف أجناس حروف المهموسة والمجهورة [والرخوة[7]]

---

(١) في الأصل : قسم ، والتصويب من «ق» .
(٢) سورة « الفجر » ٨٩ : ٢ .
(٣) أي نطقنا : ياسين ، وانظر في الموضوع، الكشاف للزمخشري (١/٦٧ ـ ٧١) فإنه فصّل وأبان .
(٤) انظر للتفصيل الزمخشري ، الكشاف : ١/٦٥ ـ ٦٦ .
(٥) من « ق » وكذا في الكشاف : ١/٧٨ .
(٦) سقطت في « ق » .
(٧) الاضافة من « ق » والزمخشري : ١/٧٨ .

والشـديـدة ، والمـطبقـة ، [والمنفتحــة[1]] والمستعليـة ، والمنخفضة ، وحروف القلقلة . ثم إذا استقرأت الكلام تجد هذه الحروف هي أكثر دوراناً مما بقي . ودليله أن الألف واللام لما كانت أكثر تداولاً[2]، جاءت في معظم هذه الفواتح. فسبحان الذي دقت في كل شيءٍ حكمته[3] .

قوله عز وجل:﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾(٢ : ٢) .

إشارة بـ «ذلك» إلى البعيد من المكان والزمان حقيقة، وشبه به البعد في الرتب فمن التشبيه قصة يوسف لما قالت النسوة في حقه :ما هذا بشراً[4] . فأشرن إليه إشارة القريب ، لأنه لم يعل[5] عندهن في الرتبة كما علت رتبته عند زليخا . وزليخا ، لما علت رتبته عندها وعظم لديها ، أشارت إليه بذلك : إشارة البعد المفرط ، فقالت : « فذلكن الذي لمتنَّني فيه »[6] . فتكون الإشارة بذلك إلى القرآن ، لعلو رتبته وشرف قدره .

قال الفراءُ[7] : أشير له بذلك لانقضائه ، والمنقضي

---

(١) الإضافة من « ق » والزمخشري : ١/٧٨ .
(٢) « ق » : تداوراً .
(٣) وانظر للمقطع كله الزمخشري ، الكشاف : ١/٧٧ ـ ٧٩ .
(٤) سورة يوسف ١٢ : ٣١ .
(٥) في الأصل : لم يغل بالغين المعجمة .
(٦) سورة يوسف ١٢ : ٣٢ .
(٧) هو يحيى بن زياد الفرّاء ، نحوي مفسر معروف ، وله « معاني القرآن » في تفسير القرآن ، توفي الفرّاء سنة ٢٠٧ هـ (٨٢٢ م) . وانظر ترجمته في ابن خلكان : ٦ / ١٧٦ ـ ١٨٢ طبعة احسان عباس . Brock. 1; 166, .

كالغائب ، ولو كان شيئاً قائماً يرى لم يجز أن يجعل « ذلك » موضع « هذا » ، ولا « هذا » موضع « ذلك » .

قال ابن عطية : قيل « ذلك » بمعنى « هذا » ها هنا ، وتكون الإشارة إلى هذه الحروف(١) . وقيل : الإشارة إلى غائب ، واختلفوا فيه ، فقيل [التوارة والإنجيل ، وقيل ، اللوح المحفوظ ، أي الكتاب(٢)] الذي هو القَدر . وقيل : الذي وعد الله به نبيه . وقيل : الذي لم ينزل من القرآن بعد . وقيل الذي وعد به بنو إسرائيل(٣) .

قوله عز وجل : « الكتاب » . الشيء يوصف بما هو ملابس له كقولنا : زيد قائم ، إذا كان قائماً حالة إخبارنا بذلك ، وبما يؤول إليه ، كقوله عليه السلام : « من قتل قتيلاً فله سلبه(٤) » ، أي من يؤول إلى القتيل(٥) ، لأن القتيل لا يُقْتَل ، والأول حقيقة والثاني مجاز بلا خلاف ، وبما كان عليه ، كقوله عز وجل : ﴿ وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾ (٦) ،واليتيم ، لا يصدق عليه بعد

---

(١) انظر تفسير ابن عطية ، ورقة ٢٠ أ .

(٢) الإضافة من « م » ١١٩ ب و « ق » وفي هذا الأخير زيادة أخرى وهي : اختلفوا فيه : فقيل الذي نزل من القرآن وقيل التوراة . . الخ .

(٣) وانظر هذه الأقوال المختلفة في تفسير ابن عطية (٢٠ أ) إلا القول الأخير فلم يذكره . وانظر مثل هذه الأقوال وغيرها في تفسير القرطبي ١/١٣٧ ـ ١٣٨ .

(٤) الحديث في البخاري ، كتاب المغازي (ج ٦ ص ١٩٧ طبعة دار الشعب) ولفظه : « من قتل قتيلا له عليه بيّنة فله سلبه » وكذلك في صحيح مسلم ، كتاب الجهاد .

(٥) « ق » : القتل .

(٦) سورة النساء ٤ : ٢ .

البلوغ اليتيم إلا باعتبار أنه كان يتيماً . وهل[1] هذا حقيقة أو مجاز ؟ للعلماءِ فيه مذهبان .

الكتاب ها هنا بمعنى المكتوب ، وهو مصدر سُمِّيَ به المفعول . ووقت نزوله على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن مكتوباً ، مع أنه قد أُطلق عليه مكتوب حالة الإنزال ، فوصفه بذلك : إما باعتبار ما يؤول إليه ، لأنه كتب في المستقبل ، أو باعتبار ما كان عليه في اللوح المحفوظ ، وهذا هو الصحيح . لأن في الصحيح أن الصحابة رضوان الله عليهم لما دُعوا إلى كتابته امتنعوا وكرهوا ذلك[2] ، ولو فهموا عن الله عز وجل أنه مكتوب باعتبار المستقبل لما امتنعوا ، فدل ذلك على أنهم فهموا أنه مكتوب باعتبار ما كان عليه .

فائدة : كتب عثمان رضي الله عنه القرآن ، لأن الناس كانوا يقرؤون بالحروف السبعة ، فكان بعضهم ينكر على بعض ، ويكفره بعدم علمه بالقراءة الأخرى ، فقيل : أدركِ الناس ، وإلا

---

(١) في الأصل : وكل ، والتصويب من « ق » .

(٢) يقصد المؤلف كتابته في مصحف ، والذي أشار به عمر رضي الله عنه إلى أبي بكر رضي الله عنه بعد وقعة اليمامة في قصة مشهورة فتوقف أبو بكر وتردد زيد بن ثابت حتى فتح الله عليهما لقبول مشورة عمر ، وإلا فمن المعروف أن الصحابة كانوا قد كتبوا القرآن ، قبل جمع أبي بكر ، في لخاف وعسب ورقاق ونحوها ، وكان رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم يأمر أحدهم عند نزول الآية بكتابتها في موضع مخصوص بها من القرآن . انظر في ذلك الفصل الثاني من مقدمة كتاب المباني في « مقدمتان » (ص ١٧ ـ ٣٨) ، وكتاب المقنع لأبي عمرو الداني : ص ٣ و ٤ ، والمؤلف يشير بنفسه إلى كتابة القرآن في عهد الرسول بعد ذلك بقليل .

ضلوا كما ضلَّ بنو إسرائيل ، فجمعه حينئذ(١) .

وأما عمر رضي الله عنه فجمعه بسبب آخر وهو أن يوم اليمامة قتل قراءٌ كثيرٌ ، فخشي رضي الله عنه أن يعدم القرآن لعدم القراءِ فجمعه(٢) .

وأما تحديد السور فمن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكون هذه قبل هذه أيضاً توقيف ثابت على زمن(٣) رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأن الأحاديث الواردة في قراءَةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءَت على أنه رتبها في الصلاة على نحو ما هي مرتبه الآن(٤) . وترتيب السور في نفسها واجب ، وتنكيسها محرم ، وترتيبها مع غيرها مندوب . فكتب القرآن على عهد رسول الله لكن يسيراً مفرقا(٥) .

---

(١) هذه إشارة إلى « أثر » حذيفة ، وما رأى من اختلاف أهل الشام والعراق عند اجتماعهم في غزوة أرمينية ، والمراد بجمع عثمان جمعه المصاحف على حرف واحد وكتابته ، انظر مقدمة ابن عطية (ص ٢٧٣ في مقدمتان) والإتقان للسيوطي : ١٣٨/١ .

(٢) الحق أن المؤلف لم يكن مدققاً في إملائه لأن هذا الجمع معروف بجمع أبي بكر ، وهو الصحيح (انظركتاب المصاحف ٥ ـ ١٠) ومقدمة الطبري ٦٢/١ ، أما جمع عمر فهو ضم المكتوب « في قطع الأدم وكسر الأكتاف والعسب » ـ الذي كتبه زيد بن ثابت في خلافة أبي بكر ـ » في صحيفة واحدة « أيام خلافته ، وهي الصحيفة التي كانت محفوظة عند حفصة رضي الله عنها ، انظر مقدمة الطبري : ٦٠/١ .

(٣) في الأصل : « من » ، والترجيح من « م » (١٢٠ أ) و « ق » .

(٤) انظر للأحاديث والبيان ، الفصل الثالث من مقدمة المباني ، في (مقدمتان ص ٣٩ ـ ٧٧) فإن مؤلفه جمع واستوعب .

(٥) يقصد المؤلف أنه لم تكتب له نسخ عدة في مصحف واحد ، وإلا فالقرآن بأجمعه كان مكتوباً في عهد الرسول عليه السلام ، كما تدل عليه عبارة المؤلف الآنفة الذكر نفسها .

فائدة : اختلف في اشتقاق الآية ، فقيل : هي العلامة . وقيل : لما كانت جملة كلام قيل لها : آية لقولهم : جئنا بآيتنا ، أي بجماعتنا[1] .

وإذا قلنا بأنها علامة ، فهل ذلك لأنها دالة على صدق الآتي بها ، أو لأنها علامة تفصل ما قبلها عما بعدها ؟ للعلماءِ فيه قولان .

ووزنها عند سيبويه : فَعَلة ، بفتح العين ، أصلها : أَيَيَة ، تحركت[2] الياءُ الأُولى وما قبلها مفتوح فانقلبت أَلِفاً ، فصارت : آية . وقال الكسائي : أصلها : « آيِيَة » على وزن فاعلة ، حذفت الياءُ الأُولى مخافة الإدغام ، فيصير كدابة[3] . وقال مكي[4] : سكنت الأولى من اليائين ، وأُدغمت ، ثم خففت . وقيل أصلها : (آيْية ، على وزن[5]) فعْلة بسكون العين ، أُبدلت الياءُ

---

(١) وقال برج بن مسهر الطائي :

خرجنا من النقبين لا حيّ مثلنا بآيتنا نزجي اللقاح المطافلا

انظر تفسير القرطبي : ١ / ٥٨ .

(٢) « ق » : « فحركت » .

(٣) ق : « كداية » .

(٤) مكّي شهرة عدة أشخاص كما في بغية الوعاة للسيوطي وإنباه الرواة للقفطي ، والمراد ها هنا مكي بن أبي طالب القيسي (أبو محمد) النحوي المقرىء ، وكان من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية ، وَعَدَّهُ ابن عطية (المقدمة ص ٢٦٤) من المبرزين في التفسير ، من العلماء المتأخرين ، توفي سنة ٤٣٧ هـ . انظر ترجمته في إنباه الرواة للقفطي (٣ / ٣١٣ ـ ٣١٩) . وله : الكشف عن وجوه القراءات السبع ، جزءان ، طبع المجمع اللغوي بدمشق . والتبصرة في القراءات السبع تحقيق محمد غوث الندوي ـ الهند ١٣٩٩ هـ .

(٥) الإضافة من مقدمة ابن عطية (ص ٢٨٤) . وذكر هو وجهاً آخر ، انظر نفس الموضع .

الساكنة ألفاً ، وحكي ذلك عن سيبويه .

قوله عز وجل ﴿لَارَيْبَ فِيهِ﴾ (٢ : ٢) .

فيه سؤالان : أحدهما : كيف يقول « لا ريب فيه » ، وقد وقع الريب فيه من أهل الملل . والثاني : أن الريب في المرتاب ، لأن الريب : الشك ، وهو في الشاك لا في المشكوك فيه . ونفيه عن الكتاب يستلزم صحة وقوعه في الكتاب ، وليس كذلك .

والجواب عن الأول:يجوز أن يكون عاماً مخصوصاً بأهل الكفر ، أو على حذف مضاف ، تقديره : لا سببَ رَيْبٍ فيه ، يعني من الركاكة والعي والتناقض والاختلاف .

أو يكون خبراً بمعنى الأمر ، كقوله : فلا رفث ولا فسوق : أي : لا ترفثوا ولا تفسقوا .

وعن الثاني : أن معنى قولنا : ارتبت فيّ كذا ، شككت فيه ، واحترت فيه ، وأكثرت النظر فيه وما شابه ذلك مما يستحيل فيه ظرفية هذه المعاني . فالمراد أن ما جعل ظرفاً في هذه السور سببه تعلق ما جعله مظروفاً به تعلق المظروف الجسمي بالظرف الجسمي(*) .

(*) هذه العبارة في غاية الغموض والتعقيد والركاكة.والمقصود بها أن الظرفية في الريب والشك وما بمعناهما ليست حقيقة كما في المحسوسات لاستحالة ذلك في الأمور المعنوية فهي ظرفية اعتبارية . وبذلك يمكن اعتبار سور القرآن ظرفاً ومحلاً لريب المرتابين.ويكفي لتسويغ هذه الظرفية الاعتبارية سبب ما من الملابسات والصلات الضعيفة ، وهو هنا ذلك التعلق والاتصال بين الشك والمشكوك فيه فهو كالتعلق والاتصال بين المظروف وظرفه في الأشياء الحسية .

قوله عز وجل :﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (٢ : ٢) .

قال الزمخشري : المتقى مهتد ، بل هو هدى للضالين الذين سيصيرون مهتدين ، كقوله : من قتل قتيلاً فله سلبه[١] . وقيل : لا بل هدى للذين اتقوا العذاب بإيمانهم ، فهو يهديهم في فروع الدين دون أصوله . ويكون الكلام حقيقة .

قوله عز وجل :﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ . (٢:٤)، بعد قوله . . ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ (٢ : ٣) .

قال أبو علي : إفراد الآخرة بالذكر وإن كانت من جملة الغيب تخصيصاً لها، كقوله : ﴿خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾[٢] واليقين : العلم الحاصل بعد شك ، ولذلك لا يوصف به الباري سبحانه .

فائدة : « على » إذا استعملت في مثل قوله عز وجل : ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ (٢ : ٥) دلت[٣] على الاستقرار والتمكن من ذلك المعنى ، لأن الجسم إذا علا شيئاً ، فقد تمكن منه واستقر عليه .

فائدة : كون الفعل يعود عليه الضمير كما يعود على الاسم يقع على ثلاثة أوجه : إما أن يقام مقام المصدر ، كقوله عز وجل :

---

(١) العبارة هكذا في الأصل و« م » ومعناها هدى المن يؤول إلى المتقين . انظر الكشاف : ١ / ٩٠ ـ ٩١ ، وانظر للحديث الهامش السابق .
(٢) سورة العلق ٩٦ : ١ و ٢ .
(٣) ق : تدل .

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ (٢ : ٦) .

فإن الفعل ها هنا خبر عن « سواءٌ » ، والفعل[١] لا يكون خبراً[٢] ، بل مصدره هو الخبر ، تقديره : سواءٌ إنذارك وعدمه . فأُقيم الفعل مقام المصدر .

وإما أن يكون المصدر معلوما[٣] لدلالة فعله عليه ، فيكون المصدر هو العامل[٤] في الحقيقة كقولنا : من كذب كان شراً له . فالضمير في كان[٥] يعود على المصدر المعلوم ، الذي هو الكذب ، وهذا بخلاف القسم الأول . فإن العامل في القسم الأول هو المذكور دون غيره وها هنا غير المذكور هو[٦] العامل .

وإما أن يكون هو جزءُ[٧] العامل المحذوف [وبقية العامل محذوفة] فبقي العامل في الظاهر هو الفعل ، وليس كذلك ، كقولنا : « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » ، تقديره : أن تسمع ، فخير هو خبر عن أن تسمع ، فالعامل هو المجموع بخلاف القسمين الأولين.

---

(١) ق : والخبر لا يكون بلا ، بل . . الخ .
(٢) في الأصل : خبر ، والصواب في « م » ١٢٠ ب .
(٣) ق : معلوماً له .
(٤) في الأصل : « العالم » والتصويب من «ق » .
(٥) في الأصل : كا .
(٦) « ق » : وهو . وكذا في م ١٢٠ ب .
(٧) في «ق » هو خبر العامل ، وبقية العامل محذوفة الخ ، وفي أصلنا : هو خبر العامل محذوف فبقي .

قوله عز وجل : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾ (٢ : ٧) .

ولم قال . وأبصارهم ؟

والجواب أن القلوب لما كانت مجوفة[١] ، أشبهت الأكياس ، فاستعير الختم والطبع[٢] والأكنة[٣] ، والبصر ليس مجوفاً فكان الذي يناسبه الغشاوة[٤] .

قوله عز وجل : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ . . . (٢ : ١٠) .

قال الزمخشري : أصل « أليم » أن يكون لذي

---

(١) في الأصل : « محذوفة » . والصواب في «ق » .

(٢) « ق » : الطابع .

والإشارة من الطبع إلى الآية : « أولئك الذين طبع الله على قلوبهم » (سورة محمد ٤٧ : ١٦ (وغيرها من الآيات) .

(٣) الإشارة منها إلى الآية : « وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه » الآية (سورة الأنعام ٦ : ٢٥) وغيرها من الآيات . كان المؤلف دقيقاً في كتابهِ : « الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز » ، أو « مجاز القرآن » في التفريق بين الطبع والأكنة ، فقد ذكر الأكنّة مع الأغطية والأغشية التي استعملت مجازاً للقلب ، في غير نوع الختم والطبع . انظر فصل « مجاز التشبيه » من هذا الكتاب صفحة ٧٢ .

(٤) ناسخ أصلنا استمر بعد هذا : قال رضي الله عنه وأرضاه في مجازه : ومن الناس من يقول آمنا بالله : أي بِوَحدانيةِ الله ، وبإتيان « اليوم الآخر » فنقل هكذا سبعة أسطر من كتاب مجاز القرآن، وآخره: «فيكون من مجاز التشبيه كقوله: يؤذون الله» . واختصر في نقله وصحّف . وانظر أصل كلام المؤلف في « الإشارة إلى الإيجاز » (صفحة ١١٥) .

وحذفت هذا المقطع من النص ، لأنه نقل من كتاب آخر، ولأنه لا يوجد في نسخة « م » ولا في (ق) .

العذاب ، لأنك تقول : ألم فهو أليم مثل كريم [1] ، فوصفت الصفة بما يستحقه الموصوف ، نحو شعر شاعر . وأخطب ما يكون الأمير قائماً ، وجنونك مجنون[2] . وإما[3] أن يجعل « أليم » ها هنا بمعنى مؤلم ، والعذاب هو المؤلم فيكون حقيقة على هذا التقدير ، والحاصل في هذه المسألة أن العذاب سبب للألم ، وله مسبب في المعذب يجده ويحسه ، فإن حملنا[4] « أليم » على تأثير العذاب كان الكلام حقيقة وإن حملناه على مسبب العذاب ، وهو ما يجده المعذب ، كان من باب وصف الصفة بما يستحقه الموصوف .

وأصل العذاب : المنع . وسمي الماءُ عذباً ، لأنه يمنع العطش . والعذاب مصدر ، والعذاب ، اسم . والعذاب يمنع المعذب من الذنب كَرَّةً أُخرى[5] .

قوله عز وجل : ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ (٢ : ١٠) .

بالتشديد والتخفيف ، ونحو ذلك من آيات الكتاب [ليست من القراءَات السبع[*] ، بل هما خبران عن مخبرين :

---

(١) « ق » : كما تقول : كرم فهو كريم .
(٢) انظر كلام الزمخشري بهذا المعنى باختلاف في الأمثلة في الكشاف : ١٣٦/١ .
(٣) « ق » : « ولنا » .
(٤) في الأصل : حملت ، والترجيح من « ق » .
(٥) قال في اللسان (٥٨٤/١) وعذبه عنه عذباً : منعه وفطمه عن الأمر ، والعذاب والنكال والعقوبة . وانظر الأقوال المختلفة في أصل العذاب في المفردات للراغب الأصفهاني (ص ٣٠٣) .
(*) المراد هنا بالقراءات السبع الحروف السبعة الواردة في قول الرسول (ص) « نزل القرآن =

أحدهما : أنهم[1]] كذبوا في أنفسهم ، والثاني أنهم كذبوا غيرهم . وإنما يدخل في الحروف السبعة ما كان من مختلف اللفظ متحد المعنى ، مثل الدنيا والدنْيي بالتخفيف والإمالة . وفي الصحيح : أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « إن الله أمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف » قال : اسأل الله معافاته ومغفرته ، إن امتي لا تطيق ذلك . ثم اتاه ثانية ، « فذكر نحو هذا حتى بلغ سبعة أحرف » فأيما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا[2] » .

وخرَّج أحمد في مسنده أنه عليه السلام قال : فإن في أمتي الضعيف والشيخ الكبير[3] . ومعنى ذلك أن من تعود[4] أن يقرأ بالتفخيم يصعب[5] عليه ، ويشق أن يقرأ بالإمالة إلى غير ذلك من القراءَة[6] . فلم يزل عليه السلام يسأل الله إلى

= على سبعة أحرف » بالمعنى الذي اختاره المؤلف هنا في تفسير الأحرف وهو اللهجات المختلفة بين القبائل مما لا يختلف به المعنى ، وذلك كما في الإمالة . وليس مراده من القراءات السبع » الروايات السبع المتواترة المعروفة . لأن قراءة « يكذبون » بالتشديد هي منها فلا يصح عندئذ النفي في كلام المؤلف .

(١) الاضافة من « ق » .

(٢) الحديث هنا باختصار وانظره بألفاظه في تفسير الطبري (١ / ٤٠) وهو في مسلم : ١ / ٢٢٥ وانظر تخريجاته الأخرى في الهامش على الحديث في الطبري في نفس الموضع .

(٣) الحديث بهذا المعنى في المسند (١ : ١٣٢ طبعة الحلبي ١٣١٣ هـ) وانظر في تفسير الطبري : ١/٣٥ والتخريجات الأخرى له في الهامش .

(٤) في الأصل : تعوذ ، بالذال المعجمة ، ومثل هذا النقط الخاطىء كثير فيه .

(٥) « ق » : يضعف . (٦) في الأصل : القرآن . والتصويب من (ق) .

أن كمَّله على سبع لغات ، فاتسع ذلك على أُولي اللغات المختلفة[1] .

قوله عز وجل :﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾. . . (٢ : ١١) .

ما فائدة قوله : « في الأرض » . وهذا بخلاف قوله في براءة : «ومَا لَهُمْ فِيْ الأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ ولاَ نصيرٍ» . لأن معناه : في الأرض كلها . فلو لم يأت بها لاحتمل أن يكون خاصاً ببعض الأرض[2] .

قوله عز وجل :﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ ﴾ . .(٢ : ١٣) .

فيه سؤال . لأن قائل[3] « آمنوا » إما أن يكون مسلماً أو كافراً ، فإن كان مسلماً فكيف يجاب هذا الجواب مع أن المنافقين يسترون أمرهم ، وإن كان كافراً فكيف يصح من الكفار أن يأمروا بالإيمان . فإن قيل : هذا جواب لغير القائل ، والقائل مؤمن[4] ، لا يحسن على هذا أن يكون الشرط

---

(١) انظر كلام المؤلف في موضوع الحروف السبعة في كتابه « الإشارة إلى الإيجاز » (ص ٢١٤) فهو هنا أوفى وأضبط وأدق .وهو فرق التأليف المنهجي والإملاء من الذاكرة .
وانظر الموضوع في مقدمة تفسير الطبري ١/٥٥ ـ ٦٧ .

(٢) الجواب لهذا المشكل لم يرد في أصلنا ولا في (ق) و (م) . وانظر الجواب من مؤلف آخر في الملحق رقم ٢ (الإشكال الأول) .

(٣) في الأصل : القابل، وكذا في (ق) .

(٤) في (ق) : هو من قلنا .

مسبباً عنه[1] .

والجواب : أن القائل مؤمن ، لكنه من القرابة ، فلا يستتر منه ، لأنه لا يفشي السر .

قوله عز وجل : . . . ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ . . (٢ : ١٤ ، ١٥) .

الذي يقتضيه علم البيان أن يقابل اسم الفاعل بمثله ، لا بالفعل ، فلم عدل عنه ؟

الجواب : أن الفعل المضارع يستعمل في لسان العرب للحال المستمرة ، نحو : فلان يعطي ويمنع ، ويصل ويقطع . فجاءَ به ليدل على دوام الاستهزاء بهم . واسم الفاعل . وإن كان يستعمل بمعنى الدوام ، إلا ان ذلك قليل إلى الفعل[*] .

قوله عز وجل :﴿ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (٢ : ١٤) .

قال أبو علي[2] : « في طغيانهم » من صلة « يمدهم » لا من صلة « يعمهون » ، كقوله : « يمدونهم في الغَي »[3] .

قال ابن عطية : قال يونس[4] : « مد » ، في الشر ، وأمد ،

---

(١) في الأصل : مسبناً ، والضبط من (ق) .

(*) لعل الأصل « قليل بالنسبة الى الفعل »فسقطت كلمة : بالنسبة . وهي موجودة في «ك» .

(٢) يعني ، الفارسي ، انظر الهامش ١ صفحة ٥٨ .

(٣) سورة الأعراف : ٧ : ٢٠٢ .

(٤) هو يونس بن حبيب الضبي ، النحوي البصري ، توفي سنة ١٨٢ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة ، ص ٤٢٦ .

في الخير . وقال غيره : مد الشيء [ومده[1]] ما كان مثله ومن جنسه[2] . وأمده : إذا كان مغايرا له[3] . وقال ابن قتيبة [4] هما بمعنى واحد . ومادة الشيء ما يمده ، والهاءُ للمبالغة[5] .

قوله عز وجل : ﴿ أُولَٰئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ ﴾ ... (٢ : ١٦) .

قال بعض السلف فيه : إن « اشتروا » مستعار لـ « استحبوا » فإن قيل : كان يلزم حذف الباء من « الهدى » لأنا إذا استعرنا فعلاً مكان فعل ، : كان الحكم للفعل المستعار[6] قيل : قد يعاملون اللفظ دون المعنى .

فائدة : قال بعض السلف رضي الله عنهم : أطلق عليهم لفظ الشراءِ ، وإن كان الثمن ليس حاصلاً في أيديهم ، نظراً إلى الميثاق المأخوذ عليهم ، وهم ذرّ ، فاستصعب[7] عليهم حكما .

---

(١) تفسير ابن عطية ورقة ٢٥ أ .
(٢) في الأصل : ما كان من مثله من جنسه ، والتصويب من (ق) ومن تفسير ابن عطية (ورقة ٢٥ أ) .
(٣) نسب الطبري هذا القول إلى « بعض نحاة الكوفة » انظر التفسير : ٣٠٧/١ ونسبه القرطبي (١٨٢/١) إلى الفرّاء واللحياني .
(٤) أبو عبد الله محمد بن مسلم بن قتيبة ، اللغوي الأديب المعروف ، توفي ببغداد سنة ٢٧٦ هـ . (٨٨٩ م .) انظر ترجمته في .
EI, Vol. 2 P. 399, Brock, l; 120 Suppl, 1; 184
والوفيات ص ٢٥١ ، بغية الوعاة ص ٢٩١ .
(٥) هذا المقطع كله من كلام ابن عطية ، انظر في تفسيره (ورقة ٢٥ أ) .
(٦) « ق » : المستعار له .
(٧) « ق » : فهو مستصحب .

وهذا لا يقول به المعتزلة ، لأنَّهم لا يعترفون بأَخذ ذلك الميثاق[1] .

وفي قوله : « اشتروا » معنى لطيف ، وهو : أن الثمن في البياعات يكون من باب الوسائل ، والمثمن من باب المقاصد المهمات التي تتعلق الأَغراض[2] بها . وقد جعل « الهدى » هو الثمن لدخول الباءِ عليه ، وهي لا تدخل إلا على الثمن ، فكأنه يقول جعلوا المقصود الأهم الذي هو الـهدى وسيلة لأَخذ الضلالة ، بخلاف ما لو قال : استبدلوا ، لأَن الاستبدال ، يشعر بالأَعلى من الأَدنى من المتقابلين .

قوله عز وجل : ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ . . (٢ : ١٦) .

[قال الزمخشري : التجارة : البيع والشراءُ للربح وهذا باطل ، بل[3]] التجارة ، الشراءُ للاسترباح لقوله عز وجل : ﴿ لا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾[4] فعطف التجارة يدل على المغايرة ، بدليل ما لو حلف : « لا يتجر » فاشترى للربح[5] فإنه يحنث . ومعنى قول العرب : ناقة تاجرة : أي تحمل المشتري

---

(١) انظر الزمخشري (١/٥١٧) في تفسير آية : وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم (من سورة الأعراف) فهو يعتبر أخذ الميثاق هذا من باب التمثيل والتخييل ، وانظر رد ابن المنير عليه في الهامش .

(٢) في الأصل : والمهمات الذي يتعلق بالأغراض بها ، والتصويب من (ق) .

(٣) انظر الكشاف ١٠/١٤٦ .

(٤) سورة النور ٢٤ : ٣٧ .

(٥) ساقطة في « ق » .

على شرائها ، لا أنها تبيع نفسها ، كما قال[1] .

[مسألة[2]] قال الفراءُ[3] : إذا كان المتقابلان في العقود نقدين جاز دخول الباءِ على كل واحد منهما . فتقول : اشتريت الذهب بالفضة ، والفضة بالذهب . وكذلك إذا كان معنيين[4] ، نحو : اشتروا الضلالة بالهدى ، وكذلك إذا كانا عوضين . فإن كانا عيناً[*] وعرضاً فالباءُ للعين ، والذي يدخل عليه الباءُ هو الثمن[5] .

قال أبو علي في قوله عزوجل: ﴿ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَـٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾[6]، هذا مشكل ، لأن الباءَ دخلت على المثمن دون الثمن ، فلا بد أن تضمر ذا[7] ثمن ، حتى لا يكون الثمن هو المشترى .وعلى رأي « الفراءِ » لا يحتاج إلى إضمار أبي علي ، لأن كل واحد منهما معنى ، لأن المراد بالثمن : الرياسة ، لأنها المقصودة لهم ، ولأجلها أعرضوا عن آيات الله . و « أبو علي » دون « الفراءِ » منزلة فيما يرجع إلى اللغة

---

(١) يعني الزمخشري الذي استدل بقول العرب : « وناقة تاجرة » كأنها مِنْ حسنها وسمنها تبيع نفسها ، الكشاف : ١ : ١٤٦ .

(٢) من « ق » .

(٣) انظر الهامش رقم ٧ الصفحة ٦٤ .

(٤) ضبطه في الأصل : معثيين .

(*) أي ذهباً أو فضة .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء : ١/ ٣٠ ، ولخص الشيخ عز الدين كلامه .

(٦) سورة البقرة ٢ : ٤١ .

(٧) في الأصل : لعمروا اثمن، والتصويب من (ق) .

دون[1] العربية[2] .

قال الفراءُ ، [في قوله عز وجل :﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾][3] تقول : ربح بيعك [وخسر[3]آ] وإن كنت أنت الرابح الخاسر ، كقولهم : « ليل قائم » و« عزم الأمر » ولو قلت : « ربح عبدك » لم يجز . ولو قلت : « ربحت يدك ودرهمك » جاز[4] .

قوله عز وجل :﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ . . . (٢ : ١٧)أي : حالهم كحال الذي استوقد ناراً ، أو قضيتهم كقضيته أو شأنهم كشأنه[5] .

قال ابن عطية : مثلهم مبتدأٌ ، والخبر في الكاف ، وهي على هذا اسم ، كما قال الأعشى :

أتنتهون ؟ ولا ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفُتُل[6]

ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً ، تقديره : مستقر ، فالكاف على هذا ، حرف ، ولا يجوز ذلك في بيت الأعشى ، لأن الفاعل لا يجوز حذفه عند جمهور البصريين ، ويجوز حذف خبر المبتدأ

---

(١) ق : بخلاف .

(٢) والظاهر أنه يقصد بذلك ضعف أبي علي الفارسي في اللغة ، وقوته في القياس النحوي ، كما حكى ابن جني (تلميذ الفارسي) عنه : « أنه أخطأ في مائة مسألة لغوية ، وما أخطأ في واحدة قياسية » . انظر بغية الوعاة للسيوطي (ص ٢١٧) .

(٣) من (ق) . (٣)آ من (ق) . (٤) من (ق)

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١/١٤ : « ليل نائم » مكان : قائم في أصلنا ـ هذا السطر ساقط في (ق) .

(٦) في الأصل : منه الزيت والقتل ، والتصويب من ديوان الأعشى ، والبيت من معلقته =

إذا دل عليه غيره . وجوَّز الأخفش حذف الفاعل ، وأن تكون الكاف في البيت حرفاً ، والفاعل محذوفاً .

قوله عز وجل : . . .﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾. . (٢ : ١٧) .

والمطابق أن يقول : بضيائهم كقوله : ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾(٢ : ١٧) لكنه عدل عن الضياء إلى النور ، لأن الضياءَ أعم من النور . لقوله عز وجل : ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾[1] ، فلو نفى الضياءَ لم يلزم منه نفي النور ، إذ لا يلزم من نفي الخاص نفي العام[2] .

والنور ، مشتق من نار ينور نوراً ، إذا اضطرب . فلما كانت النار تضطرب سميت نارا[3] .

= المشهورة ، انظر الديوان ، صفحة ٤٨ (طبعة فينيا سنة ١٩٢٧) وشرح فيه ثعلب معنى البيت : لا ينهى الظالم عن ظلمه إلا الطعن الجائف الذي يغيب فيه الفُتل . انظر تفسير ابن عطية (ورقة ٢٦ أ) ، وذكر القرطبي أيضا كلام ابن عطية هذا ، ولم يعزه إليه، انظر التفسير : ١/١٨٣ . ولاحظنا كثيراً من الأمثلة على هذا النحو، وهذا يقوي ما ذهب إليه بعض الكتاب (مثل آرثر جفري في تصديره لكتاب «مقدمتان») أن القرطبي بنى تفسيره على تفسير ابن عطية .

(١) سورة يونس ١٠ : ٥ .

(٢) استعمل المؤلف هنا كلمة أعم بمعنى أخص ، وصرّح بمثل هذا الاستعمال في كتابه الإشارة إلى الإيجاز (ص ٢٢٠) بقوله) « وقد يعبر النحاة والمفسرون وغيرهم بالعام ويريدون به الخاص ويجهله كثير من الناس » . وانظر كلام الرازي في تفسير آية سورة يونس ، فإنه يوافق ما ذهبنا إليه ، (التفسير الكبير ٤/٥٣٩) .

(٣) وذكر ابن فارس ثلاثة معان أَصْلِيَّة لمادة (ن و ر) ، وهي : إضاءة واضطراب ، وقلة ثبات ، ثم قال : ومنه النور والنار ، سميا بذلك من طريق الإضاءة ولأن ذلك يكون مضطربا ، سريع الحركة ، انظر معجم مقاييس اللغة (٥/ ٣٦٨) . =

قوله عز وجل :﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾. . . (٢ : ١٩) .

[من السماء أي[١]]من جهة ، أو من نحو ، أو صوب [أو عبَّر بالسماءِ عن السحاب[٢]] لأن كل ما علاك وأظلَّك ، فهو سماءٌ ، كقوله : « وَفَرْعُها[٣] في السَّماءِ » و﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾[٤] أي إلى سقف بيته ، قال :

إذا نزل السماءُ بـأرض قوم رَعيْناه وإن كانـوا غِضابـا[٥]

أي إذا نزل المطر رعينا نبته وكلأه . ومثله : ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا ﴾[٦]، أي المطر . وسمي المطر سماءً لأنه كان في جهة العلو قبل نزوله ، من باب تسمية الشيء بما كان عليه . وفي الحديث : « كنا إثْر سماءٍ من الليل[٧] » أي إثر مطر .

= وهذا القول على مذهب الكوفيين الذين يقولون : إن المصدر مشتق من الفعل ، خلاف البصريين الذين يقولون عكس ذلك ، انظر في الموضوع كتاب الإنصاف لابن الأنباري : ١/١٤٤ ـ م ١٥ طبعة القاهرة ١٩٤٥ .

(١ ، ٢) الإضافةمن الإشارة إلى الإيجاز (ص ١١٥) وسمحت لنفسي هذا لأن المنتقي نقل من هذا كما ظهر لي .

(٣) في الأصل : فرعه ، والتصويب من القرآن ، وكذا وردت صحيحة في الإشارة . . والآية من سورة إبراهيم ١٤ : ٢٤ .

(٤) سورة الحج ٢٢ : ١٥ .

(٥) البيت لمعاوية بن مالك ، وهو من أبيات الاستشهاد المعروفة ، وورد في أصلنا « عطاشا » مصحفا ، والتصويب من « الإشارة إلى الإيجاز » (ص ١١٥) .

(٦) سورة الأنعام ٦ : ٦ .

(٧) لم أقف على الحديث بهذا اللفظ وإنما ورد الحديث بلفظ « صلى لنا رسول الله =

قيل : السماءُ المعروفة ، وقيل : السحاب .

قال الحسن[1] : السماءُ : موج مكفوف ، ومعناه أنها للطافتها تخترق كما يخترق الماءُ .

وقال مقاتل[2] : « بل كل واحدة من معدن ، فواحدة[3] رصاص ، واخرى نحاس ،واخرى حديد، واخرى ذهب ، واخرى فضة » . وهذا لا دليل عليه .

وحكى الإمام[4] في الشامل عن الفلاسفة : أن كل ما قرب من كرة الأرض ، فهو أكثف مما بعد . فالماءُ أكثف من الهواءِ ، والهواءُ أكثف من النار ، وسماءُ الدنيا[5] ألطف من النار ، وأكثف من التي بعدها ، ثم كذلك ترتيب الأفلاك ، وهذا يساعد قول الحسن .

= صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح بالحديبية على اثر سماء كانت من الليل » الخ . . في صحيح مسلم (دار الطباعة القاهرة ١٣٢٩ هـ .) ج ١ ص ٥٩ باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء. كتاب الإيمان. وورد أيضا نفس اللفظ في سنن أبي داود (كتاب الطب) بتحقيق محي الدين عبد الحميد؛ حديث ٣٩٠٦ ج ٤ صفحة ١٦ . وفي الموطأ كتاب الاستسقاء باب استمطار النجوم ج ١ صفحة ١٩٢ الحديث ٤ بتحقيق فؤاد عبد الباقي .

(١) هو الحسن البصري التابعي المعروف . وله تفسير ، نقل منه المفسّرون الأقدمون .

(٢) مقاتل بن سليمان ، المشهور بتفسير القرآن الكريم من الأوائل ، توفي بالبصرة سنة ١٥٠ هـ . انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١٤٧/٢٠) و El, Vol. 3 P. 711 .

(٣) « ق » : من رصاص . . من نحاس .

(٤) يعني به إمام الحرمين الجويني (المتوفى سنة ٤٧٨ هـ) وله كتاب « الشامل في أصول الدين » انظر . Brock. Supple. 1; 672, .

(٥) « ق » : سماء النار .

قوله عز وجل : ﴿ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ . . (٢ : ١٩) .

قال أبو علي في : « فيه ظلمات » والضمير يعود على « الصيِّب » . قال غيره : في مصبه ، وهو ضعيف ، لأن الرعد والبرق لا يكونان في الأرض التي هي المصب . وقال الزمخشري : إنما قال : « فيه » لأجل الملابسة بين البرق والرعد والصيب[1] ، وهو تعسف . وقول أبي علي أحْسنها .

قال الزمخشري : وإنما لم يجمع الرعد والبرق كالظلمات لأنه (إن) أراد عين الرعد والبرق ، فهما مصدرا أرعدت السماءُ وبرقت ، فلم يجمعهما نظراً إلى أصلهما ، وإن أريد الحدث ، فكأنه قيل : فيه إرعاد وإبراق[2] .

وقال غيره : أرعد : إذا خوَّف . وأبرق : إذا أبان عجبه ، ومنه المثل : أرعد وأبرق . فشبه الوعيد في القرآن بالرعد ، وظهور الحجج بالبرق . ولكون القرآن من شأنه أن ينقاد إليه من سمعه ، شبهه بالبرق ، وقال : ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ﴾ (٢ : ٢٠) .

قال ابن عطية : قال ابن عباس ، ومجاهد[3] وغيرهما :

---

(١) انظر كلام الزمخشري بهذا المعنى في الكشاف : ١٦٦/١ .

(٢) في الأصل : لأنه أراد عين الرعد والبرق ، فهما مصدر أرعدت السماء وبرقت . فلم يجمعا نظرا إلى أصلهما . وإن أريد الحذف ، فكأنه قيل : « فيه إرعاد وإبراق » . والتصويب من « م » .

(٣) مجاهد بن جبر تابعي من تلامذة ابن عباس ومشهور بتفسير القرآن ، توفى بين سنة ١٠٠ و ١٠٤ هـ . انظر ترجمته في تهذيب التهذيب لابن حجر : ٤٢/١٠ ـ ٤٤ .

الرَّعد : ملك يزجر السحاب بهذا الصوت ، فإذا اشتد غضبه طارت النار من فيه ، فهي الصواعق . وقيل : هو ملك والصوت تسبيحه . وقيل : الرعد اسم الصوت نفسه ، قاله علي عليه السلام ، وهو المعروف في اللغة . وروي عن ابن عباس : أنه ريح تختنق[1] بين السحاب . وقيل : اصطكاك أجرام السحاب . وأكثر العلماء على أن الرعد ملك ، وذلك الصوت تسبيحه يزجر به السحاب .

وقال علي : البرق مخراق حديد بيد الملك يسوق به السحاب ، وروى عن ابن[2] عباس : أن البرق ملك يتراءَى . وقيل : هو ماءٌ ، وهو ضعيف[3] .

قال الخليل : الصاعقة : الواقعة الشديدة من صوت الرعد تكون معها أحياناً نار ، قاله الخليل ، وحكاه بالسين . وقال النقاش[4] : صاعقة وصاقعة وصَعْقَةٌ ، بمعنى واحد[5] وقرىء بتقديم القاف[6] .

---

(١) في الأصل : يحتقن ، والتصحيح من تفسير ابن عطية والطبري وغيرهما .
(٢) في الأصل : عنه ، والتصويب من تفسير ابن عطية والقرطبي : ١٠/١٨٨ .
(٣) انظر هذه الأقوال والأخرى بالبسط والعزو إلى أصحابها في تفسير الطبري : ١/٣٣٨ ـ ٣٤٣ وتفسير القرطبي : ١/١٨٧ ـ ١٨٨ ، وهذا الأخير نقل من ألفاظ ابن عطية ، ولم يشر إليه .
(٤) هو أبو بكر النقاش (محمد بن الحسين بن محمد بن زياد) الموصلي البغدادي . وله تصانيف كثيرة في علوم القرآن ، توفى سنة ٣٥١ هـ . انظر ترجمته في ابن خلكان : ١/٤٨٩ وغاية النهاية : ٢ : ١١٩ و Brock, Suppl. 1,334.
(٥) انظر هذه اللغات الثلاث في اللسان (١٠/١٩٨) ، ولم يشر صاحبه إلى النقاش .
(٦) نسب القرطبي هذه القراءة إلى الحسن البصري ، ونقل عن النحاس أنها لغة تميم وبعض بني ربيعة ، انظر تفسيره : ١/١٨٩ ، وهي قراءة شاذة انظر ابن خالويه ، =

قوله عز وجل[1] :﴿وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾(٢ : ١٩) .

قال الزمخشري : يجوز أن يكون الإحاطة ها هنا بمعنى أنهم لا يفوتونه كما لا يفوت المحيط المحاط حقيقة[2] .

وقال أبو علي الفارسي : محيط ها هنا بمعنى مهلك ، مثل قوله عز وجل : ﴿وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾(٢ : ٨١) ، أو بمعنى عالم بهم علم مجازاة[3] ، مثل قوله عز وجل :﴿وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ﴾ [4] ، ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [5] ، معناه : يجازي عليه .

قوله عز وجل : . . .﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾(٢: ٢٠) .

= القراءات الشاذة (ص ٣) وهذا المقطع كله من تفسير ابن عطية باختصار ، (انظر ورقة ٢٧ أ ب) .

(١) قبل البدء في تفسير هذه القطعة من الآية ، ورد في أصلنا السطران : الآيتان : (يجعلون أصابعهم في) أصخمة (آذانهم من) أجل (الصواعق) أو من خوف (مشوا فيه) أي في ضوئه ، أو (كلما أضاء عليهم) البرق الطريق . مشوا في طريقه » . وأسقطتهما من النص لأنهما لم يؤت بهما في (ق) و(م) ، ولأن الملاحظ أن أسلوبهما مغاير لبقية الكتاب . والحق أن المنتقي لأصلنا ، نقلهما من كتاب « الإشارة إلى الإنجاز » للمؤلف ، ومع تشويه وتصرف في النقل ، انظر الأصل في « الإشارة » (ص ١١٦) ، من فصل أمثلة حذف المضاعفات .

(٢) انظر الكشاف : ١٦٨/١ ، ولفظه : وإحاطة الله بالكافرين مجاز ، والمعنى أنهم . . الخ . . والفرق بين المفهومين ظاهر .

(٣) في (ق) مجاز .

(٤) سورة الجن ٧٢ : ٢٨ وتمام الآية : وأحصى كل شيء عددا .

(٥) سورة البقرة ٢ : ١٩٧ .

أي:على كل شيء ممكن ، أَو على كل شيء يريد [1] . فيه سؤالان :

الأَول : يلزم أَن يكون المعدوم شيئاً ، وهو خلاف المذهب الأَشعري .

والثاني : أَن قدير ، بمعنى : فعيل ، وهو من صيغ المبالغة . فيستلزم الزيادة على قادر ، والزيادة على قادر محال . إِذ الإِيجاد شيء واحد لا يمكن فيه التفاضل باعتبار كل فرد فرد .

والجواب عن الأَول : أَن القدرة لا تتعلق بالمقدور إِلا في أَول أَزمان إِيجاده وهو في ذلك الزمان موجود ، وحمل الآية على ما قبل ذلك أو بعده مجاز ، إِذ الباقي[2] والمعدوم لا يصدق أَن الله تعالى قدير عليهما إِلا مجازا ، باعتبار ما يؤول إِليه

---

(١) هذا التفسير والأسئلة والأجوبة الآتية تفسير على نهج المتكلمين ، أوجدته وأوجبته ـ أحيانا ـ التيارات الفكرية الكلامية ، المعتزلة والأشعرية والماتريدية في ذلك الزمن . وحيث ان مؤلفنا أشعري العقيدة فهو قد احتج لمذهبه ، وأقام الأدلة والبراهين على طريقته . وتقرأ تفسير هذه الآية في تفسير الرازي (١/٢٠٣ وما بعدها) فيأخذك العجب المضحك مع الإِعجاب لطول باعه في الاستدلال ، من معالجته الكلامية لهذه الآية البسيطة الواضحة . وانظر أيضا الكشاف للزمخشري ١/١٧١ ـ وهو لم يطل ـ وحاشية ابن المنير عليه .
هذا مثال واحد من التفسير الكلامي لمؤلفنا ، وترى أمثلة أخرى له فيما يأتي من الكلام . ومثل هذه البحوث في ذمة التاريخ الآن .
والشيء الجديد الذي لم أجده عند الرازي والزمخشري هو معالجة مؤلفنا للآية عن طريق علم البيان .

(٢) في الأصل : « العالي » . وفي « ق » ، و « ك » الباقي . ولعل الأصوب الفاني كما توحي به العبارة الآتية وسياق البحث ، وكذلك أفضل قراءة « الفناء » بدل « البقاء » في السطر الأول من الصفحة التالية .

المـعدوم ، وباعتبار ما كان عليه الباقي . ثم إن الآية مطلقة في الأحوال الثلاثة ، أعني : العدم والوجود والبقاءَ ، فيحمل المطلق على المحل المجمع عليه ، لأنا أجمعنا على أن الله قادر على شيء حالة وجوده ، فيسقط الاستدلال بالآية ، لأن المطلق إذا عمل في صورة خرج عن أن يكون حجة فيما عداها(١) .

ثم على هذه القاعدة يفسَّر الكتاب العزيز أينما ذكرت هذه الآية . فإن دل السياق على أنها في أمر يأتي في المستقبل كأمور يوم القيامة خصصنا العام بما أرشد إليه السياق ، وقلنا هذا من مجاز التعبير(٢) عن الشيء بما يؤول إليه(٣) ، إذ لو بَقَّيْناه على عمومه لزم الجمع بين مجازين على حقيقة واحدة . وقولنا : على حقيقة واحدة احتراز عن التجوز(٤)عن المجاز ، كما إذا عبرنا عن مقدمات عقد التزويج بالنكاح . فإن النكاح حقيقة في تداخل الأجسام(٥) . فإطلاقه على سببه(٦) الذي هو العقد ، مجاز ثم تجوزنا به(٧) عن العقد إلى مقدماته . ومثل هذا المجاز كثير في كلامهم ، وإنما القليل ما ذكرناه ، وهو مجاز أيضاً ، لأن مجموع المجازين لم يوضع له اللفظ ،

---

(١) والعبارة في « ق » : لأن المطلق إذا عمل به سقط اعتباره .
(٢) ضبطه في الأصل : « التغيير » . (٣) ساقطة في « ق » .
(٤) يعني به « مجاز المجاز » كما يسميه نفسه أحيانا في كتابه الإشارة إلى الإيجاز ، وكما يوضحه المثال اللاحق .
(٥) يعني به الوظيفة الجنسية . (٦) في الأصل : سننه ، والتصويب من «ق »
(٧) النكاح في معناه الأصلي (الوظيفة الجنسية) حقيقة ،وفي معنى العقد ، مجاز ، وفي معنى مقدمات العقد كالخطبة ونحوها ، مجاز المجاز ، أو التجوز عن المجاز .

وهو مرجوح لقلة الاستعمال .

وبيان أنه يلزم الجمع بين مجازين[1] : أنه يندرج فيه ما سيقع ، وهو مجاز ، وما وقع ومضى ، وهو مجاز . ويلزم أيضاً الجمع بين الحقيقة والمجاز ، لأنه يندرج فيه ما هو واقع في الحال وغيره ، وهو مرجوح . فلم يبق شيء يليق حمل كتاب الله عليه إلا ما سيقع في مثل هذا السياق ، وإن كان السياق في أمر ماض نُخَصِّصُ العام به . ونقول هذا تعبير عن الشيء بما[2] كان عليه ، إذ لو عَمَّمْنا للزم ما ذكرناه .

والجواب عن السؤال الثاني : أن المبالغة لما تعذر حملها على كل فرد ، وجب صرفها إلى مجموع الأفراد التي دل السياق عليها. وكذلك قوله عز وجل : ﴿ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾[3] يستحيل عوده إلى كل فرد، إذ العلم بالشيء الواحد لا يصح التفاوت فيه ، فيجب صرفه إلى عموم كل [شيء[4]] . وكأنَّ المعنى : أن معلومات الله أكثر من معلومات غيره . وكذلك حفيظ .

ويمكن أن يجاب بأنا عبرنا بـ « شيء » في قولنا : بكل شيء عليم) عن الشيء ولواحقه ، فيكون من باب إطلاق الجزءِ بإرادة الكل .

---

(١) أي الجمع بين مجازين على حقيقة واحدة ، الذي احترز عنه المؤلف في كلامه الآنف الذكر .

(٢) في الأصل : عما . والصواب في (ق) .

(٣) سورة النساء ٤ : ١٧٦ وغيرها من المواضع .

(٤) من « ق » .

قوله عز وجل[1] : ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ . . (٢ : ٢٥) .

(مشكل) ، لأن الألف واللام في الصالحات ، تعم كل أفراد الصالحات ، فعلى هذا لا تكون البشارة إلا لمن فعل كل الصالحات ، وليس[2] كذلك .

والجواب : أن الألف واللام لبيان الجنس[3] ، لا للاستغراق [فهو يبشر كل من حصلت له حقيقة الجنس في أي أنواع الجنس[4]] على حسب ما تعين لكل مكلف عن جهاد أو صلاة .

فائدة : الجنة اسم للشجر ، لا للشجر والأرض[5] .

---

(١) قبل هذا القول سطران في الأصل كما يلي :
« والذي جعل لكم الأرض فراشا » أي مثل فراش ، (والسماء بناء) أي ذات بناء (وأنزل من) جهة السماء أو من نحوها أو من صوبها ، (السماء) السحاب بلا حذف (فأخرج به) أي بسببه » .
ولاحظت التغير الفجائي في الأسلوب مرة أخرى ، فشككت في النص ، فإذا بالبحث هداني أنه أيضا منقول من كتاب « الإشارة إلى الإيجاز » للمؤلف ، مع شيء من التصحيف والبتر ، وانظر العبارة في « الإشارة . . » صفحة ١١٦ .
وأسقطته من النص لأنه على غير أسلوب الكتاب ، ولأنه لم يرد في (ق) و (م) .

(٢) في الأصل : قيل : والتصويب من (ق) .

(٣) ومثل هذا قال الزمخشري ، انظر الكشاف : ١/١٩٧ .

(٤) من (ق) .

(٥) وكذا قال الطبري ، واستدل بآية : « تجري من تحتها الأنهار » يعني تجري الأنهار من تحت الأشجار . انظر تفسيره ١/٣٨٤ ، وانظر لهذا المعنى أيضا المفردات للراغب ، ص ٩٧ .

وهو مصدر محدود[1] . وسمي به لأنه من جن يجن جنا : إذا ستر . والجيم والنون في لسان العرب لا يكون إلا لما فيه ستر ، نحو ، الجُنَّة : للدرقة[2] . والجَانُّ : لأنه خفي عن العيون . والمِجَنُّ : الترس لأن الإنسان يستتر به عن السهام .

فائدة : والحكم بالجمع على الجمع على قسمين : تارة يثبت الجمع لكل واحد من آحاد المحكوم عليه ، كقوله عز وجل : «لهم جناتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِها الأَنْهَارُ» . وجنات جمع قلة ـ وقد ذكر في معرض المدح والامتنان ـ وهو دون العشرة ، لو وزع على أهل الإيمان لما حصل لأحد منهم شيء ينتفع به ، ولا يحسن الامتنان بالنزر اليسير . فتعين أن يثبت الجمع لكل واحد من آحاد المحكوم عليه . وكقوله : ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾[3] ، فإنه ليس فيه توزيع أيضاً[4] .

وتارة يوزع الجمع على الجمع ، كقوله عز وجل : ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ ﴾ [5] فإنه لا يمكن إلا التوزيع .

---

(١) «ق» : محذوف .
والمصدر المحدود : بمعنى المصدر للمرة. وفي اللسان (١٣/ ١٠٠) : وسميت بالجنة ، وهي المرة الواحدة ، من مصدر جنه جنا : إذا ستره . وكأنها سترة واحدة لشدة التفافها وإظلالها .

(٢) في الأصل : للدرق، والصواب في (ق) . والدرقة : ترس من الجلد .

(٣) سورة النور ٢٤ : ٤ .

(٤) فمعناهما : أن تكون الجنات لكل واحد من المؤمنين الصالحين . واجلدوا كل قاذف محصنة ثمانين جلدة .

(٥) سورة النور ٢٤ : ٢٤ .

وتارة يحتمل[1] الأمرين ، فيفتقر ذلك إلى دليل منفصل . وأما الوضع فلا مدخل له في كل هذه الأقسام ، بل السياق وغيره يرشد إلى ذلك .

فائدة : ينبغي أن يعلم أمران في قوله عز وجل : ﴿ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ .

أحدهما : أن الأنهار ما تجري ، إذ النهر هو الحفير ، وإذ تعذر الحكم عليها بالجريان تعين أن يضاف لما فيها[2] .

الثانية : إنما يضمر في قوله عز وجل ـ حكاية عن فرعون : ﴿ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ ﴾ [3] ، ومياه هذه الأنهار ، ولا يضمر ذلك في قوله عز وجل في حق أهل الجنة : « تجْري مِنْ تحْتِهم الأَنْهَار » . بل يضمر أشربة الأنهار ، لأنها عسل ولبن وخمر وماءٌ . فيتعين الأشربة دون المياه لكذبها[4] وصدقِ الأشربة .

واختلف أيضاً في المحذوف الذي أُضيف إليه الظرف[5] ، فقيل : من تحت غصونها ، وقال ابن عباس : من تحت غرفها ،

---

(١) في الأصل : يحمل . والتصويب من «ق» .
(٢) أي : الماء وما يجري من عسل ولبن وغيرهما .
(٣) سورة الزخرف ٤٢ : ٥١ .
(٤) في الأصل : للذتها ، والتصويب من (ق) .
والمعنى : أن مياه الأنهار لا تكون صادقة الطعم دائما ، فقد تكون حلوة المذاق ، وقد تكون غير تامة الحلاوة .
(٥) وعبارة الأصل : في المحذوف فيه قوله تعالى تحتها . والترجيح من (ق) .

لأنه ظهر في قوله تعالى : «لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ »[1] وقال أبو علي : من تحت ثمارها ، إذ هو أبلغ في الامتنان . يؤكده : ﴿ كُلَّمَا رُزِقُواْ ﴾ أي من ثمارها ثمرة مرزوقة ، « قالوا » ، الآية[2] .

فائدة : ذكر الأزمنة في مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَـٰكُم ﴾ (٢ : ٤٩) ﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ ﴾ (٢ : ٥١) وغير ذلك من المواضع التي حصل فيها الامتنان بالنعم يجعل الممتن به نفس الزمان . ومثله قول من قال من العرب :

أَنَسيتَ يومَ عكاظ إذ لاَقَيْتني تحت العجاج ولم يُشَقَّ غُباري [3]

والمراد : ما وقع في اليوم لا نفس اليوم . ما فائدة[4] ذلك ؟ لو ذكرت النعم فقط ، استقل المعنى[5] .

قوله عز وجل: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ . . (٢ : ١٥٣) .

لم لا يقال : « يا أيها المؤمنون » بحذف الموصول ، فإنه أخصر ؟

والجواب من وجهين : الأول : أن « المؤمنين » لا يشعر

---

(١) سورة الزمر ٣٩ : ٢٠ .

(٢) والآية : كلما رزقوا منها من ثمرة رزقاً ، قالوا هذا الذي رزقنا من قبل . . الخ (البقرة : ٢٥) .

(٣) البيت للنابغة . وروايته في ديوانه (ص ١٣) :

أرأيت يوم عكاظ حين لقيتني تحت العجاج فما شققت غباري

ورواية المفضليات (ص ٧٧٢ ، تحقيق Loyal. 1921) .

أرأيت يوم عكاظ حين لقيتني تحت الغبار فما خططت غباري

(٤) في الأصل : ما مده ، والصواب من (و) .

(٥) لا توجد الإجابة على هذا المشكل في أي من المخطوطات الثلاثة وانظرها في

بتقديم إيمانهم بخلاف الموصول . الثاني : أن الألف واللام تستعمل للكمال[1] . فإذا رتب الله تعالى على هذا الاسم أمراً ونهياً توهم أن ذلك مخصوص [بكمال الإيمان وهو غير[2]] مخصوص بخلاف الموصول بالفعل ، فإن الفعل لا يشعر إلا بمطلق الصفة .

قوله عز وجل :﴿أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾. . (٢ : ١٥٧) مع أن الصلاة من الله تعالى هي الرحمة ، فقوله : « ورحمة » ما معناه ؟

الجواب : قال ابن عباس : الصلوات نعمة ، والرحمة إنقاذهم من العذاب .

قوله عز وجل : . .﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾. . (٢ : ١٨٧) .

مشكل ، لأنَّ التشبيه في الفجر صادق ، إذ طوله أكثرُ من

= الملحق ـ ٢ (الإشكال الثاني) .
ملاحظة : أخذ ناسخ أصلنا مرة أخرى في النقل من كتاب « الإشارة إلى الإيجاز » (أو مجاز القرآن) للمؤلف . وهذه المرة أطال فنقل حوالي صفحتين ونصف صفحة (ورقة ٢٤ أ ـ إلى ٢٦ أ) وهذا النقل كالسابق موجز مبتور مصحّف .
ومرة أخرى تحيرت على هذا التغير الفجائي في الأسلوب ، فوجدت أن النص من الكتاب المذكور (ص ١١٧ ـ ١١٨) وهو في غير الموضوع الذي نحن فيه من تأويل مشكلات القرآن . فلهذا السبب ولأن هذا القسم ليس موجودا في (ق) و (م) أسقطته من صلب النص وأثبته في الملحق ١ فانظره فيه ، لتلاحظ الفرق بين النصين .
(١) في الأصل : لكمال ، والتصويب من (م) ١٢٥ أ .
(٢) من (م) ١٢٥ آ .

عرضه ، وأما الظلام فكثير[1] ، فكيف يشبه بالخيط ؟

والجواب : قال أبو عبيدة[2] : المراد بالخيط الأسود ، الفجر الأول[3] . ويكون من باب وصف الشيء بما يؤول إليه ، كقوله : ﴿ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا ﴾[4] ، وقوله : ﴿ فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ ﴾[5] و« عليمٍ[6] » . لأن الفجر يصير إلى السواد ، وبعد وجوده لا يقال هو يذهب ، ولا يقال : اتصف ، وإنما يقال : ذهب . لأنا نقول : الفجر عبارة عن جواهر الهواء التي قام بها عرض النور ، فالذاهب[7] هو العرض ، ثم تتصف الجواهر بعرض الظلام ، فالذاهب الصفة لا الموصوف .

والخيط الأبيض : هو الفجر الثاني ، وهو أيضاً وصف الشيء بما يؤول إليه ، لأنا نحمل البياض على البياض التام لأجل المقابلة بين الصنفين . فمعنى الآية : حتى يتبين لكم الفجر الثاني من الفجر الأول .

---

(١) في « ق » : فكرة .

(٢) هو أبو عبيدة اللغوي (معمر بن المثنى) المتوفى ٢١٠ هـ . صاحب كتاب مجاز القرآن . انظر ترجمته في مقدمة هذا الكتاب بقلم فؤاد سزكين، (ص ٩ ـ ١٦) والمراجع المذكورة فيه وفي الهامش السابق لنا .

(٣) كلام أبي عبيدة في مجاز القرآن (ص ٦٨) » الخيط الأبيض : هو الصبح المصدّق ، والخيط الأسود هو الليل ، والخيط هو اللون » .

(٤) سورة آل عمران ٣ : ٣٩ .

(٥) في الأصل : و « م » ١٢٥ أ : عليم ، والتصويب من القرآن ، سورة الصافات ٣٧ : ١٠١ .

(٦) من آية : وبشروه بغلام عليم . سورة الذاريات ٥١ : ٢٨ .

(٧) في «م» ١٢٥ أ ، والذاهب .

قوله عزوجل :﴿ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ . .(٢ : ١٨٧)
مشكل ، لأن إتمام الشيء ، فعل آخر أجزائه ، وحينئذ لا يتحقق مسمى الإتمام إلا عند أول الليل ، فلا يتحقق معنى « إلى » إذ معناها امتداد المُغَيّا بعد حصول حقيقته إلى محل الغاية ، الذي هو الليل ، وها هنا لم يتحقق الامتداد بعد[1] حصول المسمى والليل .

والجواب : أن هذا أمر بإتمام آداب الصيام ، إذ لا يكون تاما كاملا إلا بكمال آدابه .

سؤال : يعود الإشكال : إلى عين الآداب ، إذ إتمامها لا يكون إلا بفعل آخر أجزائها[2] .

جوابه : المراد : أدب كل ساعة من ساعات النهار ، فكانه يقول : لا تزالون تعمرون كل ساعة بآدابها إلى الليل .

سؤال : « الساعة » ليست صوما شرعيا ، وخطاب الشارع لا يحمل إلا على الصوم الشرعي .

الجواب : صوم كل ساعة ، صوم شرعي ، بشرط إكمال النهار[3] لأن الحائض في آخر النهار يحكم لها بحصول اليوم الشرعي في أوله بالإجماع .

---

(١) في الأصل : « الذي » والتصويب من « م » ١٢٧ أ .
(٢) « م » ١٢٥ أ : بين . ـ أ ـ « ق » : أجزائه .
(٣) « ق » : كل ساعة صوم شرعي إذا كمل النهار .

قوله عز وجل :﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾. .(٢ :١٩٦) .

إنما قال« لله » ، لأن الحج مما يكثر الرياءُ فيه بخلاف غيره من العبادات ،ولذلك لم يأت مثل ذلك في القرآن في أكثر المواضع .

قوله عز وجل: . .﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾. .(٢ : ٢١٠) ينظرون ، بمعنى ينتظرون . وهذا مشكل ، لانهم كانوا ينكرون البعث فكيف ينتظرونه .

والجواب : أنه عبر بالانتظار عن الاستقبال ، لأنه من لوازمه ، أو هذا شأنهم ، لأنه واقع بهم .

قوله عز وجل : . . . ﴿ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾. (٢ : ٢١٠) .

بضم « التاء »[1] مشكل ، لانه لا احد يرجع الامور إلى الله ، بل رجوعها إليه واجب لذاته وما بالذات لا يعلل بالغير. ولا يقال : إن الملائكة يتصرفون في عباد الله بأمره ، فإذا ذهب تصرف الملائكة فقد رجعت الأمور إلى الله ، لأنا نقول : ليس هذا إرجاعاً من الملائكة بل غاية ما في الباب أنهم ما فعلوا بعد ذلك في أمور العباد شيئاً ، أما إنهم ردوها فلا نسلم .

والجواب : ان المراد بهذا ان الخلق يوم القيامة يرجعون بأمورهم إلى الله عز وجل ، ويذهب كل من كان يرجع إليه من ملك ووزير ، وغير ذلك .

---

(١) أي : « تُرجع » ، وهي القراءة المشهورة الموجودة في مصاحفنا .

وأما من قرأ بفتح التاء فلا إشكال فيه .

وهذه الآية بخلاف قوله: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [1] ، لأن معناه ترجعون فيه إلى موقف الله والملائكة ، والنار[2] تسوق الناس إلى « الموقف » . فصَحَّ ضم التاءِ ، لأن الفاعل متحقق .

قوله عز وجل : ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ . . (٢ : ٢٣٠) .

هذه [الغاية ليست مرادة ، وقد خولف ظاهرها ، فإنها لا تحل بمجرد نكاح الغير ، بل حتى يطلقها ، وتوفي عدتها ، ويعقد عليها الأول .

والجواب : ان][3] الغاية باقية على وضعها ، ولم تخالف ظاهرها . وذلك أن التحريم قد يتعدد[4] لتعدد أسبابه ، وقد يتحد لاتحاد أسبابه .

بيانه ذلك[5] : أن الزنى محرم ، فلو زنى بأمه كان عقابه أعظم ، لانتهاكه حرمة القرابة ، وللزنى ؛ فلو كان في الكعبة كان عقابه أعظم من الثاني ، لانتهاك ثلاث حرمات ؛ فلو كان في

---

(١) سورة البقرة ٢ : ٢٨١ .
(٢) « ق » : الناس .
(٣) من « م » ١٢٦ أ ، و « ق » .
(٤) في الأصل : قد يتعدى .
(٥) ورد هذا التعبير عدة مرات في المخطوطات الثلاثة ، فأبقيته كما هو أمانة للنص . .

رمضان ، كان أعظم لانتهاك أربع حرمات . وهذه حرمات قد اجتمعت لتعدد أسبابها ، ويتعدد العقاب بتعدد الحرمات .

إذا تقرر هذا ، فنقول : المطلقة ثلاثا ، حرام من جهة أنها أجنبية ، ومن جهة أنها مطلقة ثلاثا . فإذا نكحت غيره ارتفع التحريم الثابت باعتبار الطلاق ، وبقي[1] التحريم باعتبار كونها أجنبية فقط . وإذا ارتفعت إحدى الحرمتين بعد نكاح الغير وجب ثبوت الحل المناقض للحرمة المرتفعة ، وإلا لارتفع النقيضان[2] . وثبوت الحِلِّ عقيب نكاح الغير هو مقتضى مفهوم هذه الآية ، لأن مفهوم « فلا تَحِلُّ له » : أنها تحل له بعد الغاية ، وقولنا : تحل[3] له ، مطلق لا عموم له . وإذا كان مطلقاً لا يقتضي ارتفاع جميع أفراد الحرمة حتى يثبت الحل من جميع الوجوه ، بل يكفي[4] ثبوت فرد من أفراد الحلّ ، ورفع[5] فرد من أفراد الحرمة[6] ، وقد بينا ذلك .

قوله عز وجل : . . ﴿ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ ﴾ . . (٢ : ٢٣٣)

لم لا يقال : وعلى الوالد ؟ وهو أخص .

---

(١) « ق » : ونفى .
(٢) في الأصل : النقيضات ، والتصويب من (ق) و (م) ١٢٦ أ .
(٣) من هنا إلى « وإذا كان مطلقا » سقطت في « ق » .
(٤) في الأصل : يكتفي ، والتصويب من (م) ١٢٦ أ .
(٥) « م » ١٢٦ أ : فرع .
(٦) معناه ، أن مثل هذه المرأة بعد نكاحها زوجاً آخر تحل له مبدئياً ، من حيث انها امرأة أجنبية ، ولكنها لا تحل له من حيث انها في عقد الزوجية لشخص آخر .

فالجواب : أن الولد ينفع أباه أكثر مما ينفع أمه ، لأن الولد يحمل أباه في المحافل ، ويدفع عنه في الحروب ، إلى غير ذلك من النفع مما لا يحصل للأم . فأراد سبحانه أن يبينه « بالمولود له » على العلة التي لأجلها[1] اختصت نفقة الولد بأبيه دون أمه ، ولأن « اللام » تستعمل في النفع ، فيقال : شهدله،ومنه : ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ﴾[2] ، وهي هنا مشعرة بالنفع الحاصل من الولد .

قوله عز وجل :﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴾. .(٢ : ٢٣٧) .

يترجح مذهب « مالك » في قوله : إن الذي بيده عقدة النكاح هو الولي من ثلاثة أوجه :

الأول : أن الذي بيده عقدة النكاح بعد الطلاق لو جُعِلَ الزوج، لكان من باب تسمية الشيء بما كان عليه ، وهو مجاز . ولو جعل للولي ، لكان حقيقة ، لأنه له سلطة[3] العقد ، والحقيقة أولى .

الثاني : أن المعطوف لا بد أن يشارك المعطوف عليه فيما سبق الكلام لأجله . فقوله : « إلا أن يعفُونَ » معناه : فلا يجب لهن[4] شيء . فإذا قلنا : أو يعفو الولي ، فيسقط أيضاً ما لهن ، فيحصل الاشتراك في الحكم . أما إذا قلنا : أو يعفو الزوج عن

---

(١) في الأصل : لا دخلها .
(٢) سورة فصلت ٤١ : ٤٧ .
(٣) كذا في ثلاثة مخطوطات ، وهي بمعنى السلطان او السلطة .
(٤) « ق » : له .

كمال الصداق ، فتأْخذ الزوجة كمال صداقها بلا تشطير[1] ، كان هذا حكما مخالفاً لذلك الحكم ، فلا يحصل مقتضى العطف .

الثالث : أن تلوين الخطاب وتنويعه ، أعني الخروج من الخطاب إلى الغيبة وبالعكس أقل في كلامهم من المشي إلى أسلوب واحد . فقوله : « أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح » لو كان الزوج ـ وهو خطاب غيبة ، وقد ذكرهم اولا بلفظ الخطاب ـ لكان من قبيل الأقل[2] . لا من قبيل الأكثر فجَعْلُه من باب الأكثر أَوْلى .

وأما قول المخالف : إن الولي لا يَحِلُّ له إسقاط مال[3] المُوَلَّى عليه . قلنا : إذا كان ثم مصلحة أم لا ؟ الأول ممنوع ، والثاني مسلَّم . ولكن نحن لا نقول به إذا تضمن مصلحة .

قوله عز وجل : حكاية عن إبراهيم ونمرود[4] ، لما قال إبراهيم : « رَبِّيَ الَّذِي يُحْيى ويُمِيتُ » قال نمرود : « أَنَا أُحْيي وأُمِيتُ » فقال له إبراهيم : كيف تحيي وتميت ؟ قال : أقتل بعض الأحياء وأترك بعض من استحق دمه بلا قتل .
﴿ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ﴾[5] . . (٢ : ٢٥٨) .

---

(١) في الأصل : فلا يسيطر . (٢) من « ق » .
(٣) في الأصل : « المال » . والتصويب من (ق) .
(٤) في الأصل : النمرود ، وكذا باقي الأمكنة إلا مرة واحدة فصححتها ، انظر الكشاف للزمخشري : ١ / ٢٨٠ .
(٥) هذه آية المحاجة : « ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن أتاه الله الملك » وبين جمل الآيات كلام المؤلف ، وأثبت الجمل القرآنية بين العلامة .

وبعض أهل الزيغ والضلال يقولون : هذا انقطاع من إبراهيم في الحجة الأولى . . لأنه عدل عنها إلى حجة أخرى .

والجواب : أن الذي ذكره نمرود هذيان ، لا يستحق الجواب . لأن إبراهيم عليه السلام أثبت لله خلق الحياة والموت ، الذي لا يقدر عليه احد من الناس . فذكر نمرود امرا يقدر عليه كل من في دولته ، فينبغي أن يكون كلهم آلهة . وشأن العقلاءِ أنهم لا يجيبون عن الهذيان ، لأن ذلك مشاركة فيه ، مع أن إظهار حجة الله واجب على الفور . فلو اشتغل بما شرع فيه نمرود ، لكان قد أخر الواجب عليه .

قوله عز وجل :. . .﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾ . . (٢ : ٢٦٠) والله تعالى عالم بإيمانه ، فما فائدة الاستفهام ؟[1] .

قوله عز وجل :﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ . . (٢ : ٢٨٠) .

فيه سؤالان : الأول : كيف نجعل الإبراءَ خيراً من التأخير ، والتأخير واجب والإبراءُ مندوب إليه ، والمندوب لا يرجح على الواجب . الثاني : أنه قال : « وأن تَصَدَّقوا » ولم يقل : وأن[2] تُبْرِئُوا .

---

(١) انظر جواب هذا المشكل في الملحق ـ ٢ (الإشكال الثالث) .
(٢) « ق » : ولم تبروا .

والجواب عن الأول : أن هذا المندوب قد حصل مصلحة ذلك الواجب وزيادة ، بخلاف غيره من المندوبات مع الواجبات . وعن الثاني : أنه ذكر ذلك بلفظ الصدقة ليفيد أن ذلك[1] عنده بمنزله الصدقات يثيب عليه كما يثيب عليها[2] ترغيباً فيه .

قوله عز وجل : ﴿ فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ بعد قوله : ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا ﴾ . . (٢ : ٢٨٢) .

لِمَ عُدِلَ عن الظاهر الى المضمر ؟

الجواب : أن هذا ليس من باب إقامة الظاهر مقام المضمر ، لأن المضمر ضمير المفعول و« إحداهما » فاعلها هنا ، وإنما « أخرى » هي التي أقيمت مقام المضمر [3] ، لأنه لو نطق بالضمير لكان ضمير مفعول تقدم على الفاعل[4] ، والقاعدة ان المفعول لا يتقدم على الفاعل إلا إذا كان مهتماً به أكثر من الفاعل . لكن المفعول[5] ها هنا ـ هي الناسية ـ أكثر [فيلزم الاهتمام بالناسية أكثر][6] من الذاكرة . وهو خلاف القواعد[7] ،

---

(١) « ق » : الإبراء .

(٢) عبارة الأصل : الصدقات التي يثبت عليها كما يثبت عليها . وفي « ق » : « التي يثبت عليه كما يثبت عليه » . والصواب من « م » ١٢٧ أ .

(٣) وبهذا نقض المغالطة الظاهرة في السؤال . وصححه ثم أجاب عليه .

(٤) أي كانت العبارة تكون : « فتذكرها » .

(٥) في الأصل : الفاعل ، والتصويب من « م » ١٢٧ أ ، و «ق» .

(٦) من « ق » .

(٧) أي قواعد البيان (لا قواعد النحو) فقواعد البيان تقضي أن يكون محل الاهتمام الأكثر هي الذاكرة لا الناسية .

لأن الأمر يقتضي العكس ، فأتى بالظاهر لنفي هذا المحذور[1] .

قوله عز وجل: ﴿ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ﴾. .(٢:٢٨٣)

الأصل : في الإثم ، أن يضاف للعضو الذي صدر عنه حقيقة ـ ثم على سائر الجسد حكما . فإذا زنى الإنسان ، يقال : أَثِمَ فَرْجُه . وإن شتم : أثم لسانه . فينبغي في الشهادة أن يأثم لسانه ، لانه الممتنع من الاداء ، فقوله : « قلبه » مشكل .

الجواب : لما كان الأصل في المنع من الأداءِ[2] ، إنَّما يكون لـرغبة أو رهبة وهما في القلب ، فالقلب المانع في

---

(١) القسم الأخير من المقطع شديد الإيجاز والغموض ، واختلاف النسخ زاد الارتباك . وردّ المؤلف أنه لم يعدل عن الاسم الظاهر إلى الأسم المضمر في آية : « فتذكر إحداهما الأخرى » بل الأمر بالعكس ، ظاهر المفهوم . وبيان الموجز : أن الآية في ذكر عدد الشهود : « فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ؛ أن تضل إحداهما ، فتذكر إحداهما الأخرى » . وفي الحقيقة ليس هناك اسم مضمر في القسم الأخير من الآية . ولو استعمل الضمير لكانت العبارة ـ كما يجيب المؤلف ـ : « فتذكرها الأخرى » . وفي هذه الحالة كان « الأخرى » يكون الفاعل في هذه الجملة تقدم عليه ضمير المفعول (ها) . وتقديم ضمير المفعول لا يجوز في الكلام المعتاد ، بل صوغ الجملة في الكلام العادي ، يجب أن يكون : « فتذكر الأخرى إياها » ، حسب القاعدة النحوية .
أما إذا أريد الاهتمام جاز تقديم ضمير المفعول على الفاعل ، وبالمفهوم العكس : إذا كانت الجملة « فتذكرها الأخرى » كما يتبادر إلى الذهن أن تكون ، أفاد هذا التركيب النحوي أنه يراد الاهتمام بالشاهدة الناسية ـ وهي ضمير المفعول (ها) في هذه الجملة المفترضة ـ أكثر من الشاهدة الذاكرة . ومقصود الآية ليس كذلك ، بل المقصود تأكيد شأن الشاهدة الذاكرة . فجيء بالاسم الظاهر (اي إحداهما) لدفع هذا الاشتباه .

(٢) أي أداء الشهادة .

الحقيقة ، فإضافة الذنب إليه أولى .

« النصر » إن استعمل بـ « على » كان بمعنى الغلبة ، نحو : ﴿ فَآنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ (٢ : ٢٨٦) . وإن استعمل بـ « من » كان بمعنى المنع ، نحو : ﴿ وَنَصَرْنَـٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَآ ﴾[1] .

سُورَة آل عـــمْران ﴿ ٣ ﴾

قوله عز وجل : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ ﴾ . . (٣ : ٤٥) .

« كلمة » ، إما متعلق « كن » عند الإيجاد ، وإما لأنه أبان مراد الله فأشبه الحجة والدليل .

فائدة : اختلف الناس في المسيح بن مريم . فقال الأقلون : مات ثلاث ساعات ، ثم أحيي ورفع . وقال الأكثرون : بل نام فلم يشعر بنفسه إلا وقد رفع[2] . فالحاصل أن الإجماع منعقد على أنه لم يرفع ميتاً ، بل أجمعوا على أنه رفع حياً .

---

(١) سورة الأنبياء ٢١ : ٧٧ . في الأصل ، و « م » ١٢٧ ب وردت الآية : «ونصرناه من القرية التي كانت تعمل الخبائث » . وليس في القرآن آية كهذه ، وإنما هي : ونجّيناه من القرية . . . الخ وكذا وردت صحيحة في (ق) . ولكنها لا تناسب للاستشهاد فيما نحن فيه . فصححت من القرآن . ويُلحظ أنه تفسير آخر سورة البقرة دون ذكر : قوله عزّ وجلّ .

ورد تفسير كلمة « النصر » في آخر مخطوط « ق » ، وهنا ينتهي هذا المخطوط .

(٢) في الأصل : وقد وقع . وهو ظاهر الخطأ .

قوله عز وجل : . . .﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّاتَّبَعْنَاكُمْ﴾. . . (٣ : ١٦٧)

كيف يحسن من هؤلاء الذين هم عارفون[١] بمواقع الحرب ، ومكايدها أن يقولوا : « لو نعلم قتالا » . وهم أعرف الناس بالقتال ، وليس قصدهم أن يذكروا كلاما لا تقوم به حجتهم ، بل الظاهر أنهم لا يذكرون إلا ما يكون حجة ، ومثل هذا كيف يكون حجة . وأيضاً فإن العرب تأنف أن تنسب إلى عدم المعرفة بالقتال .

والجواب : أنه قد قال مقاتل[٢] : تقدير الكلام : لو نعلم مكان قتال لاتبعناكم . ومعنى ذلك أنهم كانوا في قضية أحُد قالوا : من المصلحة أن لا نخرج[٣] إليهم ، بل نصبر حتى يدخلوا المدينة[٤] ، فيقتلهم الرجال في الأزقة ، وترميهم[٥] النساءُ بالحجارة . فكان هذا عندهم هو الرأي . فقالوا : لو نعلم مكانا مناسبا للقتال لاتبعناكم ، وهذا ظاهر .

قوله عز وجل :﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾(٣ : ١٦٩) .

---

(١) « ق » : هم عرب عارفون .
(٢) انظر عليه الحاشية السابقة .
(٣) ضبطه في الأصل : يخرج .
(٤) « ق » : مكة .
(٥) « ق » : ترجمهم .

الأموات كلهم كذلك ، فكيف خصص هؤلاءِ ؟

الجواب : ليس الكل كذلك ، لأن الموت عبارة عن أن تنزعَ الروح عن الأجساد لقوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾[1] أي يأخذها وافية[2] . والمجاهد تنتقل روحه إلى طير اخضر[3] ، فقد انتقلت من جسد إلى اخر ، لا انها توفيت من الأجساد ، بخلاف الباقي فإنها تتوفى من الأجساد .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « نَسمَةُ[4] المُؤمِنِ في حواصل طير[5] » الحديث . فهذا العموم على المجاهدين[6] . لأنه قد ورد أن الروح في القبر يعرض عليها مقعدها من الجنة والنار[7] ، ولأنّا أُمرنا بالسلام على القبور[8] . ولولا أن الأرواح ، تدرك لما كان فيه فائدة .

---

(١) سورة الزمر ٣٩ : ٤٣ .
(٢) في الأصل : راقية ، والتصويب من «ق» و «م» ١٢٧ أ .
(٣) انظر الأحاديث والآثار المروية في هذا الموضوع في الدر المنثور للسيوطي : ٢/٩٥ ـ ٩٦ (طبعة طهران ١٢٧٧) .
(٤) « ق » : نفس .
(٥) وأضاف في «ق» بعد هذا : بيض تعلق بشجر الجنة . ومثل هذه الأحاديث رويت في الشهداء ، انظر الدر المنثور في الموضع المشار اليه آنفاً .
(٦) انظر تفسير ابن عطية ، ورقة (٢٠٥ أ) ففيه مثل هذا القول ، والحديث هناك بلفظ : «إنما نسمة المؤمن طير تعلق في أشجار الجنة» .
(٧) الحديث بهذا المعنى في صحيح البخاري ، كتاب الجنائز ، باب ٩ (ج ١ ص ٣٤٧ طبعة ليدن) وانظر للتخريجات الأخرى ، مادة (عرض) في ونسنك .
(٨) الإشارة إلى الأحاديث النبوية الواردة في الموضوع كحديث : (السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنّا إن شاء الله بكم اللاحقون) سنن أبي داود ، كتاب الجنائز ٤٠ : ٣٥١ (طبعة القاهرة ١٩٤٩) .

والموت أيضا إنما تتصف به الأجساد دون الأرواح ، لقوله عز وجل :﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾[1] أي غالمةُالموت .والموت عرض ينافي الإدراك ، فلو قام بها[2]، وكانت هي الميتة لاجتمع الضدان [3] .

قوله عز وجل :. . . ﴿رَبَّنَا مَاخَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ﴾. . (٣ : ١٩١) .

فيه سؤالان : الأول : ما المراد بالباطل . الثاني : أن الله عز وجل له أن يخلق الخلق لا لمصلحة وغرض ، فكيف ينزه عمَّا له أن يفعله ، بقوله : سبحانك ، إذ لا ينزه إلا عن نقيصة ، والنقيصة محال عليه ، وهذا ليس محالا عليه ، فلا يكون نقيصة ، فلا ينزه عنه . وهذه حجة كبيرة للمعتزلة في أنه لا يفعل الشيء إلا لغرض . فلا جرم[4] حَسُنَ التَّنزيه عنه لاستحالته[5] عليه ، ولو

---

(١) سورة آل عمران ٣ : ١٨٥ ، وغيرها من السور .

(٢) فاعل « قام » ضمير يرجع إلى الإدراك ، وضمير الجر في قوله « بها » يرجع إلى الأرواح في سابق كلامه . ومراده أنه لو كانت الأرواح تموت ، وقد دلّ الحديث النبوي على أنها تدرك بعد الموت الذي هو ينافي الإدراك ،لأدى هذا إلى اجتماع الضديـن وهما الإدراك وعدم الإدراك .
ويلاحظ هنا أنه قدعبّر بالضدين عن النقيضين ، والفرق بينهما معروف في الاصطلاح المنطقي .

(٣) يستدل بهذه الآية أن الأرواح لا تموت . لأن الميت لا يدرك ، وإذا قلنا إنّ الروح تموت ، فيؤدي هذا إلى اجتماع الضدين ، لأن الآية يكون معناها في هذه الحالة كل نفس ميتة تذوق أو تدرك الموت .

(٤) في الأصل : لا جرم . والتصويب من (ق) .

(٥) من هنا إلى « لم يحسن التنزيه » ساقطة في (ق) .

كان ممكنا لم يحسن التنزيه[1] .

والجواب عن الأول : أن الباطل ها هنا هو الذي لا فائدة له، والخلق له فوائد التكليف ،والنفع الدنيوي ،وإظهار الحكمة .

وعن الثاني : أنه ما نزه إلا [عن[2]] مستحيل . بيان : ذلك : ان الله عز وجل اخبر انها إنما خلقت للتكاليف ، بقوله : ﴿ وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ﴾[3]، أي للتكليف والجزاءِ ، فلو خلقها لا لمعنى البتة ، للزم الخلف في هذا الخبر ، والخلف (نقيصة) مستحيلة ، فحسن التنزيه [له] عنها[4] ، فنفس[5] المذكور في اللفظ ليس هو المنزه عنه .

---

(١) وهذا مثل اخر لإثارة المشكلة حسب البحوث الكلامية ، في ذلك الوقت ، والإجابة عليها .
ومعنى السؤال : أن التنزيه يكون من النقيصة ، وهي تصورها في الله سبحانه محال . وخلق الكون لا لمصلحة ولا غرض ، جائز لله أن يفعل حسب عقيدة أهل السنة الأشعرية، ولكن هذا التنزيه القرآني هنا يؤيد في الظاهر مذهب المعتزلة الذين يستدلون بالآية أن الله سبحانه وتعالى لا يفعل الشيء إلا لغرض ، ولأجل ذلك هذا التنزيه ، وإلا لو كان فعله الشيء لا لغرض ومصلحة لم يكن مستحيلاً عليه ، أو بلفظ آخر لم تكن فيه نقيصة ، وجاز له أن يفعل ويخلق بدون مراعاة أية مصلحة فلم تكن هناك حاجة إلى التنزيه .

(٢) من (ق) و (م) ١٢٨ أ .

(٣) سورة الجاثية ٤٥ : ٢٢ . وفي « ق » مكانها آية : « ما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق » . وهي من سورة الأحقاف ٤٦ : ٣ ولكن آية أصلنا ألصق بالموضوع .

(٤) عبارة الأصل : « والخلف مستحيل ، فحسن التنزيه عنها » ، والتصويب مع الإضافات من (ق) .

(٥) في الأصل : التقييد ، والتصويب من (ق) و (م) ١٢٨ أ .

سُورَة النِّسَاء ﴿ ٤ ﴾

قوله عز وجل :﴿لَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً﴾ . . (٤ : ٢٩) .

فيه سؤالان : أحدهما : لم قال : إلا أن تكون تجارة ؟ فإن أسباب الحل أعم من التجارة ، فلم اقتصر عليها ؟ مع أن الكسب بالصنائع والزراعة وغير ذلك أكثر ، لأن الصناع أكثر من التجار[1] . والعادة في الاستعمال الاهتمام بالأكثر دون الأندر .

والثاني : ما فائدة قوله : « بينكم »ولولم يأت لكان النَّهيُ أعم .

والجواب عن الأول : أن الغالب على العرب التجارة دون غيرها ، فخصها بالذكر لغلبتها .

وعن الثاني : أن المراد هنا ليس كل الأسباب الباطلة الموجبة للأكل ، بل أسباب المعاوضة كما بينا في الجواب عن السؤال الأول . فيصير معنى الآية : لا تأكلوا أموالكم بالمعاوضات الدائرة بينكم بالباطل . فحذف « المعاوضات » وصفتها ، ولم يبق ما يدل عليها إلا « بينكم » لأنه متعلق الصفة . فلو حذفت « بينكم »، لكان حذفاً للصفة والموصوف بغير دليل[2] وهو غير جائز .

---

(١) في (ق) : «لأن الصنائع أكثر من التجارة» . وفيه ترداد نفس المعنى السابق .
(٢) أي من غير علامة تدل على الصفة والموصوف المحذوفين .

قوله عز وجل : ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ . . (٤ : ٧٩)

وقوله عز وجل : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ (النحل ١٦ : ٥٣) .

مشكل ، لأن« ما » هذه متضمنة معنى الشرط ، وقد رتب على هذا الشرط صدورها من الله ، مع أن هذا الشرط ـ الذي هو اتصافنا بنعمة ـ إنما هو مرتَّبٌ على الصدور عن الله ، فكيف يجعل المرتَّب عليه مرتَّباً ؟

والجواب : أنه قد أخبر أنها صادرة منه بالجواب[1] : فأخبركم أنها مني . لا يقال : قد أخبرنا بذلك قبل كثير من النعم المتاخرة عن زمن نزول القران ، فلزم تاخير الشرط عن المشروط ، لأنا نقول : صدر[2] لنا في كل زمان بعد كل نعمة خبر تقديري لا تحقيقي أو حكمي[3] . أو نقول • فاعلموا أنها من الله ، لأن خبر الصادق يفيد العلم .

قوله عز وجل : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (٤ : ٨٣) .

فيه إشكال : لأن هذا الكلام يدل على أنه لو عدم فضل

---

(١) في الأصل : « فالجواب » ، هي مشطوبة عليها . والتصويب من (ق) ومعناه : جواب اسم الشرط : « ما » .

(٢) « ق » : صار .

(٣) في الأصل : أو أمر حكمي ، والذي اثبتناه في (ق) .

الله ورحمته ، لكان قليلٍ من الناس على الطريقة ، وليس كذلك ، إذ لا يستقيم أحد على الطريقة إلا بفضل الله ورحمته .

والجواب : أن المراد بفضل الله ورحمته : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمعنى الكلام : ولولا إرسال محمد لكان الناس كلهم كفرة إلا قليلاً ، يعني من كان على الطريقة ، كورقة بن نوفل وأبي ذر الغفاري وقس بن ساعدة . وهذا ظاهر . وقيل : الاستثناءُ من قوله : ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾[1] فيكون الاستثناء من الموصول .

قوله عز وجل : ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ﴾ . .(٤ : ١٠٨) .

كيف ذمهم على عدم الاستخفاءِ منه ، وهو لا يدخل تحت القدرة ؟

والجواب : أنه ضمن « يَسْتَخْفُون » معنى : يستحيون ، وهو مقدور .

---

(١) القسم السابق من الآية ، وأولها : وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ، ولو ردّوه إلى الرسول . . . إلا قليلا .

سُورَة المـــائِدَة ﴿ ٥ ﴾

قـوله عـز وجل : ﴿ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ ﴾ . . . (٥ : ٢٩) .

كيف يصح أن يريد المعصية منه[١] ؟ وإن سُلِّم ذلك كيف يبوءُ بإثم نفسه وإثم اخيه ؟ وإنما يبوءُ الإنسان بإثم نفسه فقط .

الجواب : أن الإثم يطلق على الذنب[٢] وعقوبته كما في قوله تعالى : ﴿ يَلْقَ أَثَامًا يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[٣] . والمراد ها هنا العقوبة . فكأنه يقول : إني أريد إن اعتديت عليَّ بالقتل أن ينتقم الله منك ، على ذنوبك ما عدا قتلي ، وعلى[٤] قتلي ، ولا يغفر لك من ذلك شيء . فقال ذلك لأخيه ليتعظ وينزجر عن القتل .

قوله عز وجل : ﴿ كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ﴾ . . . . (٥ : ٧٩) .

فيه إشكال ، لأن النهي لا يقع على ما فعل ووقع ، وإنما يتعلق بالاستقبال فكيف يذمهم على ما لا يفيد ؟ لأنه نهى عما لا يمكن اجتنابه ، لأن المفعول لا يمكن اجتنابه .

---

(١) سقطت في (ق) .
(٢) « ق » : يطلق باعتبارين الذنب .
(٣) سورة الفرقان ٢٥ : ٦٨ ، ٦٩ .
(٤) في الأصل : فعلى .

والجواب : أنه عبَّر ها هنا بأول الفعل عن جملته كما جاءَ في حديثه[1] عليه السلام : صلى بي جبريل الظهر في اليوم حين زالت الشمس[2] . والأول[3] يمكن أن ينهى عن التمادي عليه ، فيكون المعنى ها هنا : كانوا لا ينهون عن التمادي على المعاصي .

قوله عز وجل :﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ ﴾ . . . . . (٥ : ١٠٣) .

نص أبو علي وغيره على : أن للجعْل خمسة محامل في لسان العرب ، وهي : التسمية،والفعل ، والإلقاءُ ، ومقاربة الفعل ، والتعبير . إذا ثبت هذا فقوله سبحانه : ﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ ﴾ وقوله : ﴿ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [4] وقوله : ﴿ أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ﴾ [5] ليس المراد فيها التسمية ، لأن الله تعالى لم ينه في البحيرة عن التسمية ، ولا الفعل ، لأنه الفاعل لكل شيء ، ولا الإلقاءِ ، لأنه عز وجل لم يرد ذلك وإنما أراد : ما شرع لكم ذلك[6] ، وكذلك باقيها .

---

(١) « ق » : الحديث : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أول يوم الظهر . . . الخ .
(٢) الحديث في صحيح مسلم ، كتاب المساجد حديث ١٧٧ ، وفي غيرها من كتب السنة .
(٣) « ق » : « فالأول » والمعنى : وأول الفعل .
(٤) سورة الحج ٢٢ : ٧٨ .
(٥) سورة ص ٣٨ : ٥ .
(٦) في الأصل : « ما شرع الله لكم » ، والترجيح من (ق) .

فهل يكون هذا نقضاً على استقرائهم أو يمكن رده إلى أحد[1] الوجوه المذكورة عنهم ؟

والجواب : أنه يمكن رده إلى الفعل والعمل ، ويكون قد تجوز بالعمل عن التشريع ، والعمل أعم من التشريع ، لأن كل من شرع فقد عمل ، وليس كل من عمل فقد شرع ، فيكون العمل اعم[2] ، فيكون قد عبر بالاعم عن الأخص ، وهو مجاز مشهور في كلامهم . فلا يلزم نقض[3] على ما ذكره أئمة العربية .

قوله عز وجل : . . ﴿ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ . (٥ : ١١٨) .

المختار في الصفات الواردة في القرآن أن تكون مناسبة لسياق ما قرنت[4] به وقد اشكل على ذلك هذه الآية ، حتى حكي عن بعض القراءِ[5] أنه غيرها لسخافة عقله ، وكان يقرأ : « فإنك أنت الغفور الرحيم » حتى حبس وضرب سبع دِرَرٍ .

---

(١) من هنا إلى « والجواب » ساقط في (ق) .
(٢) في الأصل : الأعم . والتصويب من (ق) .
(٣) « ق » : النقيض .
(٤) (ق) : لما قرب منها .
(٥) ونسبت هذه القراءة إلى ابن شنبوذ ، انظر إنباه الرواة للقفطي : ٣/٢٠٥ ، ولم يذكر فيه قصةضرب الدرر . وابن شنبوذ (أبو الحسن محمد بن أحمد) أحد المعروفين بالقراءات الشاذة ،توفي سنة ٣٢٨ هـ انظر ترجمته في غاية النهاية : ٢/٥٢ ـ ٥٦. وذكر صاحب غاية النهاية قصة ضرب سبع درر . مع الإشارة إلى القراءات التي ضرب لأجلها ، بدقة، ولم يذكر من بينها هذه القراءة . انظر صفحة ٥٥ .

الجواب : أن العزيز ، معناه[1] : الممتنع من المكروه . ومعناه أيضاً : الذي لا نظير له ، ومعناه : النفيس . والمراد بالعزيز ها هنا : الذي لا نظير له . فالمعنى : وإن تغفر لهم فإنك أنت الذي لا نظير لك في غفرانك وسعة رحمتك . فإنك أولى من رحم وأجدر من غفر وستر ، والحكيم الذي لا يفعل شيئاً إلا في مُستحقه . وهم مستحقون ذلك لفضلك وضعفهم .

ومما يؤيد أنه لا بد من الربط بين هذه الصفات وما قرن[2] بها : أن بعض العرب سمع رجلاً يقرأ : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [إلى][3] قوله « والله عزيز حكيم » فقرأ : والله غفور رحيم . فقال : هذا إغراءٌ بالسرقة [وقرأ القارىء][4] : والله عزيز حكيم : فقال: هذا كلام الرب ، عز[5] وحكم .

سُورَة الأنعَـام ﴿ ٦ ﴾

قوله عز وجل :﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ﴾. .(٦ : ٧٤) فـ « آزر » بدل ، والبدل لا يكون إلا للبيان ، والأب لا

---

(١) في الأصل : « العزيز هنا معناه » . والذي أثبتناه في (ق) .

(٢) «ق» : ما قرب منها .

(٣) من (ق) .

(٤) من (ق) .

(٥) « ق » : فقطع وقطع وحكم . ونفس الحكاية في القرطبي . وفيه : عزّ وقطع وحكم .

يلتبس بغيره . فكيف يحسن البدل ؟

والجواب : أن الأب يطلق على الجد ، بدليل قوله : ﴿ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ﴾[1] فقال : آزر ليرفع احتمال المجاز .

قوله عز وجل : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾ (٦ : ٧٥) .

فيه سؤالان . أحدهما : ما فائدة التشبيه ، إذ العلم بالملكوت لا يمكن التفاضل فيه ، والتشبيه يؤْتى به إما لعلو مرتبة المشبه[2] أو انخفاضها .

الثاني : هل الواو في قوله : ﴿ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾ زائدة[3] ، لأن الكلام مستقل بدونها . ولو قال : نريه ليكون من الموقنين ، لصح الكلام ، او ليست بزائدة ؟

والجواب عن الأول : أن الإشارة بـ « كذلك » للرؤية في قوله ، حكاية عن إبراهيم : ﴿ إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[4] . والمعنى كما أرينا إبراهيم ضلال أبيه وقومه ، نريه ملكوت السمواتِ والأرض .

---

(١) سورة يوسف ١٢ : ٣٨ .

(٢) « ق » : التشبيه .

(٣) من هنا إلى « من الموقنين » ، سقطت في (ق) .

(٤) الآية السابقة : (٧٤) من نفس السورة .

وفائدة التشبيه ، أَن العلم على قسمين جُمْليٌّ وتفصيليٌّ . والتفصيلي أَقرب إِلى المعلوم الواحد كالضلال ها هنا . والجملي : أَقرب إِلى المعلومات الكثيرة[1] ، نحو : ملكوت السموات والأَرض ، لأَن الملكوت مصدر مرادف للمُلْك[2] . والمراد : إِما التصرف ، أَو مَحله أَو المجموع . وأَيّاً ما كان فالمعلومات كثيرة ، فهي قريبة من الإِجمال . فاخبر الله عز وجل ، أَنَّه يُعَرِّفُه بهذا العظيم[3] تعريفا تفصيلياً[4] ، فكانت الفائدة بيان كمال الإِيمان .

والجواب عن الثاني : أَن الواو ليست بزائدة ، بل هي للاستئناف ، والمعلول محذوف ، يدل عليه هذا المعمول المذكور . تقديره : « وليكون من الموقنين أُريناه » . فقامت الواو مقام جملة اخرى ، فكان ابلغ لاجل ما حصل من التوكيد بتكرار الجملة . وأَبو علي : يقدر : « أَرَيْناه » بعد الواو وقبل لام التعليل ، لأَن الأَصل في العامل[5] التقديم .

والفراءُ[6] يقدره مؤخرا ، ويذكره[7] عن العرب . ولأَنَّ

---

(١) « ق » : الكبيرة .
(٢) كذا في اللسان ، انظر مادة « ملك » .
(٣) لعل الأصل « يعرفه بهذا الملكوت العظيم » .
(٤) « ق » : وتفصيلياً .
(٥) في الأصل : المعامل .
(٦) « ق » : والقراء يقدرونه .
(٧) « ق » : يذكرونه .

تقديم العلة يكون أسرع لقبول الحكم عند ذكره .

وها هنا إشكال ، وهو أن إبراهيم عليه السلام كان من الموقنين قبل ذلك ، فيلزم تحصيل الحاصل .

والجواب : أن الذي ثبت له قبل الإراءة ، اعتقاد وتصميم وبعدها علم ويقين ، فلا يلزم تحصيل الحاصل . ومفعول الموقنين محذوف ، ولا يجوز أن يكون تقديره : من الموقنين بوحدانيتنا ، لأن الملكوت لا يدل على الوحدانية ، بل على الصانع ، فيقدر : بوجودنا .

قوله عز وجل :. . .﴿قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ﴾.(٦ : ٧٦) .

مشكل غاية الإشكال ، لأن الدال على عدم إلهية الكوكب إن كان التغيير ، فقد وجد قبل الأفول ، فلا معنى لاختصاصه به ، وإن كان الغيبة عن البصر فيلزم في حق الله سبحانه ، وإن كان كونه انتقل من كمال ـ وهو العلو ـ إلى نقصان ، فقد كان ناقصاً عند الإشراق ، وأيضاً فذلك معلوم له قبل الأفول أنه يأفل . وأنه في المشرق مساو لحالته في المغرب[1] .

قوله عز وجل : ﴿ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ﴾(٦ : ٧٧) .

ما الفائدة في جواب « لئن » ها هنا مع أنه من المعلوم

---

(١) انظر جواب هذا المشكل في الملحق ـ ٢ (الإشكال الرابع) .

أن من لم يهد الله كان ضالا ، فهذا إخبارٌ بالمعلوم .

والجواب : أن هذا يدلُّ على انحصار الخير بيد الله . بيان ذلك : أنه يقول : « لئن لم يهْدِني ربي لا أجـدُ غيره يهديني ، فأضل . أما لو كان غيره يهدي لما لزم الضلال ، على تقدير عدم هداية الله لجواز هداية الغير . فاخبر إبراهيم عليه السلام : أنه إن لم يهده الله فإنه يضل ، ولا يهديه غيره .

قوله عز وجل : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ . . (٦ : ٩٣) .

معناه : لا أحد أظلم ممن افترى على الله كذباً ، لأن الاستفهام في هذه الصور بمعنى النفي ، وهذا مشكل . فإن قلنا[1] : أظلم ممن افترى كذبا هو المشرك ، ولا يقال المشرك مفتر ، لانه يقول : لله شريك ، وهذا كذب على الله تعالى ، لأنا نقول : الشرك معنىً في القلب ، والكذب من عَوارض الألفاظ . وقد يشرك ولا يَتَلَفَّظُ ، فلا يكون كاذبا مع أنه مشرك .

وكذلك قول الله عز وجل : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ ﴾[2] . ومعلوم أن المشرك أظلمُ ، فيبقى ذكر الأظلمية لا فائدة له .

---

(١) في « ق » لنا .
(٢) البقرة ٢ : ١١٤ .

والجواب : أنا نعتبر المفاسد في طبقات الظلم . ونقول : إذا قال في المُشْرك : « ومن أَظْلَمُ منه » ، بَقَّيْنا اللفظ على عمومه ، إذ مفسدة الشرك أعظم من كل مفسدة . وإذا قال في الكاذب[1] قلنا : هذا النص مخصوص بكل من صَدَر عنه مفسدةٌ أعظم من مفسدة الكذب ، وأُريد منه كل من صدرت عنه مفسدة دونها . فكلما عَظُمَتْ المفسَدَة ، قلَّ التخصيص ، وكلما قلَّت كَثُرَ . ثم على هذا النحو فاسلك .

فائدة : الظلم له أربعةُ محاملَ : وضع الشيء في غير محله ، وهو المشهور في الاستعمال . نحو قوله عز وجل : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾. والتنقيص ، كقوله عز وجل :﴿ وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا ﴾ [2] أي ولم تنقص . والأرض التي لم ينزل عليها المطر ، كقول الشاعر : بالمظلومة الجلد[3] ، والمنع[4] .

قوله عز وجل :﴿ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ . . (٦ : ٩٥) .

---

(١) أي إذا قال في حق الكاذب : ومن أظلم منه .

(٢) سورة الكهف ١٨ : ٣٣ الآية في قصة صاحب الجنتين : (كلتا الجنتين آتت أكلها ولم تظلم . . . الخ .

(٣) والبيت كما جاء في اللسان :

إلا الأواريّ لأياً ما أبيّنها والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلَدِ

وهو للنابغة . وقد أورده صاحب اللسان للاستشهاد على معنى السيل . وقال ايضاً في معنى المظلومة : وأرض مظلومة : إذا لم تمطر . انظر مادة (ظلم) .

(٤) في الأصل : والمتع .

لم قيل في الأَول بالفعل ، وفي الثاني باسم الفاعل ؟

والجواب : أَن « يخرج » تفسير لـ « فالق » و« مخرج » معطوف على « فالق » . ولا يجوز أَن يُعطف الفعلُ على الاسم ، فجيء باسم الفاعل بخلاف الأَول ، فإِنه ليس معطوفاً .

قوله عز وجل : ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ . . (٦ : ١٦٠) .

كيف يجمع بينه وبين قوله عليه السلام : من همَّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة(١) ؟ والجواب : تكون(٢) الآية مخصوصة بعزائم الأعمال . فإِن عملها(٣) كتبت له عشر حسنات لا إِحدى(٤) عشرة لأَنا نأْخذها بقيد(٥) كونها مهموما بها . وكذلك إِذا عمل السيئة ، فإِنه قال : كتبت له سيئة(٦) . أي : تكتب على السيئة المهموم بها سيئة ، ولا تكتب عليه واحدةٌ لِلْهَمِّ وواحدة للعمل .

---

(١) الحديث في صحيح مسلم ، كتاب الإِيمان باب ٥٧ (ج ١ ص ٤٨ طبعة فؤاد عبد الباقي المحققة) ، في الأصل : « ومن هم » . . . وصححت من « مسلم » .
(٢) في الأصل : يكون ، وهو ظاهر الخطأ .
(٣) في الأصل : عمله ، وهو ظاهر الخطأ .
(٤) في الأصل : أحد عشر وهو ظاهر الخطأ .
(٥) في الأصل : بعد ، والتصويب من (ق) .
(٦) بقية الحديث الآنف الذكر .

قوله عز وجل :﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾[1]. (٧ : ١٧٢) .

فهنا إشكال ، لأن مالكا رضي الله عنه قد خرَّج في العوالي[2] ، أن عمر رضي الله عنه سئل عن هذه الآية ، فقال : إن الله أخرج ذرية آدم من ظهره يوم الميثاق ، وأشهدهم على أنفسهم . وقال : هؤلاءِ للجنة ولا أبالي ، وهؤلاءِ للنار[3] ولا أبالي ، قال عمر هذا أو معناه[4] ، وقد رُفع هذا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم[5] .

وقد اختلف المفسرون في هذه الآية . فمنهم من قال : قال الله تعالى : من بني آدم ، والمراد : آدم . وهذا بعيد

---

(١) في الأصل و (ق) : ذرياتهم ، وهي رواية في أثر عمر رضي الله عنه وقراءة الثلاثة من السبعة (انظر الهامش الآتي) . ولكني أثبت قراءة المصاحف المعهودة ، وهي قراءة الباقي من السبعة (ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي) وغيرهم .

(٢) الحديث ، الذي يقل فيه الرواة عن سلسلة إسناد آخر .

(٣) (ق) : إلى النار .

(٤) (ق) : « وقال عمر ما هذا معناه أو يقرب منه » . والحق أن الحديث بمعناه ، مختصر من حديث طويل .

(٥) والحديث في الموطأ للامام مالك ، مع شرح تنوير الحوالك للسيوطي ٢/٢٠٨ (طبعة الحلبي ١٣٤٨ هـ) ومسند ابن حنبل ، جزءان ، حديث رقم ٣١١ (طبعة دار المعارف بالقاهرة) وهو فيهما مرفوع . ونقله الطبري في تفسيره : ١٣ : ٢٣٤ وانظر تخريجاته الأخرى هناك لمحققه محمود شاكر .

جدا ، لا سيما وقد[1] أكده ببدل[2] ، وهو قوله : « من ظهورهم » . وهذا يوجب في الكلام[3] حشوا لا فائدة فيه ، وكلام الله تعالى مبرأٌ من ذلك .

ومنهم من قال : المراد ذريته على الحقيقة . ومعنى ذلك أنه أخذ من كل قرن ذريته إلى زمان محمد صلى الله عليه وسلم ، وأشهدهم[4] على أنفسهم بلسان حالهم . أي : خلقهم على هيئة تشهد بربوبية الله تعالى ، فهيئتهم شاهدة ومجيبة، وهذا وإن كان على ظاهر الآية يشكل على الخبر المروي .

والجواب : أنا نجعل الواو[5] في قوله : « وأشهدهم » واو الحال ونضمر بعدها « قد » ، وهذا شائع[6] في كلام العرب. وقد أضمرت الواو في قوله تعالى :﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [7] ، تقديره : وقد[8] حصرت صدورهم . فإذا ساغ[9] إضمارهما[10] معا، فإحداهما[11] أولى بالإضمار .

---

(١) في الأصل : أنه .
(٢) في الأصل : لبدل ، وكذا في (ق) ، وهو ظاهر الخطأ .
(٣) في الأصل : كلام ، وكذا في (ق) .
(٤) في الأصل : فأشهدهم ، والصواب في (ق) .
(٥) في الأصل : الجواب . والتصويب من (ق) .
(٦) في (ق) : سائغ .
(٧) سورة النساء ٤ : ٩٠ .
(٨) في الأصل : قد (بدون الواو) وهو ظاهر الخطأ ، والصواب في (ق) .
(٩) في الأصل : شاع ، وفي (ق) فإذا أضمرا معاً .
(١٠) في الأصل : إضمارها ، وهو ظاهر الخطأ ، والإشارة من « هما » إلى الواو و « قد » .
(١١) أحدهما ، وهو ظاهر الخطأ ، والصواب في (ق) و (م) ١٣٢ أ .

ومثل ذلك كثير في القرآن وكلام العرب .

واذا كانت الواو للحال ، يصير[1] معنى الآية : وإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدم مِنْ ظُهُورِهِمْ ذرِّياتِهم إِلى زمان محمد صلى الله عليه وسلم ، وقد أَشهدهم على أَنفسهم يوم الذرِّ [2] ، وأَجابوه [3] فيه . فلا يترك شيئاً من ظاهر الآية ، ولا من ظاهر الخبر . ويكون عمر رضي الله عنه قد تكلم على الآية باعتبار الإِشهاد ، لا باعتبار الأَخذ. إِذ يجوز أَن يكون فهم عن السائل أَنه إِنما أَراد الإِشهاد ، وليس في اللفظ ما يدل على نفي ذلك . وهذا الجواب لا ينافي شيئاً من الظاهرين ، فوجب المصير إِليه .

قوله عز وجل : . . . ﴿ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ ﴾ . . (٧ : ١٨٨) .

مشكل ، لأَن علم الغيب لا يكون سبباً لدفع المقدور ، ولا للزيادة في المقدور .

والجواب : أَنه قد تقدمه : ﴿ قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ (٧ : ١٨٨) ، فيُحمل قوله : لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ ﴾ على الخير المقدر ، حتى لا يكون في

---

(١) في (ق) : يبقى .

(٢) هو هذا اليوم ، لأنه تنثر ذرية آدم كالذر ، أو يُخرجهم كهيئة الذر كما جاء في الآثار انظر الطبري : ١٣/٢٢٢ ، ٢٢٩ .

(٣) (ق) : واجباته .

الكلام استحالة ، بدليل ما تقدم ، ويكون المتوقف على علم الغيب استكثار كسبه للخير المقدر[1] لا دفع المقدور .

سـورة الانفـال ﴿ ٨ ﴾

قوله عز وجل : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ . . (٨ : ١٧) .

مشكل ، لأن القاعدة أن اللفظ المجازي يلزمه صحة السلب . والحقيقي يلزمه عدم صحة السلب[2] . فإذا رأى رجلاً شجاعاً ، فقال : « رأيت أسداً » يصح أن يسلب ، فيقول : ما رأيت أسدا . واذا رأى الحيوان المفترس ، فقال : رأيت أسدا ، فلا يصح أن يقول : ما رأيت أسدا ، ولا شك أن الرمي حقيقة فيما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكيف يصح سلبه ؟

والجواب : أن المراد بالرمي ها هنا ، المرتب على الرمي وهو : الوصول إلى الكفار . ولا خفاءَ أن وصول المرمى به إلى المرمى إليه ليس الرمي حقيقة فيه ، بدليل قولنا : « رميته وما وصل إليه » . فالذي ورد عليه السلب ها هنا مجاز لا حقيقة . وتقدير الكلام من ثلاثة أوجه : أحدها : ما

---

(١) (ق) : المتقدم .

(٢) أي : يجوز أن يطرح من اللفظ الذي استعمل في معنى مجازي معناه الحقيقي الوضعي،وعند استعماله بالمعنى الحقيقي لا يجوز طرح هذا المعنى كما هو واضح بالمثال .

رميتَ خلقا إِذْ رميتَ كسباً[1] . الثاني : وما أَوصلتَ إِلى أَعينهم إِذ شرعتَ فيه[2] . الثالث : وما رميت مجازا إِذ رميتَ حقيقة .

قوله عز وجل : ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ (٨ : ٢٣) .

المراد « بالخير » ها هنا الإِيمان . وعبَّر بالسماع عن التصديق بما جاءَ به رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو سبب عن العلم الذي هو سبب عن السماع ، لأَنهم كانوا يسمعون ويعلمون مدلول الكلام .

سؤال : إِذا خلق لهم التصديق كيف لا يكونون مؤمنين ويتولون معرضين ؟

الجواب : لَتولَّوا بظواهرهم لا بقلوبهم كأبي طالب[3] واليهود .

سؤال : إِذا جعلتم الخير بمعنى التصديق أَيكون الشيء مشروطا بنفسه ؟

---

(١) « خلقا وكسبا » من مصطلحات المتكلمين ، والمؤلف يفسر الآيات على طريقتهم أحياناً كما رأينا .

(٢) العبارة في (ق) : الثاني : أو ما رميت انتهاء إذ رميت ابتداء .

(٣) إشارة إلى عم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان يناصر دعوة الرسول ويدفع عنه ، وكان بقلبه مؤمناً بدعوة الإِسلام ولم يتفوه به ، خوفاً من تعيير قريش له انظر قصة موته في كتب السيرة .

الجواب : يجعل أحدهما[1] غير الآخر ، فيجعل الإيمان ببعض المطلوبات إما التوحيد أو غيره شرطا ، وما عداه هو المشروط .

قوله عز وجل : . . . ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَكَفَرُوا۟ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ [2] . . . (٤٠ : ٢٢) .

سورة التوبة ﴿ ٩ ﴾

قوله عز وجل : . . . ﴿ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ﴾ . . . (٩ : ٣٥) .

قال بعض المفسرين إنما ذكر الله عز وجل : الجباه والجُنوب والظُّهور لأن الرَّادَّ لسائل الصدقة أول ما يفعل يقطب[3] وجهه ، ثم يوليه جنبه ثم ظهره .

فائدة : يعبر بالعلم عن المعرفة . نحو قوله عز وجل : ﴿ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ ﴾ [4] . وليس مجازا ، لأنهما مترادفان إلا[5] أن « العلم » يتعلق بصفة شيء ، و« المعرفة » تتعلق بذات

---

(١) في الأصل : إحداهما ، والتصويب من (ق) .

(٢) في الأصل و « م » هذه الآية وردت هنا ، ولكنها من سورة المؤمن . فصححت الترتيب القرآني . وانظر تفسيرها في موضعها من السورة .

(٣) في الأصل : يعضه ، والتصويب من (ق) .
انظر لهذا القول تفسير القرطبي : ١٢٩/٨ . وضبط فيه ويقبض وجهه .

(٤) سورة التوبة ٩ : ٧٨ ورد في (ق) : « سركم ونجواكم » وهو خطأ .

(٥) في الأصل : لأن ، والتصويب من (ق) .

شيء . فإذا قلنا : « علمت زيدا فقيهاً » فزيد معلوم قبل ذلك . وإنما قصدك الإخبار عن تعلق علمك بصفته . وإذا قلت : « عرفت زيدا » ، فالمعروف ذاته . فكأن العرب وضعت[1] اللفظين لكشف حقيقة في الجملة[2] . غاية ما في الباب أنها تقع مع العلم مشروطة بالذات وغير مشروطة مع المعرفة . لأن الشرط لا يدخل في المسمى ، كما ان مسمى « العلم » والإرادة مشروطان بالحياة ، وليست داخلة في المسمى ،فإذن :المسمى واحد ، فيكونان مترادفين .

قوله عز وجل : . . .﴿ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً ﴾. . (٩ : ٦٦) [3].

كيف يصح أن يكون « نعذِّبْ طائفةً » جواب الشرط ، لأن عذاب الطائفة لا يتوقف على العفو عن الأخرى ؟ وكيف يقدر الجواب ؟[4] .

قوله عز وجل : ﴿ ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾[5]. . . وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ (٩ : ٨٠) .

---

(١) في الأصل : وضحت .

(٢) انظر الفرق بين معنى العلم والمعرفة في الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري صفحة ٦٢ ـ ٦٣ . وأنه عالجه بطريقة أخرى .

(٣) يجب أن تكون هذه الآية قبل التي سبقت : (يعلم سرهم ونجواهم) ، ولكن بما أن المؤلف ذكرها تحت كلمة « فائدة » . ولم يبدأ بكلمة قوله عز وجل ، فتركت الترتيب كما هو .

(٤) انظر جواب هذا الإشكال أيضاً في الملحق ٢ (الإشكال الخامس) .

(٥) في الأصل بعد هذه الكلمة : « الآية » . وأثبت آخر الآية لأنه يفسر كلمة منها .

يجوز أن يكون المراد بـ « الفاسقين » في هذه الآية المنافقين . ويكون[1] قد أقام الظاهر مقام المضمر[2] ليكون التصريح بصفة الفسق سبباً لهم . ويجوز[3] أن يكون المراد العموم لكل فاسق ، ويدخل فيه المنافقون دخولا أولَوياً[4] وكذلك سائر هذه النظائر .

وليس من[5] هذا الباب قوله عز وجل : ﴿ إِن تَكُونُوا۟ [6] صَـٰلِحِينَ ﴾ - أي في معاملة الأبوين - « فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا ﴾ [7] . وقوله : ﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ ﴾ إلى قوله ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَـٰفِرِينَ ﴾ [8] . وكذلك كل ما فيه شرط ، فإن الشروط أسباب ، ولا يكون إحسان الولد إلى الوالدين سبباً في غفران الله لكل تائب . لأنه يلزم أن يثاب[9] غير الفاعل بفعل غيره . وهو خلال الواقع . وكذلك معاداة[10] بعض الكفرة لا يكون سبباً لعدواة الله عز وجل لكل كافر ، فيتعين في هذه المواضع أن يكون من باب

---

(١) في (ق) : فيكون .
(٢) أي : كان له أن يقول : « والله لا يهديهم » إذ الكلام في الآيات السابقة عن المنافقين .
(٣) في الأصل : نجوز .
(٤) في الأصل : ليلا ، والتصويب من «ق» .
(٥) من هنا إلى « في معاملة » ساقط في «ق» .
(٦) في الأصل : « تلونو » ومثل هذا الإهمال كثير فيه .
(٧) سورة الإسراء ١٧ : ٢٥ .
(٨) سورة البقرة ٢ : ٩٧ ، ٩٨ .
(٩) « ق » : يلزم إثبات غير الخ .
(١٠) في الأصل : « معا ١ » مبتورة .

إقامة الظاهر مقام المضمر ليس إلا .

فائدة : ١) يعبر بالأمر عن الخبر . نحو قوله عز وجل : ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾ (٩ : ٨٢) أي : هم يضحكون في الدنيا قليلاً ، ويبكون في الآخرة كثيرا .

٢) وبالخبر عن الأمر ، نحو قوله : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ (١) . أي : مُرُوا بِالعَدْلِ والإِحْسَانِ(٢) ونحو ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ (٣) .

أما الأول: فلأنه يدلُّ على [أن] المُخْبِر، لَهُ في ذلك المُخْبر عنه ، إرادة وغرض ، فيكون أبلغَ في التهديد ، لأن العبد إذا علم أن شيئاً ما يقع من العقوبات ، وللسيد فيه غرض كان انزجاره أعظم ، مما إذا لم يكن له فيه غرض . وتصحيح(٤) المجاز ، هو أن الأمر ها هنا استعمل في الإهانة ، لأن المهين للشخص ،مريد(٥) لإهانته ، فتجوَّز عن الأمر إلى الإرادة لأنها من لوازمه ، وهي من لوازم الإهانة، فهو مجاز المجاز(٦) .

---

(١) سورة النحل ١٦ : ٩٠ .

(٢) ذكر المؤلف هذين النوعين من التعبير المجازي . في « فصل التجوز بالأفعال » في كتابه « الإشارة » (ص ٢٦ ـ ٢٧) وأورد هناك أمثلة غير هذين ، وهي أكثر وضوحاً .

(٣) سورة البقرة ٢ : ٢٢٨ .

(٤) أي : وتوجيه المجاز .

(٥) في الأصل : ضبطه : مزيد . وهو ظاهر الخطأ .

(٦) انظر تعريف هذا النوع من المجاز في كتاب المؤلف : الإشارة . . صفحة ١١٢ ، وذكر هناك أمثلة أخرى واضحة .

وأَما الثاني : فلأَنه يدل على توكيد الطلب ، لأَن المخبر عنه واقع ، أَو الخبر واقع والمأْمور به ليس واقعاً ، إِذ لا يتعلق إِلا بالمستقبل ، فوصفه بالوقوع يدلُّ على أَنه لا بد من تحققه كالواقع[1] .

قوله عز وجل : . . . ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ . . . (٩ : ١٠٨) .

فيه سؤالان :

الأول : كيف يصح البناءُ على التقوى ؟

الثاني : لم لا يعدل عن « أُسس » إِلى « بُنِي » ؟

جواب الأَول : أَن السبب يترتب على المسبب ، كما يترتب البناءُ على أُسّه ، فهو من مجاز التشبيه .

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « بُنِي الإِسلامُ على خمس[2] » . مشكل ، لأَن « الإِسلام » إِن أُريد به « الشهادتان » فهو مبنى عليهما ، لأَنهما شرط في « الإِيمان » ، مع الإِيمان الذي هو شرط في الخمس . و[3] إِن أُريد به « الإِيمان » فكذلك لأَنه

---

(١) هذا التفسير للآية (إن الله يأمر بالعدل . . الخ) بالغ التكلف ، والمعنى : أظهر من أن يتكلف هذا التكلف الفني البعيد . وحتى الزمخشري المولع بإيراد النكت البلاغية لم يتعرض لها بكلمة .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الإيمان ، ج ١ ص ٩ طبعة دار الشعب ـ القاهرة .

(٣) من هنا إلى « لأنه شرط » ساقط في (ق) .

شرط[1] . وإن أُريد به الانقياد ، والانقياد هو الطاعة ، والطاعة يعني فعل المأمور به ، والمأْمور به هذه الخمس لا على سبيل الحصر ، فيلزم بناءُ الشيء على نفسه .

والجواب أنه التذلل[*] العام الذي هو اللغوي ، لا التذلل الشرعي الذي هو فعلِ الواجبات ، حتى يلزم بناءُ شيء على نفسه . ومعنى الكلام ، ان التذلل اللغوي يترتب على هذه الأفعال ، مقبولا من العبد طاعة وقربة .

والجواب عن الثاني : أَنَّ قصد التقوى من باب المقاصد والنيات ، وهي لا تشترط إلا في أوائلِ الأفعال ، وأول الشيء هو أساسه . فلو ذكر البناءُ لعم بناءُ[2] الأول والآخر . فعلى تقدير السهو عن النية في أثنائه[3] لا يصح المدح . لأنه ما بني[4] كله على التقوى ، فلاجل ذلك ما مدح إلا بالاول منه .

---

(١) مقصود العبارة : أنه إذا أريد من كلمة « الإسلام » ـ في الحديث المذكور ـ كلمتي الشهادة ، فمن المعلوم أنه مبني عليه وهي من شرط الإسلام ، مع اشتراط اليقين في قبول بقية العبادات الإسلامية . وإذا أريد بكلمة الإسلام هذه الإيمان ـ بالمعنى المصطلح لا اليقين بالمعنى العام ـ فهذا أيضاً شرط فيه .

(*) في الأصل و« ك » : التدلل بالدال المهملة ، وهي محرفة من التذلل . ومعناه الخضوع ، انظر مختار الصحاح للرازي وأساس البلاغة للزمخشري مادة (ذ ل ل) .

(٢) سقطت في « ق » .

(٣) في الأصل : « إثباته » والتصويب من «م » ١٣٣ ب .

(٤) في الأصل : في . والعبارة في . « ق » لأنه بني كله . والتصويب من «م » ١٣٣ ب .

سورة يونس عليه السلام ﴿ ١٠ ﴾

قوله عز وجل : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ﴾ . . . (١٠ : ٥) .

فجعل علم العدد والحساب معلولاً للمنازل مع أَنه لا يفتقر في[1] معرفة هذين إلى كون القمر مقدرا بالمنازل . بل طلوعه وغروبه كاف . و[2] قد علل أَيضاً بغير هذه العلة حيث قال : ﴿ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ﴾ [3].

قوله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ ﴾ . . . (١٠ : ٢٤) .

فيه سؤالان : أَحدهما : ما معنى الاختلاط ؟ الثاني : ما فائدة التشبيه ؟

والجواب عن الأَول : أَن المعنى : اختلط بسببه نبات الأَرض اختلاط مجاورةٍ[4] ، من الأَصفر والأَزرق وغير ذلك من الأَلوان .

---

(١) في الأصل و « ق » : إلى ، والتصويب من « د » .

(٢) من هنا إلى « والحساب » سقطت في « د » .

(٣) الآية من سورة الإسراء ١٧ : ١٢ .

وانظر جواب هذا الإشكال في الملحق ـ ٢ (الإشكال السادس) .

(٤) في الأصل : مجاوزة .

وعن الثاني : أن المؤمنين كانوا يتمنون نزول القرآن ، لأنه لا يأتيهم إلا بخير . وقد قال عز وجل : ﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ ﴾[1] ، فأخبر أنهم يتمنون ذلك . ففي هذا التشبيه أمران : أحدهما : الوعد بنزول الآية في المستقبل ، لأن تفصيلها فرع لنزولها(*) ، وذلك بشرى للمؤمنين . الثاني : أن[2] المثل السابق شرحه وبيانه قبل هذا القول في غاية الوضوح ، لا يكاد يخفي على ذي بصيرة . فبشر أن الآيات المستقبلات تكون واضحة كهذا[3] المثل . وهذا وجه التشبيه بينهما وسبب دخول الكاف .

قوله عز وجل : ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ . . (١٠ : ٣٧) .

فيه إشكال لأن العرب إذا أرادت أن تخبر بمصدر مع قطع النظر عن الزمان ، قالوا : أعجبني [قيامك ، وإذا أرادوا أن يخبزوا أن ذلك المصدر كان في الماضي قالوا أعجبني][4] أن قمتَ ، وإذا أرادوا المستقبل قالوا : أن تقومَ » ، وهو معنى قول

---

(١) سورة محمد ٤٧ : ٢٠ .

(*) يشير بذلك إلى ما في آخر الآية المبحوث فيها ،وهو قوله تعالى : « كذلك نفصل الآيات لقوم يتفكرون » ولكن الظاهر أن الآيات هنا هي الآيات الكونية ،لا الآيات القرانية .وكلام المصنف هنا غير واضح ولا منسجم مع ظاهر هذه الآية الكريمة وسياقها .

(٢) « ق » عن .

(٣) في الأصل : هذا . والتصويب من «ق » .

(٤) من « د » .

النحاة أن يخلص الفعل للمستقبل[1] .

إذا تقرر ذلك ، فنقول : المشركون قالوا : هذا القرآن الذي أنزل علينا افترى ـ أي في الزمن الماضي ـ فكيف يبقى افتراؤه في الزمن المستقبل .

فإن قلت : إنهم يعبرون عن المستقبل بالماضي قلنا : إذا كان معه « أن » فلا يُسَلَّم[2] .

قوله عز وجل ـ حكاية عن موسى عليه السلام ـ : ﴿ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ . . (١٠ : ٨٨) .

مشكل ، لأنه طلب أن يشد رباط قلوبهم حتى لا يدخلها الإيمان ، والطلب مستلزم للإرادة ، فقد أراد منهم ما أمر الله أن يكرهه منهم وينهاهم عنه . وأما قوله عز وجل : حكاية عن نوح عليه السلام ـ : ﴿ وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا ﴾[3] . فذلك لأنه قيل له : ﴿ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ ﴾ [4] فأيس من إيمانهم ، وقطع بكفرهم ، فصار أمرا لا بد منه ، بخلاف هذا[5] .

---

(١) في الأصل : إلى المستقبل ، والصواب في « م ».
(٢) انظر الجواب في الملحق ٢ (الإشكال السابع) .
(٣) سورة نوح ٧١ : ٢٤ .
(٤) سورة هود ١١ : ٣٦ .
(٥) انظر الجواب في الملحق ٢ (الإشكال الثامن) .

سورة هـود ﴿ ١١ ﴾

قوله عز وجل : . . . . ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ . . (١١ : ٧)[1] ،

لا يجوز فيه التعليق بالاستفهام ، لأَن من شرط التعليق أَن لا يعمل الفعل في أَحد المفعولين ، وها هنا قد عمل .

قوله عز وجل : . . . ﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ ﴾ . . (١١ : ١٤) .

ترتيب هذا المشروط على هذا الشرط مشكل . وقوله : « بعلم » مشكل أيضاً ، إِذ لا تصلح للسببيَّة[2] ، إِذ ليس العلم سبباً في نزوله ، ولا للمصاحبة ، إِذ لم يصحبه[3] في نزوله .

والجواب : ان العلم ليس المراد به إِلا علمنا نحن ، وأُضيف إِلى الله تعالى ، لأَنه خلقه ، كقوله : ﴿ وَلَا نَكْتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ ﴾[4] لأَنه شرعها ، فصحت إِضافتها إِليه تقرباً .

والقرآن قد نزل بأَدلَّة العلم بأَحكام الله فعبّر بالمدلول عن الدليل . والتقدير : -فآعلموا أَنما أُنزل مصحوباً بأَسباب علم

---

(١) هـذه الآية ذكرت في الأصل ، و « م » قبل التي بعدها ولكنني أثبتها على الترتيب القرآني .

(٢) يعني الباء في « بعلم » .

(٣) في الأصل : لم يصعبه والتصويب من « ق » .

(٤) سورة المائدة ٥ : ١٠٦ .

الأحكام ، وهي الأدلة . ولا شك أنه يناسب ـ إذا عجزوا عن معارضته . أن يعلم أن هذه الآيات أدلة أحكام الله .

قوله عز وجل : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا (١) وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ .
(١١ : ١٥ ، ١٦)

مشكل من جهة أن كل واحد(٢) يريد الحياة الدنيا وزينتها .

والجواب : أن هذه الإرادة العامة، المراد بها إرادة خاصة ، لأن الآية نزلت في المرائين ، وقيل : في الكفار . والتقدير : من كان يريد ذلك بطاعة(٣) الله ، فعبر بالعام عن الخاص .

قوله عز وجل : ﴿ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَىَّ إِجْرَامِى ﴾ (٤) . . . (١١ : ٣٥) .

مشكل ، لأن المشركين قالوا : افترى القرآن . فهذا يقتضي أن يكون « افتريته » ماضيا على بابه(٥) لكن أئمة العربية

---

(١) في الأصل لم ترد الآيتان كاملتين ، بل قال : الآيتين . وفي « ق » وردتا كاملتين فأثبتهما .
(٢) في الأصل : أحد . والتصويب من «ق» .
(٣) في الأصل : وطاعة : والتصويب من «ق» .
(٤) لم ترد هذه الآية وتفسيرها في «ق» .
(٥) يعني الماضي الذي هو يستعمل أصلا للزمن الذي مضى ، لا الذي يستعمل مجازا بمعنى المستقبل .

أجمعوا على أن الشرط لا يكون إلا مستقبلا ، فإن كان المراد المضيّ أخلَّ بالشرط ، وإن كان الاستقبال أخلَّ بالجواب ، إذ لا يكون مطابقاً .

والجواب : كما في قوله تعالى ـ حكاية عن عيسى عليه السلام ـ: ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾ [1] . والمعنى كما قال ابن السراج[2] : إن ثبت[3] أني افتريته ، وكذلك إن ثبت[4] أني قلته .

قوله عز وجل . . . ﴿ وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ ﴾ .(١١: ١١٠).

كيف يكون الشك مريبا ، لأن المريب هو الذي يتشكك ، أو[5] الشك لا يتشكك بل[6] الذي يتشكك هو الشاك .

والجواب من وجهين أحدهما : أن هذا من باب وصف الصفة بما يستحقه الموصوف ، كقولهم : شعر شاعر . وجنونك مجنون . الثاني : أن أصل الريب القلق [7] ، وسمي الشاك

---

(١) سورة المائدة ٥ : ١١٦ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن السريّ بن سهل ، النحوي المعروف ، توفى ٣١٦ هـ . (٩٢٩ م) انظر ترجمته في ابن خلكان : ٤ / ٣٣٩ (طبعة احسان عباس) .

(٣ ، ٤) في الأصل : يثبت . ولكن أثبتنا صيغة الماضي كما هو في «م» ١٣٤ ب .

(٥) هذه الجملة : « أو الشك لا يتشكك » سقطت في « ق » . وفي الأصل « أو الشك » وما أثبتناه من « م » ١٣٤ ب .

(٦) في الأصل : وبل . والصواب في «م» و «ق» .

(٧) في معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤٦٢/٢) الريب : ما رابك من أمر تقول : رابني هذا الأمر إذا أدخل عليك شكا وخوفاً .

مرتابا ، لأَن الشاك ربما يقلق . ثم في هذه الآية استعمل « مريب » على بابه الأَول ، والتقدير : وإِنهم لفي شك مقلق . وهذا كلام صحيح .

قوله عز وجل : ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ﴾ . . (١١ :١١٢) .

كيف يصح التشبيه [لأن « ما » : إِما أَن يكون بمعنى الذي ، فيكون تقديره كالذي أُمرت به ، أَو بمعنى المصدر . فيكون تقديره[١] : كأَمرك ، وأَيًّا ما ، فلا يصح التشبيه بالأَمر ولا بالمأْمور [به[٢]] .

والجواب من وجهين ، أحدهما : أَن الأَمر إِذا كان المأْمور متلبسا به لا يتصور في تلك الحالة[*] وقوع المأْمور به ، فصار[٣] وقوع المأْمور به من صفات الأَمر ، إِذ هو من لوازمه . فكأَنه يقول أُوقع المأْمور به كالأَمر ، لأَن الاستقامة هي إِيقاع المأْمور به ، فهو تشبيه وقوع المأمور به في الخارج بوقوعه في العلم حالة الأَمر . والثاني : ان بعض شراح[٤] الدريدية[٥] قال : الكاف بمعنى

---

(١) في الأصل : لقوله : والتصويب من «ق» و «م» ١٣٤ ب .

(٢) من «ق» و «م» ١٣٤ ب .

(*) الظاهر أن هنا بعد « به » حرف نفي ساقط وأن الأصل « لا يتصور » والمعنى عندئذ أنه في حالة تلبس المأمور بمقتضى الأمر، يكون المأمور به حاصلا فلا يتصور وقوعه بعد الأمر ، لأن من المقرر أن تحصيل الحاصل مستحيل كما في قولنا للابس الثوب مثلا : البس هذا الثوب . وقد أضفنا « لا » في صلب الكتاب إذ لحظنا أن المعنى لا يستقيم الا بوجود حرف النفي « لا » .

(٣) من هنا إلى « أوقع المأمور به » سقط في « ق » .

(٤) في الأصل : شوارح . والصواب ورد في «م» ١٣٥ أ .

(٥) أي مقصورة ابن دريد .

على ، وهذا ظاهر .

قوله عز وجل :. .﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ . . (١١ : ١١٨ ، ١١٩) .

الإشارة بـ « ذلك » ، وهي لا يشار بها إلا إلى البعيد ، لماذا ؟ إن كانت للفظ فهو قريب[١] ، فلا تحسن اللام ، وإن كانت لمدلول اللفظ فيشكل أيضاً ، لأنه لا يصدق عليه البعد إلا إذا وقع في[٢] زمان بعيد عن زمن الخطاب ، والاختلاف باق في زمان الخطاب .

والجواب : أنه أشار إلى المعنى باعتبارلفظه ،لأن لفظه بعيد . وأحسن ما قيل في بعد [٣] الألفاظ لأنها أصوات ، والمستحيل أبلغ في بعده من البعيد[٤] .

ومن الناس من قال : الإشارة للاختلاف فقط[٥] ـ ومنهم من قال : الإشارة للرحمة[٦] . والله أعلم .

---

(١) في الأصل : مرتب ، والتصويب من «ق» و م ١٣٥ أ .
(٢) أي الإشارة إلى أي شيء ، إلى اللفظ أو المعنى .
(٣) في الأصل : من ، والتصويب من «ق» و م ١٣٥ أ .
(٤) أثار الزمخشري هذه المشكلة النحوية في تفسير آية « ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه » ولكنه لم يستوعب الكلام كمؤلفنا ، انظر الكشاف (طبعة الشرقية) ١٥/١ .
(٥) هذا قول الحسن البصري ومقاتل وعطاء من أوائل المفسرين، انظر القرطبي : ١١٥/٩ .
(٦) وهو قول ابن عباس وغيره من التابعين من تلامذته ، انظر القرطبي : ١١٥/٩ .

سورة يوسف عليه السلام ﴿ ١٢ ﴾

قوله عز وجل : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ .. (١٢ : ٣٠) .

فيه سؤالان . الأول : ما معنى قولنا : راودته عن كذا بحرف « عن » ، وعن لا تكون إلا للمجاوزة .

الثاني : أن الشغاف جلد على ظاهر القلب . إذا امتلأ القلب وانتفخ لأمر ما ملأ شغافه ، وإذا تفرغ انكمش الشغاف . إذا تقرر هذا فكيف يحسن تعظيم[1] الحب بأنه وصل إلى الشغاف . بل هذا يدل على ضعفه وأنه ما وصل بعد إلى القلب .

والجواب عن الأول : أنه قد قيل إنه ضمن معنى « صرف » لأن المراوِد يصرف المراوَد عما عنده إلى ما عنده ، « وصرف » يتعدى بـ « عن » ، فعدى هذا[2] بها .

وعن الثاني : أن معنى شغفه الحب ، أن الحب قد ملأ قلبه حتى فاض وملأ الشغاف ووصل إليه ، لا أنه[3] ابتدأ من خارج القلب ، ووصل إلى الشغاف فقط .

---

(١) في الأصل : بعظم . والصواب في «ق» .
(٢) ق : هنا أي عدى « راود » بـ « عن » بعد أن ضمن معنى « صرف » .
(٣) في الأصل و «ق» : لأنه ، والتصويب من «م» ١٣٥ أ .

فائدة : الاستثناءُ قد يكون [من الأَسباب[1]] والأَوقات ، وإن لم يكن مدلوله اللفظ بطريق المطابقة ، نحو قوله : ﴿ لَتَأْتُنَّنِي بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ ﴾ [2] ، تقديره : في كل حالة وفي كل زمان إلا زمان الإحاطة، أو كل سبب إلا سبب الإحاطة .

وليس من هذا الباب قوله عز وجل : ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا * إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ[3] ﴾ أي بسبب من الأَسباب إلا بسبب الرحمة ، أو في وقت من الأَوقات إلا في وقت الرحمة ، لأن الوكالة على الله مستحيلة لذاتها . لأن[4] الوكالة على الواحد منا هي التصرف عليه فيما يريد[وما لا يريد[5]] والمستحيل لذاته لا يثبت في وقت ما ولا[6] بسبب من الأَسباب .

قوله عز وجل :. . ﴿ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ إِن كُنتُمْ كَٰذِبِينَ ﴾(١٢: ٧٤) .

معنى الكلام : فما جزاءُ السرقة في ملتكم ؟ فنجازي من سرق الصاع . وهذا فيه إشكال ، لأن هذا الشرط لم يتوقف[7] عليه الاستفهام ولا المستفهم عنه .

---

(١) من «ق» و «م» ١٣٥ أ .
(٢) سورة يوسف ١٢ : ٦٦ .
(٣) سورة الإسراء ١٧ : ٨٦ ، ٨٧ .
(٤) في الأصل : لا ، والصواب في «ق» و «م» ١٣٥ ب .
(٥) من «ق» و «م» ١٣٥ ب .
(٦) في الأصل : وإلا . والتصويب في م ١٣٥ ب .
(٧) «ق» : لا يتوقف . «م» ١٣٥ ب : لم يوقف .

والجواب : أن معنى « إِنْ كُنتُم كاذِبِينَ » ، أي : في قولكم : « وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ » . - [وإذا كانوا كاذبين فيكونون سارقين (١)] . والملوك على قسمين : منهم من يأْخذ بِمُجرد التهمة . ومنهم من لا يأْخذ إلا بالذنب المحقق . فهم يقولون : نحن لا نأْخذ إلا بالأمر المحقق ، فما جزاؤه ؟ فيجازى به إن كان سرق محققاً ، لا إن كان آتُّهِم .

سورة الرعد ﴿ ١٣ ﴾

فائدة(٢) : لم يأْت في القرآن عالِمُ الشَهادة والغيب بل الذي جاء فيه : ﴿ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ﴾ (١٣ : ٩) مع أن علم المغيبات أشرف من علم الشهادات ، والتمدح به أعظم ، وعلم البيان يقتضي تأْخير الأمدح في سياق المدح .

والجواب : أن المشاهدات له سبحانه أكثر من المغيبات عنا ، والعلم يشرف بكثرة متعلقاته ، فكان تأْخير الشهادةِ أَوْلى .

قوله عز وجل : ﴿ قُلِ ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّـٰرُ ﴾ . (١٣ : ١٦) .

خرج مخرج التهديد ، لٰكِنْ ما مناسبة الواحد مع القهار ، لأن القهار مشعر بالعذاب ، أما الواحد فلا إشعار له بشيء من أسباب التهديد .

---

(١) من «م» ١٣٥ ب ، و «ق» .
(٢) هذه « الفائدة » لم ترد في « ق » . وهي في تفسير الآية ١٠ من هذه السورة .

الجواب : أن المحاسبي[1] ذكر أن الواحد ها هنا بمعنى الواحد في عظمته ، وهو يناسب[2] التخويف .

فائدة : « المثل » ، هو المستغرب[3] . ولذلك قال سبحانه وتعالى : ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ (١٣ : ٣٥) وذكر أوصافها المستغربة . وقال تعالى : « وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ [4] » إلى غير ذلك لا يؤتى به إلا في الأشياء المستغربة .

قوله عز وجل : ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ (١٣ : ٣٩) .

المراد بـ « الأم » ها هنا اللوح المحفوظ : لأن الأم : الأصل ، واللوح المحفوظ أصل لسائر الكتب .

---

(١) هو أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي ، الصوفي الشهير ، صاحب كتاب « رعاية حقوق الله » . توفى ببغداد سنة ٢٤٣ هـ . (٨٣٧ م) انظر ترجمته في طبقات الصوفية للسلمي صفحة ٥٦ ـ ٦٠ (طبعة القاهرة ١٩٥٣ م .) EI, Vol., 3. P. 699 و Brock., Suppl. 1,321

(٢) في الأصل : مناسب ، والترجيح من «م» ١٣٦ أو «ق» .

(٣) وفي تاج العروس : « المَثَل بمعنى الصفة ، وبعد نقل أقوال اللغويين وقول ابن عباس في تأييد هذا المعنى مع الإشارة إلى هذه الآية ، ذكر أن النحويين ينكرون هذا المعنى » . فقال أبو علي الفارسي : تفسير « المَثَل » بالصفة غير معروف في كلام العرب ، إنما معناه التمثيل ثم عقب الزَبِيدي على هذا : « قال شيخنا : ويمكن أن يكون إطلاقه عليها من قبيل المجَاز لعلاقة الغرابة » . انظر مادة (مَثَل) فيه .

(٤) سورة الروم ٣٠ : ٢٧ .

سورة الحجر ﴿ ١٥ ﴾

قوله عز وجل : . . . ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا ﴾ . .(١٥ : ٣) .

المأمور[١] به ها هنا ما هو؟ إن قلت : الإبلاغ ، فهو مأمور[٢] به ، وكذلك الحرص على إيمانهم ، وغير ذلك .

والجواب : أنهم قالوا : إن هذه الآية منسوخة بآية السيف . فدل على أن المحذوف هو قتالهم .

ويستقيم جزم « يَأْكُلُوا » على مذهب سيبويه ، إذ الأمر مقدر عنده بـ «إنْ» ، فيكون تقدير الكلام عنده : إنْ تترك قتالَهم يأكلوا ويتمتعوا .

قوله عز وجل : . . . . ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ (١٥ : ٦٠)[٣] .

كيف يعلق[٤] «قدرنا» ـ وليس هو من أفعال القلوب[٥] عن العَمَل في « إنّ » .

---

(١) في الأصل : « الما صورته » والتصويب » من « ق » .
(٢) ق : المأمور .
(٣) في الأصل وردت هذه الآية تحت سورة النمل . والحق أن آية النمل فيها اختلاف يسير من هذه الآية (وهي : إلا امْرأته قدّرْناها مِنْ الغَابِرِيْنَ ٢٧ : ٥٧) .
وفي «م» وردت نفس آية الحجر مرتين ، هنا، ثم في سورة النمل . فأثبتها في مكانها من سورة الحجر وحذفت من سورة النمل .
(٤)في الأصل : يتعلق ، وفي «م» ١٣٦ أ علق ، والذي أثبته في «ق» .
(٥) في الأصل : الحروف ، والتصويب من «م» ١٣٦أ و «ق» .

جوابه : تضمن معنى « علمنا[1] » . وكذلك قوله عز وجل : ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [2] -و« يشرب » يتعدى بنفسه - لأنه ضمن معنى « يروي » .

سورة النحل ﴿ ١٦ ﴾

قوله عز وجل : . . .﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ . . (١٦ : ٨) .

جرت القاعدة بتأخير الأعظم منه في باب الامتنان ، والخيل أعظم من البغال ، والبغال أعظم من الحمير ، فلم تركت القاعدة ؟

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن معظم الناس يقدر على الحمير ولا يقدر على الخيل ، فنفع الحمير أعمّ ، فيكون الامتنان به أتمّ .

الثاني : أن هذه الأشياءَ في معنى المفرد لتأخير[3] الإخبار بالعلة ، وهو قوله عز وجل : « لِتَرْكَبُوهَا » فهو إنما مَنَّ[4] بالمجموع لا بكل واحد ، بخلاف ما لو قدم ، فإنه كان يكون الامتنان بكل واحد منها[5] .

---

(١) في « م » علمت .
(٢) سورة المطففين ٨٣ : ٢٨ .
(٣) «م» ١٣٦ أ : والتأخر..
(٤) «ق» : أمر .
(٥) « ق » : منهما .

قوله عز وجل : ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ . .(١٦ : ١٧)

مشكل ، لأن قاعدة التشبيه أن يكون المشبه دون المشبه به[١] ، وهذا ورد إنكاراً عليهم ، في* تشبيههم الأصنام بالله عزَّ وجل ، كقوله تعالى : ﴿ يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾[٢] . فهذا يقتضي أن يقال : افمن لا يخلق كمن يخلق . ولا يقال إنهم كانوا يعظمون الأصنام أكثر من تعظيم الله ، لأنه ليس الأمر كذلك ، بل قالوا : ﴿ مَانَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾[٣] . ولا يتم لنا فى هذه الآية الجواب الذي في قوله : ﴿ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴾[٤] .

قوله عز وجل :﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَـٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾(١٦ : ٤٠) .

الجواب : أنه يشبه عدم تخلف المراد عن الإرادة ، بعدم تخلف المأمور المعقب[٥] للأمر عن الأمر قبل إرادته [٦] ، ومراده[٧] تعالى كمثل من قال لزيد : قم ، فقام عقيب الميم من

---

(١) « د » ٦ أ : « المشبه » ظاهر الخطأ . * في الأصل «و» والتصويب من « ك » .
(٢) سورة البقرة ٢ : ١٦٥ .
(٣) سورة الزمر ٣٩ : ٣ .
(٤) سورة القلم ٦٨ : ٣٥ .
انظر جواب هذا الإشكال في الملحق ٢ (الإشكال التاسع) .
(٥) لعلها محرفة عن « المنفذ » بصيغة الفاعل من التنفيذ .
(٦) هي عبارة لا معنى لها ، ولعل كلمة « قبل » محرفة إما عن كلمة « عند » ويكون قوله « ومراده » مبتدأ ، وإما عن كلمة « مَثَلَ » بالتحريك ، أو « فمثل » ويكون « مراده » مجرورة معطوفة على « إرادته » .
(٧) «م» ١٣٦ ب : وأمره .

« قم » . وحسن [التشبيه[1]] لما في المشبه به من البيان والظهور .

فإن قيل : قول الله غير معلوم ، وإنما المعلوم « قولنا » ، فلو شبه « بقولنا » استقام . قلنا : ليس المراد قوله حقيقة ، ونسبته إليه ها هنا مجازية ، كقول الشاعر : « امتلأ الحوضُ وقال قَطْنِي[2] » . فالمراد التشبيه بالقول على الجملة[3] .

قوله عز وجل : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا ﴾ إلى قوله :

﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ﴾ . . (١٦ : ٤٣ ، ٤٤) .

العامل في « البَيِّنات » فعل مضمر عند الجمهور ، وتقديره[4] : أَرْسَلْنَاهُمْ . لأن ما قبل الاستثناءِ لا يعمل فيما بعده . وقال الكسائي : يعمل فيما بعده[5] ، فيكون العامل عنده : « أَرْسَلْنَا » الذي قبل الاستثناءِ[6] .

---

(١) من «م» ١٣٦ ب .

(٢) في الأصل : « قطبي » ، والتصويب من اللسان والتاج . وورد البيت كاملاً ـ ولكن بتحريف ـ في «م» ١٣٦ ب كالآتي :

امتلاء الحوض وقال قِطْيْنِي مهلاً رويد قد ملأتَ بَطِينْ

ورواية أخرى : « سَلا رويد » . وهو رجز . انظر مادة (قطط) في لسان العرب وتاج العروس .

(٣) هذه الآية وتفسيرها لم تذكر في «ق» .

(٤) في الأصل : « على تقديره » . والتصويب من «م» ١٣٦ أ .

(٥) في الأصل : « فيما عنده » ، والتصويب من «م» ١٣٦ أ .

(٦) هذه الآية وتفسيرها أيضاً لم يذكر في «ق» .

قوله عز وجل : . .﴿ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴾. (١٦ : ٥٣) .

ولِمَ لمْ يقل « تضررتم » ؟ وله نظائر في القرآن ، مع أَن تَضَرَّرْتم أخصر .

والجواب أَنه لو قال : « تضررتم » دلَّ على مطلق الضرر ، فإذا قال « الضر » أَي : العذاب المعهود في الشرع ، كانت الأَلف واللام للعهد ، وهذه الفائدة لا تحصل بـ « تضررتم » ولا بـ « تعذبون » .

فإن قيل : هذا مشكل لقوله تعالى : ﴿ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[1] ، ولم يقل العذاب . قلنا : هذا له فائدة اخرى ، وذلك ان العذاب يطلق على ما اتصف بصورة العذاب وإن لم يكن عذاباً [فجاز أَن يقع الإنسان في العذاب ولا يحسّه فيسمى عذاباً[2]] مجازاً ، والمسيس[3] يشعر بالعذاب فجيء به لرفع المجاز البعيد .

قوله عز وجل : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَـٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا ﴾ . . (١٦ : ٦٦) .

مشكل ، لأن اللبن لم يخرج من بين الفرث والدم ، بل

---

(١) سورة النور ٢٤ : ١٤ .
(٢) من «ق» و «م» ١٣٧ أ .
(٣) في الأصل : الإحساس . والتصويب من«ق» .

يتصرف من الكبد إلى الضرع ، فيستحيل[1] لبناً ، « وسقينا » لم يكن من بين فرث ودم ، وإذا انتفى كون الخروج من بين فرث ودم وسقينا أيضاً ، ولم يتوسط اللبن البته بينهما ، فما معنى هذه البينة ؟

والجواب : أن الغذاءَ يستحيل كيلوسا في المعدة على صفة الكشك[2] ، ثم ينصب إلى الكبد ، فيحيله دما ما عدا الثفل ، فيكون فرثاً ثم يتصرف الدم من الكبد [إلى سائر[3]] أعضاءِ البدن ، فلا شك أن ذلك الكيلوس قد اشتملت أجزاؤه على أجزاءِ الدم واللبن ، وأجزاءِ الفرث واللحم والعظم ، وأجزاءِ سائر ما يحصل في البدن .

إذا تقرر ذلك فنقول : نقدر محذوفاً ، ويزول الإشكال فيكون تقدير الكلام من بين اجزاءِ فرث ودم ، ولا شك ان الله عز وجل أخرج من بين تلك الأجزاءِ الكيلوسية الدم واللبن والعظم واللحم وغير ذلك ، فيصدق أن اللبن من بين أجزاءِ الفرث والدم بل من بين أجزاءِ العظام والعصب وسائر ما في البدن .

قوله تعالى : . . ﴿ ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ﴾ . . (١٦ :٦٩) السبل : الطرق : والمراد بهذه : الطرق

---

(١) في الأصل : فيصير » ، والترجيح من «ق» و «م» ١٣٧ أ .
(٢) وهو ماء الشعير ، وفي لغة العامة يستعمل لطعام يتخذ من البرغل واللبن يختمر ويطبخ . وفي استعمال الشام لنوع من المحلبية ، أي : الأرز المسحوق المطبوخ باللبن . والكيلوس هو عصير الطعام المهضوم .
(٣) من «ق» و «م» ١٣٧ ب .

التي يرشَح منها الغذاءُ ـ الذي تأكله ـ إلى فمها فيخرج عسلاً .

« وسلك » ها هنا متعدّ ، والذي يدل على ذلك أمران ، أحدهما : أن ذلك أبلغ في الامتنان ، لأن كل حيوان يخرج غذاؤه من غير فيه إلا النحل ، فكان ذلك من النعم الخوارق .

الثاني : النحل لا تمشي في الطرق بل في الهواءِ ، والهواءُ ليس طرقاً مذللة (١) ، لأنه قال : ذللاً ، والطريق الذلل ، هو الذي يذلل بكثرة وطئه ، والهواءُ ليس كذلك ، فوجب حمل السبل على سبل الغذاءِ .

قوله عز وجل : ﴿ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا ﴾ . . (١٦ : ٧٠) .

ها هنا اجتمع عليه(٢) عاملان : « يَعْلَم » و« عِلْم »(٣) فعلى مذهب البصريين يعملون المصدر ها هنا ، لأنه أقرب ويكون التقدير ، « لكيلا يعلم شيئاً بعد أن علم شيئاً » ، ويكون « شيئاً » الثاني عبَّر به عن أشياءَ ، لأنه إشارة إلى المعلومات في بقية العمرالماضي ، والغالب أن الإنسان يعلم أكثر من معلوم واحد ، فيلزم البصريين هذا المجاز ، وهو استعمال الواحد في الجمع .

والكوفيون يعطون السابق ، ويكون التقدير : لكيلا يعلم

---

(١) في الأصل : « طرقا هذا الله » ، والتصويب من «ق» .
(٢) في الأصل : في علته ، والتصويب من «ق» و «م» ١٣٧ .
(٣) في الأصل : اعلم ، والتصويب من «ق» و «م» ١٣٧ أ .

شيئاً بعد أن علم أشياءَ[1] ويكون مفعول المصدر هو المعلومات السابقة في العمر . والعلم هنا بمعنى المعرفة ، [والمعنى][2] أنَّ منا فريقاً ينتهي إلى حد في الكبر لا يعلم ولا يفقه .

وقوله « يُرَدُّ » . والرد يقتضي عود الشيءِ إلى ما كان عليه أولاً ، والأمر كذلك ، لأن حالة الصغر والطفولية أرذل العمر وكذلك آخره أيضاً .

سؤال : كيف يصح أفعل في شخصين في وقت[3] واحد ؟

والجواب : أن حالة الكبر أرذل باعتبار ضعف القوى ، وحالة الصغر أرذل باعتبار الجهل ، وليس مستقيماً لتناقض التعليل بـ « لكي » ، فيصير المعنى : ومنكم من يردّ إلى الجهل لكيلا يعلم . وسلب العلم يستلزم الجهل ، فكانه يقول جعلتك جاهلا لتصير جاهلاً ، وذلك غير مستقيم في الاستعمال .

قوله عز وجل :﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾. . (١٦ :٧٨) . « شيئاً » ها هنا مفعول به ، و« العلم » بمعنى المعرفة ، ولا يجوز أن يكون العلم باقياً على بابه[4] . ويكون « شيئاً » مصدراً ، تقديره : تعلمون علماً ، لوجهين :

---

(١) في الأصل و م ١٣٧ أ : شيئاً .
(٢) من «ق» و «م» ١٢٧ ب .
(٣) « ق » : شيء .
(٤) انظر الفرق بين « العلم » و « المعرفة » في ورقة ٤١ أ فيما مضى .

الأول : أنه[1] يلزم حذف المفعولين[2] ، وهو على خلاف الأصل . إذ الأصل أن ينطق بجملة الكلام .

الثاني : أنه لو كان باقياً لكان الناس يعلمون المبتدأ الذي هو أحد المفعولين ، قبل الخروج من البطون[3] ، لكنَّ[4] ذلك محال لاستحالة العلم على من لم يولد .

بيانه وذلك : أنَّا إذا قلنا : « علمت زيداً مقيماً » ، فيجب[5] أنْ يكون العلم بزيد متقدماً . قبل هذا العلم ، وهذا العلم إنما يتعلق بإقامته . وكذلك إذا قلت : « ما علمت زيداً مقيماً » ، فالذي لم يعلم هو[6] إقامته ، وأما[7] هو فمعلوم[8] وذلك مستفاد من جهة الوضع ، فحيث أثبت العلم أو نفى ، فلا بد أن يكون المفعول الأول معلوماً ، فيتعين حمل العلم[9] ها هنا على المعرفة .

سؤال :﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ﴾. . (١٦ : ٩١) .

هل قوله سبحانه وتعالى: « إذا عاهَدْتُم » تأكيد أو يفيد فائدة ؟

---

(١) في الأصل : أن ، والتصويب من م ١٣٧ ب .
(٢) وذلك لأن « علم » يحتاج إلى مفعولين .
(٣) في الأصل : مبتورة ممحوة ، والتصويب من «ق» .
(٤) ق : بيانه وذلك .
(٥) في الأصل : يجب ، والتصويب من «ق» و «م» ١٣٨ أ .
(٦) سقطت في « ق » .
(٧) ق : إنّما .
(٨) في الأصل : هو فهو معلوم ، والتصويب من «م» ١٣٨ أ .
(٩) في الأصل : الأول ، والتصويب من «ق» و «م» ١٣٨ أ .

والجواب : أن « العهد » أطلق في القرآن في مواضع كثيرة والمراد به العهد الذي أخذ علينا يوم الذّر[1] ، لما قال سبحانه : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾[2] . قلنا :بلى. والمقصود الأهم في هذه الآية ، الوفاءُ بالعهد الذي يقع بيننا ، فأتي بـ « إذا » متضمنة للشرط للدلالة على الاستقبال احترازا من توهم العهد الماضي يوم الذر ، وأنه المراد بالآية فيتعين المقصود بالآية .

فإن قلت : لو حذفت الشرط لكانت الآية عامة فيهما فيحصل المقصود مع زيادة أخرى لأنه اسم جنس أضيف ، فيعم ، ويكون ذلك أكثر لفوائد اللفظ .

قلت : هذا خلاف المختار الأفصح ، فإن الإنسان إذا أراد مثلا أن يسافر إلى الغزو ، وأراد أن يوصي على عياله الإمام أو غيره ، فينبغي على ذلك ان يقول : « استوصوا بنساءِ المدينة وأولادها » من غير تعيين عياله بلفظ يخصهم ، ليكون لفظه أكثر فائدة ، ويحصل المقصود مع غيره ، مع أنه لو فعل ذلك عد تهاوناً في الوصية على عياله ، وربما يقال : إنه لم يوص عليهم البتة ، لأنه لما أعرض عن التنصيص عليهم دل ذلك على أنهم لم يخطروا بباله . فقاعدة[3] العرب أن المهتم به ينص [عليه[4]] ولا يلاحظ[5] ما ذكرت. وهذه قاعدة مطردة في « الكتاب

---

(١) انظر الهامش السابق في هذا الموضوع .
(٢) سورة الأعراف ٧ : ١٧٢ .
(٣) في « ق » و « م » ١٣٨ أ : عادة .
(٤) من «ق» و «م» ١٣٨ أ .
(٥) « ق » : ولا يلاحظه .

العزيز[1] » فاحتفظ بها ، نحو قوله عز وجل : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْآيَٰتِ ﴾[2] « بالألف واللام » التي هي للعموم ، ونحو ذلك من المواضع . فإن أكثر المفسرين على أن هذا العام مخصوص بما تقدم في السياق من الآيات ، إذ هو المقصود . فظهر للتقييد بـ « إذا عاهدتم[3] » فائدة [غير التأكيد[4]] .

فائدة[5] : الفرق بين العهد والميثاق واليمين ، أن العهد هو إلزام والتزام ، سواءٌ كان فيه يمين أو لم يكن . والميثاق هو العهد المؤكد باليمين . واليمين معروفة[6] .

قوله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ﴾. . (١٦ : ١٢٤) .

أصل «السبت» القطع . وسمي اليوم بذلك لأن بني إسرائيل كانوا ينقطعون فيه للعبادة ، ولأن الله عز وجل قطع الخلق فيه وابتدأ الخلق . فكان أول الخلق في يوم الأحد وآخره في يوم الجمعة . وكان موسى عليه السلام قد أمره الله عز وجل أن يأمر بني إسرائيل أن ينقطعوا لله عز وجل يوم الجمعة . فأبوا إلا يوم السبت ، وكذلك النصارى أمروا بتعظيم الجمعة ، فأبوا إلا يوم

---

(١) الأصل : العربي . والترجيح من «ق» .
(٢) سورة الأنعام : ٦ : ١٠٥ .
(٣) في الأصل : بماذا .
(٤) من «م» ١٣٨ ب .
(٥) هذه « الفائدة » لم تذكر في «ق» .
(٦) في الأصل : معرفة ، والصواب في «م» ١٣٨ ب .

الأَحد . وقالوا : لا يكون عيدنا إلا بعد عيد اليهود ، فلما امتنع اليهود ، واختلفوا على موسى عليه السلام في ذلك ، فرضه الله عز وجل عليهم . والمختلف فيه هو الوقت دون السبب[1] الذي هو الانقطاع للعبادة .

إذا تقرر ذلك فيكون تقدير الكلام : إنما جعل تعظيم السبت على الذين اختلفوا فيه فالضمير المجرور في الآية عائد على محذوف ، ويكون هذا عاماً مخصوصاً بالنصارى لأنهم اختلفوا في وقت التعظيم أيضاً .

ومن الناس من قال غير ذلك ، وهو غير صحيح .

سورة الإسراء ﴿ ١٧ ﴾

قوله عز وجل : ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا ﴾.(١٧ : ١)

ولم يقل بمحمد إشارة لتكذيبهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنَّ من أهان العبد فقد أساءَ الأدب على سيده ، فأضافه لنفسه لأجل هذه الإشارة ، ولأجلها أيضاً جيء بالتسبيح الذي هو التنزيه . ويمكن أيضاً أن يكون بمعنى التعجب

---

(١) كذا في الأصل و« ق » ، وفي م ١٣٨ ب : السبت ، وكذلك في « ك » .

الذي هو أحد معنيي التسبيح[1] . فنـزّه نفسه عن تكذيب رسوله ، أو ذكر التعجب لعظم الواقعة .

قوله تعالى : . .﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ (١٧ : ١) فيه سؤالان ، أحدهما أنّ قوله : « الأقصى » يستدعي[2] وجود قاص ، ولم يكن إلا المسجد الحرام وبيت المقدس .

السؤال الثاني : قوله : « بَارَكْنا » ولم يقل : بارك على سياق ما تقدم من خطاب الغيبة في « أَسْرَى بِعَبْدِه » ، فلم عدل[3] عن ذلك .

والجواب عن الأول من وجهين : الأول : أنّ أفعل ها هنا بمعنى فاعل ، لتعذر أفعل [4] . والأحسن أن يقال : هذا من باب وصف الشيء باعتبار ما يؤول إليه ، نحو « فَبَشَّرْنَاه بِغُلامٍ حَلِيْمٍ [5] » فإنه سيصير الغلام حليماً ، والمسجد أقصى وغيره قاصيا .

وعن الثاني : أن هذا النوع يسمى تلوين الخطاب ، وهو

---

(١) في تاج العروس : « ومن المجاز ، العرب تقول : سبحان من كذا تعجباً منه ، وفي الصحاح بخط الجوهري : إذا تعجب منه » (انظر مادة سبح) ولم يذكر في اللسان هذا المعنى .

(٢) ق : « يدل على أن ثم قاص أي بعيداً ما أبعد ، فلا يصدق » .

(٣) في الأصل : ممحوة ، وأثبتناها من «ق» و «م» .

(٤) ق : أفعل من .

(٥) سورة الصافات ٣٧ : ١٠١ . في «ق» : « عليم » . وهو خطأ .

الخروج من التكلم إلى الغيبة أو بالعكس ، أو من الخطاب إلى الغيبة و [قد[1]] يكون لمعنى خاص بالمحل ، ولمعنى عام ، وهو : الاستراحة للنفس ، وحلاوة [الكلام[2]] لترصيعه بالمختلفات ، والمعنى الخاص هو أن الحضور أعظم [3] مهابة من الغيبة ، فذكر الحضور تنبيهاً على قبح تكذيبهم .

وكذلك قوله عز وجل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ وكان الأصل : إياه نعبد ، لما تقدم من خطاب [4] الغيبة لأن الخطاب أعظم من الغيبة ، لأن المعبود الحاضر ، والمستعان به بالحاضر ليس كالغائبين [5] .

قوله تبارك وتعالى : ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ .. (١٧ : ٧) .

المراد بالإحسان الثاني ، والإساءَة الثانية المحذوفة[6] من اللفظ غير الأول ، والتقدير : إن أحْسنتم بالطاعة في الدنيا أحسنتم لأنفسكم في الآخرة بالجزاءِ ، وكذلك الإساءَة.

---

(١) من «ق» و «م» ١٣٩ أ .
(٢) من «ق» و «م» ١٣٩ أ .
(٣) من هنا إلى «فذكر الحضور» سقطت في « ق » .
(٤) جملة : « لما تقدم من خطاب الغيبة » سقطت في «ق» .
(٥) سبق مثل هذا الكلام في تفسير سورة الفاتحة . فانظر هناك .
(٦) في الأصل : محذوفة . والتصويب من «ق» و «م» ١٣٩ أ .

قوله تبـارك وتعالى : ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْآخِرَةِ لِيَسُۥٓـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ . . (١٧ : ٧).

معنى الآخرة ، أي : المرّة الآخرة[١] التي هي إحدى المرَّتين السابق ذكرهما . وجواب هذا الشرط محذوف ، تقديره : بعثنا ، دَلّ عليه الجواب السابق ، وهو قوله تعالى : ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ﴾ (١٧ : ٥) .

سؤال : كيف يحسن أن يرتب على فساد بني إسرائيل دخول المسجـد وهتك حرمته ، لأن ذلك إن كان يؤلمهم فهذا مدح لهم ، بكونهم يعز عليهم انتهاك الحرمـات ، والمدح لا يؤتى[٢] به في سياق الذم والعقاب . وإنْ لم يكن عقاباً مؤلماً [لهم[٣]] ، فلا يحسن ترتيبه عقاباً على الفساد ، إذ لا عقاب إلا بمؤلم .

والجواب : أنه ليس من[٤] هذا القبيل ، بل ذكر ذلك ليعلمهم أنَّ إفساد المسجد وانتهاك حرمته كان بسببكم وعصيانكم [فأنتم][٥] المنتهكون للحرمة في الحقيقة ، فعليكم وزر الهتك ، فهذا إخبار لهم بزيادة العقاب .

---

(١) في الأصل : الأخيرة . والتصويب من «ق» و «م» ١٣٩ أ .
(٢) ق : لا يقع .
(٣) من «ق» و «م» ١٣٩ ب .
(٤) سقطت في «ق» .
(٥) من «ق» و «م» ١٣٩ ب .

قوله تبارك وتعالى :﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً ﴾.. (١٧ : ١٢) .

فيه سؤال : كيف يحسن استعمال[1] الجعل ها هنا مع أن المجعول فيه ، ينبغي ان يتصف قبل الجعل مع ضد المجعول كقولك : جعلت زيداً قائماً ، فهو قبل ذلك كان متصفاً بضد القيام ، وها هنا لم يوجد المجعول فيه ، فكيف يصبح استعمال الجعل فيه؟

والجواب : أَنَّ الليل جواهر قام بها السواد ، وكذلك النهار جواهر قام بها البياض كذلك الشمس جرم قام به ضوءٌ . والأجسام والجواهر متقدمة على الأعراض بالذات . والعرب تراعي هذا ، ونقله الفراءُ عنهم في مواضع . فنقل : « أحسنت إليك ، فكسوتك » وغيره . فجعلوا الإحسان متقدماً على الكسوة بدليل العطف بالفاءِ ، وليس ذلك إلا تقدم ذاتي ، لأنَّ الإحسان في الخارج هو نفس الكسوة .

قوله تبارك وتعالى : . . ﴿ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾[2] (١٧ :١٤) إنه منصوب على التمييز ، إلا أَنَّ ها هنا سؤالاً ، وهو أن « كفى » يتعدى إلى مفعولين ، تقول : كفيت

((١) في الأصل : اشا ، والتصويب من «ق» .
(٢) هذه الآية لم تذكر في «ق» .

زيداً ، فما تقدير المفعولين[1] ها هنا ؟

والجواب : أنه كان أصل الكلام : « كفتك نفسك محاسبة غيرها ، » فهذان مفعولان ، فزيدت الباءُ للتأكيد كـ ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[2] ، وحذف المفعول الأول ، لأنه معلوم ، والثاني لدلالة التمييز عليه .

قوله عزوجل* :﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ﴾ (١٧ : ١٦) فيه إشكال : لأن من شرط « الشرط » أن يكون مستقبلاً معدوماً في الماضي والحال ، وإرادة الله عز وجل أزلية ، فكيف يجعل شرطاً ؟

والجواب : أن الفرق ثابت بين أراد يريد ، وبين مريد ، والإرادة نفسها ، وذلك ان اراد يريد معناه : خصص[3] بإرادته الممكن المعنى ، وذلك[4] لا يتحقق إلا فيما لا يزال[5] زمان وجود الممكن ، لا قبله وبعده . ومثل[6] هذا يصح تعليقه على

---

(١) في الأصل : « المفعول » ، وبعدها كلمة مبتورة ، ولعلها كانت : « الثاني » والتصويب من «م» ١٣٩ ب .

(٢) سورة الرعد ١٣ : ٤٣ .

(٣) في الأصل : « وخصص » . والتصويب من «ق» و «م» ١٤٠ أ .

(٤) من هنا إلى : « وجود الممكن » ساقط في «ق» .

(٥) في الأصل : « الأحوال » . والصواب في «م» ١٤٠ أ .

(٦) في الأصل : « وذلك لا ، مثل هذا » . وفي «م» ١٤٠ أ : « وقيل هذا يصح » والتصويب من «ق» .

(*) في ك : قبل هذه الآية . آية (ولا تزر وازرة وزر أخرى . . . الآية ١٥) وسؤال حولها دون جواب . والجواب عنه موجود في مخطوط (كشف الإشكالات) الإشكال العاشر .

الشـرط وجعله شـرطـاً . وأمـا « مـريـد والإرادة فـأزليـان لأن الإرادة أَزلية . والمعنى إذا قام بمحل أَوجب له حكمه ـ والمعنى أَزَلي ـ فالحكم الذي هو مريد أَزلي .

وكذلك سمع الله ورأى ، ويسمع ويرى . أَحكامها غير[1] سميع [و][2] ، بصير ، والسمع والرؤية[3] ، لأَن « سمع ورأى » مشروط بالوجود ، وذلك إنما يتحقق فيما لا يزال ، والسمع والبصر حكمهما قديم .

فإن قيل : إذا فسرتم « أَردنا » بمعنى خصَّصنا الذي لا يتحقق إلا فيما لا يزال ، وتخصيص الشيء : وقوعه على الصفة المعينة[4] ، فيصير معنى الكلام : وإذا أَوقعنا[5] الإهلاك ، أَهلكنا ، فيحدد الشرط والمشروط ، وهو غير جائز .

قلنا : عبرنا بالتخصيص عن مقاربته[6] نفياً للتناقض .

---

(١) في الأصل : « أعني » ، والصواب في « ق » و « م » ١٤٠ أ .
(٢) من «ق» و «م» ١٤٠ أ .
(٣) في الأصل : « والبصر حكمهما قديم والرؤية » . وهو ظاهر الاضطراب . والتصويب من «ق» و «م» ١٤٠ أ .
(٤) في الأصل : « والمعنية » . والصواب في «ق» و «م» ١٤٠ أ .
(٥) في الأصل : « وقعنا » ، والصواب في «ق» و «م» ١٤٠ أ .
(٦) أي مثل هذا التعبير . والسؤ ال والجواب على الآية على طريق أهل الكلام كما هو الظاهر وفي مصطلحاتهم . والمشكلة تتلخص في : أن ما دام إرادة الله أزلية فكيف يقول في الآية : « وإذْ أردنا » وهذا شرط ، والشرط لا يكون إلا فيما يراد في المستقبل . فأجاب المؤلف عليه بإثبات الفرق بين الفعل (أي أراد يريد) واسم الفاعل (مريد) والمصدر (الإرادة) فالأول مقيد بالزمن ، الماضي ، أو الحال والمستقبل . وليس كذلك الصفات بصيغة اسم الفاعل والمصدر . =

وهو كثير في الكتاب والسنة وكلام العرب .

قوله عز وجل : . .﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ . .(١٧ : ٢٣) .

قالوا : إعراب « احدهما او كلاهما » بدل من الضمير في « يبلغنَّ » ، وهو مشكل ، لأن المستتر إن كان جمعاً أشكل إبدال الواحد منه ، لأن بدل البعض من الكل يبين أن الكل ليس مراداً . . وإن كان المستتر موحداً أشكل إبدال التثنية منه لأن الأكثر لا يبدل من الأقل[1] .

التقدير : إن الضمير مثنًّى .

قوله عز وجل : . . ﴿ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴾. (١٧:٢٤) يتعين حمله على رحمة الدنيا لوجهين :

الأول : لأن الوالد الكافر لا يرحم في الآخرة ، فلا يؤمر

= وأثير اعتراض آخر على تفسير الإرادة بمعنى التخصيص الذي يؤدي إلى فساد الكلام ، فأجيب عليه أن الكلمة (أي خصصنا) استعملت في المعنى المجازي ، وهو مقارنة الفعل ، والبحث كما هو الملاحظ دقيق . وهو بحث كلامي أكثر من أن يكون تفسيراً لغوياً للآية . ولنتذكر في هذا الموضوع أن المؤلف أحد أعلام الأشعرية الذين دافعوا عن المذهب الأشعري وانتصروا له . انظر فصل « حياته العلمية » في كتابي IZZ al- Din al- Sulami, His Life and Works, Islamabad. 1977 .

(١) الحق أن الضمير المستتر في « يبلغن » ـ على القراءة المشهورة ـ مفرد . فلعله أثيرت هذه المشكلة على قراءة « يبلغن » بضم الغين ، وجواب المؤلف أنه بمعنى « يبلغان » بتقدير ضمير التثنية فيه ، وإلا لصعب إبدال « كلاهما » منه .

بالدعاءِ بالرحمة [له][1] فيها . و « بالوالدين » في الآية محلى بالألف واللام . وذلك يقتضي العموم ، والوالد الكافر أكثر الوالدين[2] فيلزم أن يخص بأكثر أفراده ، وذلك ممنوع . وإذا حملناه على رحمة الدنيا بقي على عمومه ، لأن الكل مرحومون في الدنيا .

الثاني : أن المشبه لا بد[3] أن يكون أقل رتبة من المشبه به ، فلو حملناه على رحمة الآخرة ، أو عليها وعلى رحمة الدنيا وقد شبهت بالتربية[4] ـ وهي أخفض رتبة من كلتيهما ـ فيلزم خلاف القاعدة في التشبيه .

قوله عز وجل : ﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا ﴾ (١٧ : ٢٨) .

يعني المسكين وذا القربى ، إلا أن قوله : ﴿ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا ﴾ ما مناسبة جعله[5] شرطاً . فإنا مأمورون بأن نرد السؤال رداً جميلاً سواءٌ أكان الردّ لأنا نرجو شيئاً

---

(١) من «ق» و «م» ١٤٠ ب .
(٢) لست أدري لماذا « الوالد الكافر أكثر الوالدين » ، والعكس هو الصحيح ، فلعل المؤلف يريد العصر الأول للإسلام .
(٣) في الأصل : لا يدل ، والتصويب من «ق» و «م» ١٤٠ ب .
(٤) في الأصل : « بالرتبة » . والصواب في «م» ١٤٠ ب .
(٥) في الأصل : مثله ، والتصويب من «ق» و «م» ١٤٠ ب .

يحصل[1] لنا ، أو لم نرج ذلك ، فجعل هذا جزءاً من الشرط مشكل .

والجواب : أن المراد بالقول الميسور الوعد بالعطاء ، قاله مقاتل[2] . فما أمرنا الله عزّ وجلّ أن لا نعد إلا إذا كنا راجين شيئاً يحصل لنا . لأن الوعد عند عدم الرجاءِ لا يحسن ، لأنه يؤدي إلى الإخلاف . فالمعنى : لا تعِدوا إلا إذا كنتم على رجاءٍ من حصول ما تعِدون به . وعلى هذا يكون هذا القيد في غاية المناسبة لهذا الشرط .

قوله عز وجل :﴿ وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ ﴾. .(١٧ :: ٣٥)

ما فائدة قوله : ﴿ إِذَا كِلْتُمْ ﴾ مع أن الإنسان لا يمكنه أن يوفي الكيل قبل ان يكتال او بعده ، بل لا يمكنه ذلك إلا إذا اكتال .

والجواب : له فائدة حسنة ، وهي أن الذي يباشر الكيل ، تارة يقبض لنفسه وتارة يوفي غيره [3] . فإذا قبض لنفسه فيقال : اكتال ، وإذا كان يوفي غيره يقال : كال . والأمر بالوفاءِ إنَّما يكون إذا كال . وأما إذا اكتالى[4] فيؤمر بأن يترك ويسامح . فلو لم يأت بقوله : « إِذا كِلْتُمْ » لأوهم : إذا

---

(١) في الأصل : « حصل » والتصويب من «ق» .
(٢) انظر الهامش السابق عليه .
(٣) في الأصل : « غير » والصواب في «ق» و «م» ١٤٠ ب .
(٤) في الأصل : « أكتا » والتمام في «ق» .

آكتلتم ، وليس مراده[1] .

قوله عز وجل :﴿وَشَارِكْهُمْ فِي ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ﴾(١٧ : ٦٤)

قيل : هي الأَموال المحرمة ، وأَولاده أَولاد الزنا ، فكيفَ يصح إِطلاق الشركة في هذه الأَشياءِ مع أَنَّه ليس [له] فيها[2] إِلا الأمر[3] ، والآمر بالشيء لا يقال له شريك . فإِن قيل : صح أَن يطلق عليه شريك لمشاركته الشريك في مطلق التصرف . قلنا : هذا من مجاز التعقيد[4]، واستعماله ممنوع .

والجواب : أَنه لا بد من حذف في الكلام ، وتقديره[5] : وشاركهم في إِثم اكتساب الأَموال والأَولاد . وقد ورد في الحديث: «ولد الرجل من كسبه[6]» فهو بأمرهم باكتساب ذلك . وفي الحديث : من أعان على معصية ولو بشطر كلمة كان شريكا فيها»[7] ولا شك أَنه شريك بهذا التفسير .

---

(١) ق : مرادا .

(٢) في الأصل : « ليس منها » والتصويب من «ق» و «م» ١٤١ أ .

(٣) مخاطب الآية : الشيطان في أول الآية : واستفرز من استطعت منهم بصوتك ، وأجلب عليهم بخيلِك ورَجِلِكَ ، وشارِكْهم في الأموال والأولاد وَعِدْهم ، وما يعدهم الشيطان إلا غرورا .

(٤) أي المجاز الذي يؤدي إلى تعقيد المعنى .

(٥) في الأصل و «ق» . « حذفين في الكلام وتقديرهما » . والتصويب من «م» ١٤١ أ .

(٦) سنن أبي داود وكتاب البيوع ٣ / ٨٠٠ (طبعة القاهرة ١٩٧١) .

(٧) لم اهتد إلى موضع الحديث في كتب السنة .

سورة الكهف ﴿ ١٨ ﴾

قوله عزوجل : ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ ﴾. . (١٨ : ٩) .

أم ها هنا منقطعة ، وينبغي أن تعلم أن « أم » المنقطعة تتضمن معنيين : همزة الاستفهام وبل ، فيفيد الاستفهام والإضراب . ثم الإضراب بـ « بل » الأصلية ، تارة يكون للإضراب عن المخبرات ، نحو : قام زيد بل عمرو ، وتارة عن الإخبار[1] فقط ، حيث كان الخبر السابق لم يستحق الثبوت ، نحو قوله : ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾[2] . والنحاة يسمون هذا بالخروج من قصة إلى قصة مع أنها لم تَعْرَ[3] عن الإضراب ، ولكنَّ في الخبر دون المخبر عنه .

قوله عزّ وجل : ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِي ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾. (١٨ : ١١) .

أي سنين معدودة . ومعلوم أن السنين لا تكون إلا ذوات عدد ، فما الفائدة في ذكر العدد . وأما قوله عز وجل : « دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ »[4] و « فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ »[5] فذكر ليدل على

---

(١) في الأصل : « الأحاء » . والصواب في «ق» .
(٢) سورة النمل ، ٢٧ : ٦٦ .
(٣) ق : لم يعد .
(٤) سورة يوسف ١٢ : ٢٠ .
(٥) سورة البقرة ٢ : ٢٠٣ .

القلة ، لأن ما كثر في الغالب لا يمكن عدّه لكثرته فاستعمل العدد ليدل على القلة ، وهذا المعنى لا يمكن ها هنا لأن المراد تعظيم[1] الصفة[2] فعدم ذكر العدد أولى بها[3] .

قوله عز وجل :. . . ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ (١٨ : ١٢) .

قال الزمخشري : « أحصى » يجب أن[4] يكون فعلاً ها هنا لأنه لو كان أفعل التفضيل وقد ميز بأمد ـ والمميِّزِ هو الممَيَّز ـ فيكون الأمد يتصف بكونه أحصى . وهو مبالغة في اسم الفاعل[5] ، والأمد لا يكون فاعلاً بل مفعول محصى[6] .

قال المبرد : هذا يكون مثل قولهم : ليلك قائم ، ونهارك صائم ، وتقديره : مقوم فيه ، ومصوم فيه ، فيستعملون اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول .

قوله عز وجلَّ : ﴿هَٰؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً﴾ . . (١٨ : ١٥) .

ما الفائدة في قوله : « مِنْ دُونِه » وهو كثير في القرآن ،

---

(١) في الأصل : لعصم .
(٢) في الأصل : القصة ، والتصويب من (د) .
(٣) انظر الجواب في الملحق ٢ (الإشكال الحادي عشر) .
(٤) في الأصل : « لحت لي » ، والتصويب من «ق» .
(٥) لعل المراد أنه تمييز مُحَوّل عن فاعل تقديره محصى أمده .
(٦) انظر كلام الزمخشري ، وكلامه مفصل واضح ، في الكشاف : ٢٠٢/٢ .

نحو قوله : ﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ﴾ [1] . وقوله ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ﴾[2]

والجواب : أن الظرف في هذا الموضع يدلُّ على عدم اندراج الله تعالى في المذكور[3] ، ولو ترك لاحتمل الاندراج ، فجيء به لدفع الاحتمال لتحقيق الذم على الكل . يكون « قَوْمُنَا » في الآية ، مخصوصاً بمن عَبَدَ الله تعالى .

قوله عزّ وجلّ : ـ حكاية عن أهل الكهف في قولهم لبعضهم. ﴿ وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ . .(١٨ : ١٦) .

فقولهم : « إلَّا الله » إن جعل استثناءً متصلاً لزم الإشكال في قولهم : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ﴾ ، وهو أن « مِنْ دُونِه » لا تبقى له فائدة ، وإن جعل منقطعاً فما الفائدة فيه ؟

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن نجعله متصلاً ، ويكون « يعبدون » ، للحال المستمرة ، وهو كذلك ، فليس المراد مطلق العبادة . والحال المستمرة يندرج فيها الاستقبال ، ولم يقطع بأن قومهم

---

(١) في الأصل : « إله » . والصواب في «ق » . الآية من سورة الفرقان . رقم ٣ .
(٢) سورة الأنبياء ٣١ : ٢٤ .
(٣) في الأصل : « المولود » . والتصويب من «ق» و «م» ١٤١ ب .

لن يعبدوا الله في المستقبل ، فاستثناؤه حسن على هذا ولا يُنكر[1] عليه :

﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ﴾ ، لأن « اتخذوا » للماضي المحض لا يتناول الاستقبال .

الثاني : أن نقول : « إلاَّ » بمعنى سوى ، كما قال الفراءُ في قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [2] فعلى هذا لا إشكال .

قوله عزّ وجلّ : ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ﴾ . .(١٨ :١٧) .

كيف يحسن هذا ؟ وهو كقولنا : إن أكرمتك فأنت مكرم[3] ، وإن ضربتك فانت مضروب ، وهذا لا فائدة فيه .

والجواب : أن معنى الآية : من يرد الله هدايته فهو المهتدي ، يريد الله تعالى أن يبين للعرب : أني لست كأحد من خلقي يريد[4] شيئاً وربما[5] لا يحصل ، وأنا لا أُريد هداية

---

(١) في ق : « ولا يعكر » ، وفي« ك » لا يعلوا وفي « م » فراغ في الموضع .
(٢) سورة الأنبياء ٢١ : ٢٢ .
(٣) في الاصل : «إن أكرمتك فهو مكرم » وفي ق : « إن أكرمتك فأنت مكروم » والصواب في «م» ١٤١ ب .
(٤) في الأصل مبتورة .
(٥) في الأصل « وإنما » والصواب في « ق » و« م » ٤٢ أ .

شخص إلا اهتدى . فهو سبحانه يمدح نفسه[1] بنفوذ مشيئته ، وهكذا قوله : ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾[2] فعقب بالفاءِ مجيء البأس ، والبأس لا يتأخر [3] عن الهلاك ومراده عز وجل : « أَرَدْنَا إِهْلَاكَهَا » ليثني على نفسه بنفوذ مشيئته .

قوله عز وجل : ﴿ وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَـٰهُمْ لِيَتَسَآءَلُوا۟ بَيْنَهُمْ ﴾. . (١٨ : ١٩) .

وقوله : ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾. . (١٨ : ٢١) .

الإشارة فيهما إلى قصة أصحاب الكهف في قوله : ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَـٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ ﴾ والتقدير [4] أن قصة أصحاب الكهف والرقيم أو أن واقعة أصحاب الكهف والرقيم كانت من آياتنا [5] عجباً ، يعني ليست عجباً بالنسبة إلى خوارق العادات . وكذلك ﴿ بَعَثْنَـٰهُمْ ﴾ فيبقى الإشكال في التشبيه بين اليقظة [6] من النوم والواقعة ، لأن الواقعة خارق وآية [7] من

---

(١) في الاصل : « بنفسه » ، والتصويب من «ق» و «م» ١٤٢ أ .
(٢) سورة الأعراف ٧ : ٤ .
(٣) من هنا إلى « على نفسه » سقطت في «م» .
(٤) في الأصل : «أو» . والتصويب من «م» ١٤٢أ .
(٥) في الأصل : «آياته»، والترجيح من «ق» و «م» .
(٦) في الاصل : اليفطة .
(٧) في الاصل : « وأنه » والصواب في « ق» .

آيات الله . واليقظة من النوم والإعثار عليهم ليس خارقاً لأنهما معتادان .

وليس لك أنْ تقول : اليقظة من النوم الخاص خارق لأنك[1] أخذت[2] الخارق ـ وهو النوم الخاص ـ مع ما ليس بخارق ـ وهو اليقظة ، فجاءَ خارقا والتشبيه[3] ليس بالمجموع بل باليقظة فقط .

والجواب : أن أهل مدينة أهل الكهف كانوا متنازعين في بعث الأجسام ، فدعا ملكهم أنْ يرسل إليهم آية تدلهم على صحة[4] البعث . وكان رجلاً صالحاً ، فدلَّهم على أهل الكهف وقصتهم ، ليكون خرق العادة بمثل هذا مانعاً من استبعاد خرق العوائد[5] في البعث ، فصارت يقظتهم خارقاً من جهة انها سبب[6] في الدلالة على البعث وخرق العوائد . لأنهم لولا استيقاظهم[7] وبعثهم أحدهم[8] ما عثروا عليهم . ولم تجر العادة بأن اليقظة تكون سبباً لخرق العوائد فكانت هذه اليقظة خارقاً فلذلك صح التشبيه .

---

(١) ق : لا بل .
(٢) في الاصل : « أحدث » . وفي « م» ١٤٢ أ : اخترت .
(٣) في الاصل الكلمتان مبتورتان ، والتكميل من « ق» و « م» .
(٤) ق : البعثة .
(٥) من هنا إلى « في الدلالة على » سقطت في «م» ١٤٢ أ .
(٦) في الاصل : « سهت » والتصويب من «ق» .
(٧) في الاصل : « استقاصهم » . ومثل هذا «الإهمال » كثير فيه .
(٨) سقطت في «ق» .

قوله عزّ وجلّ :﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا﴾ (١٨ : ٥٥) .

يدل على حصر[١] المانع من الإيمان في أحد هذين السببين[٢] لكنّ هذا يشكل بقوله عزّ وجلّ : ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴾[٣] فهذا حصر ثالث في غيرهما[٤] وهو ينافي الحصر فيهما .

والجواب : أَنَّ معنى الآية الأُولى : وما منع الناس إلا إرادة[٥] أن تأتيهم سنة[٦] الأولين من الخسف وغيره ، أو يأتيهم العذاب قبلاً في الآخرة ، والدليل على هذا الإضمار أن المانع لا بد أن يكون موجوداً حالة منعه ، وسنة الأولين معدومة . وكذلك عذاب الآخرة ، فلا بد من تقدير أمر موجود يمنع . فأخبر عزَّ وجلَّ ، أنه إرادة أن يصيبهم أحد الأمرين . ولا شكَّ أنّ إرادة الله عزّ وجلّ مانعة من وقوع ما ينافي المراد ، فهذا حصر في السبب الحقيقي ، لأن الله عزّ وجلّ هو المانع في الحقيقة . ومعنى الآية الثانية : وما منع الناس أن يؤمنوا إلا

---

(١) في الأصل : « حصل حضور » والتصويب من « ق » و « م » ١٤٢ أ .
(٢) ق : الشيئين .
(٣) سورة الإسراء ١٧ : ٩٤ .
(٤) في الأصل : «غيرها» ، والتصويب من «ق» .
(٥) ق : الإرادة .
(٦) في الأصل : « بسنة » . والتصويب من «ق» و «م» ١٤٢ ب .

استغراب بعث بشرٍ رسولاً لأن قولهم ليس مانعاً من الإيمان لأنه لا يصلح لذلك ، وهو يدل على استغراب بالالتزام ، وهو الذي يناسب المانعية ، واستغرابهم ليس مانعاً حقيقياً بل عادياً لجواز خلق[1] الإيمان معه ، بخلاف إرادة الله عز وجل فهذا حصر في المانع العادي ، ولا تنافي بين قولنا ما منعهم حقيقة إلا كذا ، وما منعهم عادة إلا كذا ، فزالت المنافاة .

قوله عزّ وجلّ : ﴿تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾. . (١٨ : ٨٦) .

جمهور المفسرين على أنها مكان معين ، وليس[2] لغروب الشمس مكان معين ، وإلا لما اختلف الليل والنهار ، وإذا كان المكان غير معين فكيف يخبر الله عز وجل عن بلوغ ذي القرنين إياه .

والجواب : أنه مكان معين بالنسبة إلى رأي العين كما تقول : غربت خلف الجبل . وحاصله أنه معين بالنسبة ، قال امرؤ القيس :

تُلاعب غزلانُ الوحوش وعولَها دُوين السماءِ في رؤ وس المجادل[3]

---

(١) في الاصل فراغ . والتكملة من « ق » .

(٢) من هنا إلى «مكان معين » سقطت في «ق» .

(٣) البيت ورد محرفا في الأصل ، كذا : ملاعب غزلان الوس وعولها دون السماء في دوي المحاول والذي أثبتناه من «م» ١٤٢ ب .
أما روايتها في الديوان فباختلاف في الشطر الاول ، كذا : تلاعب أولاد الوعول رباعها » الرباع : العضلان المنتوجة في الربيع ، المجادل : الحصون . والمراد هنا الجبال المرتفعة المنيعة . انظر ديوان أمرىء القيس بتحقيق أبي الفضل ابراهيم صفحة ٩٦ .

ويروى المعاقل . وهما الجبال .

فائدة : وردت « كلمات الله » [على[1]] محامل ، منها قوله : ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ . (١٨ : ١٠٩) .

المراد بالكلمات ها هنا : المعلومات : وعبر عنها بالكلمات لأن كل واحد منها إذا كتب[2] كان كلمة . فيكون من باب وصف الشيء بما يؤول إليه . ومنها قوله تعالى : ﴿لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾[3] . أي : لعداته . فهي ها هنا حقيقة . ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : أعوذ بكلمات الله التامات[4] .

ففي هذا القسم سؤالان .

الأول : أن الاستعاذة لا تكون إلا بالقديم الموجود ، والكلمات عدمية إما محدثة[5] وإما قديمة ، فلا تصلح كذلك فما المراد بهذه ؟

الثاني : أن قوله « التامّات » يشعر بتقديم[6] النقص ،

---

(١) من «ق» .
(٢) في الاصل شبه ممحوة . والتصويب من «ق» .
(٣) سورة الانعام ٦ : ١١٥ .
(٤) انظر كتب الادعية في كتب السنة .
(٥) في الاصل : « ممد » . والتصويب من «ق» .
(٦) في الاصل : « بتقديمه » . والتصويب من «م» ١٤٣ أ .

وليس كذلك . وكذلك قوله سبحانه : ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ (٦ : ١١٥) .

وعن[١] الثاني : أَن التمام ها هنا من قولنا : تمّ[٢] على فلان كذا ، أي[٣] وقع به ، لا أَنه[٤] كان ناقصاً فتكمَّل[٥] .

سورة مريم عليها السلام ﴿ ١٩ ﴾

قوله عز وجل : ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ (١٩ : ٧١) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : لا يموت[٦] لإحداكن ثلاثة من الولد فتمسها النار إلا تحلة القسم[٧] .

فيه سؤالان . الأول : أَن هذا يدل على أَن كل أَحد يدخل النار ، وليس كذلك . فإِنه قد ورد في الحديث الصحيح

---

(١) هنا فراغ في الاصل و «ق» ولم يرد الجواب في « م » أيضاً .
(٢) في الاصل : « ثم » مثال آخر من الضبط الخاطىء . والصواب في «ق» و «م» .
(٣) في الاصل : « أو » . والتصويب من «ق» و «م» ١٤٣ أ .
(٤) في الاصل : «لأنه » . والتصويب من «ق» و «م» ١٤٣ أ .
(٥) ق : فكمل .
(٦) في الاصل : « لا يموت لإحداكن إلا وعشن » وفي « ق » : لا يموت لأحدكم . . . الخ . والذي أثبتناه من «م» ١٤٣ أ . وفيه : « ولا تحله » وهو خطأ .
(٧) الحديث في صحيح مسلم كتاب البر والصلة ، ٢ / ٢٩٤ طبعة القاهرة ١٢٩٠ هـ ، وكتب الصحاح الأخرى ، انظر مادة (حل » في ونسنك .

أنه يدخل من هذه الأُمة الجنة سبعون ألفاً بغير حساب ولا عذاب[1] .

الثاني : أن قوله : « إلا تحلة القسم » إشارة إلى قوله : « حَتْماً مَقْضِيّاً » وأين القسم في هذه ؟

والجواب عن الأول : ان « الورود » يطلق على الدخول كقوله : ﴿ لَوْ كَانَ هَـٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا ﴾ [2] ، ويطلق على الملابسة من غير دخول ، كقوله : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ ﴾ [3] ولم يدخل البئر[4] ، لأنه مأخوذ من الوريدين ، لأنهما يمتدان عند شرب الماشية من الماءِ . وإذا كان كذلك ، فالمراد بالورود ها هنا العبور على الصراط لأنه على متن[5] جهنم ، والناس يمرون[6] عليه .

والجواب عن الثاني : أن قوله عز وجل : « حتماً مقضياً » صيغة تأكيد ، والقسم وضع لتأكيد المخبر عنه ، فلما كان هذا توكيداً أُطلق [عليه[7]] القسم تشبيهاً به .

---

(١) الحديث بهذا المعنى في صحيح البخاري ، كتاب الرقاق ،ج ٨ ص ١٤٠ (طبعة دار الشعب) .

(٢) سورة الانبياء ٢١ : ٩٩ .

(٣) سورة القصص ٢٨ : ٢٣ .

(٤) في التاج : الورود : « هو الإشراف على الماء وغيره دخل أم لم يدخل » .
ولم أجد في المعاجم أنه مأخوذ من الوريدين ، ولا التوجيه الذي ذكره المؤلف .

(٥) « ق » : فم .

(٦) « ق » : يعبرون .

(٧) من « ق » و « م » ١٤٣ ب .

قوله عز وجل : ﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ ﴾ (٢٠ : ١٨) .

لو قال موسى عليه السلام : هي عصا كان جوابا مطابقا فلم زاد الإضافة ؟ وما فائدتها ؟ [وما [١]] فائـدة إخبار الله عز وجل بالجمل التي بعدها ، مع أن الله سبحانه عالم بذلك . وما فائدة قوله سبحانه : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ (٢٠ : ١٧) مع أنه يعلم ذلك ، وموسى يعلم[٢] ذلك .

والجواب : أن الله سبحانه أراد أن يؤنسه بكلامه وكذلك جرت عادة العظماءِ إذا أرادوا[٣] تأنيس شخص يهابهم ، سألوه عما يعلمونه وعما لا يعلمونه ، وليس مقصودهم ان يخبرهم ويحصل لهم علم ، بل لأجل تأنيسه فقط . وكذلك أنهم إذا اشتغلوا عنه فلم يسألوه[٤] شرع هو في حديث يتحيل[٥] على تحصيله حتى يحدثهم به ليحصل الأنس والشرف بحديثه معهم لا سيما من هو أعظم العظماءِ ، وأكرم الكرماءِ . فلهذا[٦] بسط

---

(١) الزيادة من « ق » و« م » ١٤٣ ب .
(٢) ق : « لم يعلم » .
(٣) ق : « إذا اجتمع بهم شخص » . . . الخ .
(٤) سقطت في «ق» .
(٥) في الاصل : « يحمل » . والتصويب من «ق» و «م» ١٤٣ ب .
(٦) في الاصل : « فهلذا » . والصواب في «م» ١٤٣ ب .

موسى عليه السلام القول في ذلك . وكذلك قوله : ﴿ وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى * هَـٰرُونَ أَخِى ﴾ (٢٠ : ٢٩ ، ٣٠)

« فأخي » هو بدل من هارون . والبدل إنما وضع[١] في كلام العرب لرفع اللبس عن السامع ، والسامع ها هنا لا يخفى عليه شيء فلم يأت به إلا تكثيراً لسبب الأنس والشرف بكونه كليمَ الله سبحانه وتعالى .

وأما إضافة العصا ، فلها معنى آخر يخصها ، وهو أنه أراد أن يذكر[٢] أنه ينتفع بها فبين قبل ذلك أنها ملكه بالإضافة ، لأنها تدل على الملك ، إذ لو سكت عن الإضافة احتمل أن يكون غاصباً لها .

قوله عز وجل : ﴿وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى * هَـٰرُونَ أَخِى﴾ (٢٠ : ٢٩ ، ٣٠) فاخي بدل ، والبدل لا يؤتى به إلا لبيان المراد للسامع ، والسامع ها هنا يعلم السر وأخفى ، فما مراد موسى عليه السلام بذلك . والفرق بين البدل[٣] في هذه الآية ، والبدل في قوله عز وجل : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ[٤] ﴾ أن البدل إنما يراد للتبيين [٥] للسامع ، لا للمتكلم ، والسامع في تلك[٦] الآية نحن ، واللبس[٦] جائز علينا .

---

(١) ق : شرع

(٢) سقطت في «ق» .

(٣) «ق» : « هذه المسألة والمسألة الثانية أن البدل إنما يراد » ، ولم تذكر الآية فيه .

(٤) سورة الانعام ٦ : ٧٤ . (٥) «ق» :لبيان السامع . (٦) «ق» : المسألة الآية .

(٧) ق : « ونحن يجوز علينا اللبس » مكان الجملة : « واللبس جائز علينا » .

والسامع في هذه الآية هو الله ، وهو لا يجوز عليه احتمال اللبس .

فإن قلت : إن العرب قد يغلب عليها استعمال لفظ[1] فإذا غلب استعملوه وإن انتفى المطلوب به بأصل[2] الوضع كما قال[3] الكوفيون وجماعة من البصريين في قوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾[4] . قالوا في ضمير التثنية ها هنا : إن العرب مِنْ عادتهم أن تكون رفقتهم ثلاثة فإذا أُمِّر أحدهم[5] ، أمر صاحبيه فيقول : افعلا . فلما غلب ذلك صاروا يستعملونه في الجماعة والواحد لغلبته ، فلم لا يجوز أن يكون ها هنا كذلك ؟

قلت : لا نسلم الغلبة ها هنا ، بل لا نسلم التساوي ، إذ الغالب في كلامهم عدم البدل . والجواب[6] عن هذا الإشكال ما تقدم في قوله عز وجل ـ حكاية عن موسى عليه السلام ـ « هي عَصَايَ » ـ الآية . وإنه إنما أتى[7] بذلك تكثيراً لسبب الأُنس وتشرفاً بالمناجاة .

---

(١) « ق » : اللفظ .
(٢) « ق » : في أصل .
(٣) في الاصل : « كما قال الجوهري الكوفيون » . والتصويب من «ق» و «م» ١٤٤ أ .
(٤) سورة ق : ٥٠ : ٢٤ .
(٥) في الاصل : « صاحبهم » . والتصويب من «ق» و «م» ١٤٤ أ .
(٦) من هنا إلى « تشرفاً بالمناجاة » ، سقطت في «ق» .
(٧) في الاصل : أي . والصواب في «م» ١٤٤ أ .

قوله عز وجل : . .﴿فَقَالُواْ هَـٰذَآ إِلَـٰهُكُمْ وَإِلَـٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ﴾ (٢٠ : ٨٨) اختلف في فاعل « فنسي » . قيل موسى عليه السلام ، أي تركه موسى وذهب للمناجاة . وقيل السامري ، أي نسي دينه الذي كان عليه .

والنسيان في أصل اللغة هو[1] الترك ، سواءٌ اقترنت به غفلة او لم تقترن ، لكنه غلب استعماله مع الغفلة . وكذلك البشارة . أصلها الخبر الذي يغير بشرة الوجه ، ثم غلبت في الخبر بالخير .

قوله عز وجل ـ في حق السامري ـ :﴿وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّن تُخْلَفَهُۥ﴾ . (٢٠ : ٩٧) فيه إشكال ، لأن الله تعالى هو الذي وعـــده بالعقاب . والإنسان لا يخلف وعد غيره ، وإنما يخلف وعد نفسه ، فقوله : « لن تخلفه » مشكل .

والجواب : أن « افعل » في اللغة تستعمل على ثلاثة أوجه ، لمن صدر عنه الفعل ، نحو : أكرم وأقسم ، ولمن صيّر الفاعل يفعل ، نحو : اضربه إذا صيّره يضرب ، وأخرجه عنه : إذا صيّره يخرج ، ولمن وجد الشيء على حالة نحو : أحمدته : إذا وجدته محموداً ، وأذممته : إذا وجدته مذموماً . ومنه أخلفته : إذا وجدته مخلفاً[2] . فقوله : « لن تخلفه » أي : لن تجده مخلفاً .

---

(١) «ق» : من .
(٢) « ق » : مخلوفا .

قوله عز وجل : . .﴿إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾(٢٠ : ١٠٤) .كيف يكون أعقلهم أكثرهم خطأً ، لأنهم قالوا : « عَشْراً » ، وقال هو : ﴿إِنْ [١] لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا.﴾ [٢] .

والجواب : أن المصائب تؤثر في [٣] ذوي الألباب ما لا تؤثر في غيرهم ، فلأجل ذلك كان ذهوله أكثر .

قوله عز وجل : ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ (٢٠ : ١١٨ ، ١١٩) .

قال بعض أهل علم البيان كان المناسب من طريق الجناس أن يقول : لا تجوع ولا تظمأ ولا تعرى ولا تضحى للجمع بين المتماثلين ، فلم عدل عن هذا ؟

والجواب : أن في الآية جناساً خيراً من هذا. وذلك أن الجوع تجرد الباطن من الغذاءِ ، والعرى تجرد الظاهر من الغشاءِ ، فجانس في الآية بالجمع بين التجردين ، وكذلك : الظمأ حر في الباطن ، والضحى - وهو الظهور للشمس - حر في الظاهر ، فجانس بالجمع بين نفي الحرين .

قوله عز وجل : ﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ﴾ . .(٢٠ : ١٢٢) .

الفرق بين « اصطفى » و« اجتبى » : ان اجتبى ماخوذ من

---

(١) ق : يوم .
(٢) في الأصل : « قليلا » . والصواب في «م» ١٤٤ ب .
(٣) ق : عند .

الجباية ، وهي الجمع ، ومعنى قوله عز وجل : ﴿اجْتَبَاهُ رَبُّهُ﴾ أي : جمعه إليه ، فهو يدل على التقريب ، واصطفى مأخوذ من « الصفا » وهو : تنقية الشيء مما لا ينبغي وهو يدل على اجتبى بالالتزام . واجتبى[1] لا يدل على اصطفى بالالتزام . فإذا عدى بـ « على » فقد[2] ضمن معنى فضل .

قوله عز وجل : ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾ (٢٠ : ١٢٣) فيه أسئلة : الأول : ما فائدة التعليق[3] على الشرط . وكان يمكن أن يقول : فَأَنْ يَأْتِكُمْ[4] مِنِّي هُدىً .

الثاني : أن « إما[5] » إنما يعلق عليها ما كان مشكوكاً فيه . والله سبحانه وتعالى عالم بإتيان الكتاب .

الثالث : أن الخطاب مع آدم وحواءَ ، وهما اثنان ، فكان القياس : فإما ياتينكما ، فلم عدل عنه ؟

والجواب عن الأول[6] :

وعن الثاني : أنها لا يعلق بها إلا غير المعلوم عند المخاطب ، أما المتكلم فجائز أن يكون عالماً .

---

(١) من هنا إلى «بالإلتزام » سقطت في «ق» .
(٢) في الأصل : « بعد » . والتصويب من «ق» و «م» ١٤٤ ب .
(٣) في الاصل : « التعلق » . والتصويب من «ق» و «م» ١٤٤ ب .
(٤) ق : يأتينكم .
(٥) ق :. ان ما .
(٦) في الأصل و «ق» فراغ سطر هنا . ولم يرد الجواب في «م» أيضاً .

وعن الثالث : أن هذا كقوله عز وجل : ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾[1] والمراد أخوان . فعبر بلفظ الجمع عن الاثنين . أو تقول[2] إنه على حذف المضاف ، تقديره : فإما يأتِيَنَّ ذريتكم ، لأن آدم عليه السلام لم ينزل عليه كتاب ، ويعضده قول ابن عباس : أن المراد بـ« الهدى » : القرآن .

بقي أن يقال : لم لا يكون إبليس داخلاً في هذا الخطاب ، وعلى هذا يكون ضمير الجمع على بابه[3] ؟ قُلْنا : هذا ممكن ويؤيده أن القرآن شمل ذريته ، وذرية آدم لعموم دعوة النبي عليه السلام .

قوله عز وجل: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ . (٢٠ : ١٢٤) . ثم قال : ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنۢ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ﴾ (٢٠ : ١٢٧) أي نجزي من أسرف[4] جزاءً مثل جزاءِ من أعرض عن ذكري . ولا شك من أسرف لقد اندرج في قوله : ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى﴾ لأن المعرض أعم من المسرف، فيلزم أحد أمرين : وهو إما تشبيه[5] الشيء بنفسه إن كان[6] الأول باقياً على عمومه ، ولم

---

(١) سورة النساء ٤ : ١٢ .

(٢) ق : « هذا المكان على حذف » . . . الخ .

(٣) ق : حاله .

(٤) السطر القادم ورد باختلاف في «د» ولكن بنفس المعنى .

(٥) في الأصل : نسبة . والتصويب من «د» و «ق» و «م» ١٤٥ أ .

(٦) في « د » : إن بقي من أعرض على عمومه .

يخص بالمسرف ، أو تشبيه[1] الأعلى بالأدنى إن كان قد خصص به ، لأن المسرف أعظم ذنباً من المعرض ، لأن المعرض قد يعرض ولا يسرف ، وكلا الأمرين مشكل[2] .

قوله عز وجل : ﴿وَسَبِّحْ[3] بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ . . (٢٠ : ١٣٠) ما معنى « بحمد ربك » مع أن التسبيح سلب النقائص في هذه المواضع . والحمد : هو الثناءُ بالصفات الحميدة ، وكذلك سبحان الله وبحمده ، وما معنى هذه الباءِ ؟

والجواب : أن التسبيح : هو السلب والتنزيه ، فتارة يكون بسلب صفات النقص [وتارة بإثبات صفات الكمال . فقولنا : بحمده ، لتعيين سلب صفات النقص لأن[4]] من سلب شيئا فقد أثبت ضده ، وأضداد صفات النقص صفات الكمال . فمن نزّهه فقد أثبت صفات الكمال ، فالباءُ مثل الباءِ في قولنا : كتبتُ بالقلم .

ثم هذا المصدر يحتمل أن يكون مضافاً للفاعل أو المفعول أو لا لواحد منهما ، بأن يكون الحمد بمعنى المحامد ، فتكون إضافة اختصاص ، كقوله : ﴿ وَلَا نَكْتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ ﴾[5] فإنه ليس شاهداً ولا مشهوداً عليه [بل

---

(١) في الأصل : « لسبه » . والصواب في المخطوطات الثلاثة .
(٢) انظر جواب هذا الإشكال في الملحق ٢ (الإشكال الثاني عشر) .
(٣) ق : « فسبح » وهو الخطأ .
(٤) من « ق » و« م » ١٤٥ أ .
(٥) سورة المائدة ٥ : ١٠٦ .

أُضيف[1]] باعتبار شرعه إياها ، والأَول أَحسن ، ويكون المعنى : بحمدك نفسك احترازاً[2] من مذهب الفلاسفة والحشوية[3] ، فإنهم أَثنوا على الله تعالى بما لم يثن به على نفسه ، بل هو بريء منه .

فالحمد الحق الكامل[4] ، حمده نفسه . ويكون أَيضاً فيه مبالغة لأَن حمدنا إياه في غاية القصور بالنسبة لما يستحقه جلاله وعظمته .

سورة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ﴿ ٢١ ﴾

قوله عز وجل : ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ . (٢١ : ٢) ما فائدة قوله : « محدث » ؟ مع ان كل شيء اتانا فهو محدث ، لأَن القديم لا يتصف بالإتيان .

والجواب : أَن المحدث والقديم يطلقان على ما قرب عهده وبعد . كقوله تعالى : ﴿ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ [5] فالمراد ها هنا بالمحدث : ما قرب إنزاله[6] ، فتكون فائدة هذه الصفة

---

(١) من «م» ١٤٥ أ .

(٢) في الأصل : « واخيراً وا » . والتصويب من «م» ١٤٥ أ ، و «ق» .

(٣) هم المشبهة أو المجسمة . انظر فصل « حياته العلمية » في كتابي Izz al- Din al- Sulami, His Life and Works , Islamabad, 1977.

(٤) ق : والحق الكامل حمده على نفسه .

(٥) سورة يس ٣٦ : ٣٩ .

(٦) ق : الإنزال .

المبالغة في ذمّهم ، لأن كلام الله سبحانه وتعالى عند أول نزوله له[1] وقع ، ووقعه أعظم ، والإنابة إليه أتم . فسخريتهم به تكون أعظم من سخريتهم بما تقادم نزوله[2] .

قوله عز وجل :﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(٢١ : ٢٢) . . فيه إشكال ، لأنه ذكره بعد قوله : ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴾ (٢١ : ٢١) ليبطل قولهم . وهذا لا يبطله لأن الملازمة بين الفساد والإله الثاني إنما يصدق إذا كان الإله الثاني تامًّا حتى يلزم التمانع ، وهم لم يدعوا إلا[3] ربوبية أصنام . يقولون إنها تقربنا إلى الله زلفى ، أما الهان تامّان ، فلم يقل[4] به أحدٌ من أهل المِلَلِ[5] فما قالوا به[6] لا تبطله الآية ، وما تبطله الآية لم يقولوا به .

وكذلك قوله عز وجل : ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ [7]﴾ ، قيل : إن الحق : الله عز

---

(١) ق : لهم .

(٢) ق : عهده .

(٣) العبارة في «د» باختلاف كما يلي : وهم لم يدعوا ذلك. ألا تراهم يقولون : « ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى » أما آلهان . . . الخ .

(٤) في الأصل : « فلم يفعل » والتصويب من «م» وفي «ق» : « فيما قالوا به » والصواب في «د» ٧ أ .

(٥) «ق» : الملك .

(٦) في الأصل : ايه . وفي «ق» : « فيما قالوا به » . والصواب في «د» ٧ أ .

(٧) سورة المؤمنون ٢٣ : ٧١ .

وجل . وقيل : القرآن . وأيًّا ما كان فالملازمة مشكلة[1] .

قوله عز وجل : ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (٢١ : ٣٣) فيه ثلاثة أسئلة :

أحدها[2] : لم قال : « في فلك » ؟ والشمس والقمر في فلكين . فالقمر في سماءِ الدنيا والشمس في الفلك الرابع .

الثاني : أنه أتى بصيغة الجمع ، وهما اثنان ؟

الثالث : لم أتى بالواو في الجمع ، ولا يجمع بها إلا من يعقل ، وهما لا يعقلان ؟ والجواب : عن الأول : أنهما وإن كانا في فلكين ، فالأفلاك كلها في الفلك المحيط بها فصارت كمالٍ في صندوق ، والصندوق في بيت ، فيصدق على المال أنه في البيت .

وعن الثاني : أن الضمير عائد عليها مع الليل والنهار ، وذلك لأن الليل والنهار يسبحان أيضاً ، لأن الليل هو ظل الأرض[3] ، وهو يدور على محيط كرة الأرض على حسب دوران الأرض ، وكذلك النهار يدور أيضا لأنه يخلف الليل في المحيط ، فقد اتصف كل واحد بالسباحة .

وعن الثالث : أنها لما وصفهما بالسبح[4] ، وهو لا

---

(١) انظر الجواب في الملحق ٢ « الإشكال الثالث عشر) .
(٢) في الأصل : « إحداهما » . وهو ظاهر الخطأ .
(٣) في « ق » : الأزمان .
(٤) في الأصل : « التسبيح » والصواب الظاهر : السبح . وكذا في «ق» .

يوصف به حقيقة إلا من يعقل ، جمعهما[1] ، جمع من يعقل .

فائدة : قوله تعالى : « في فَلَكٍ » والفلك هو المستدير مع قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾ (٢١ : ٣٢) . والسقف : المستوي عندهم ، لأنهم لا يقولون : سقف الخباءِ ، فبينهما تناف .

والجواب : أنا نمنع أن العرب لا يقولون[2] : سقف الخباءِ ، ولئن سلَّمناه ، قلنا : استعار السقف للسماءِ لاشتراكهما في الفوقية ، ولأنهما كذلك في رأْي العين .

قوله عز وجل :﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ * فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ﴾ (٢١ : ٧٨ ، ٧٩) فيه سؤالان :

الأول : أن المراد بالشهادة ها هنا العلم ، وعلى هذا فما فائدة ذكر العلم ها هنا ، وليس هو للتمدح به[3] ، لأن الله تعالى لا يتمدح[4] بعلم جزئي[5] . وليس السياق هنا سياق

---

(١) ق : جمعها .

(٢) في الأصل : « لا تقول » . والترجيح من «ق» و «م» ١٤٦ أ . ومعنى « نمنع » هنا : لا نسلم .

(٣) في الأصل : « للمتدح » . وفي «م» ١٤٦ أ : للمتدح به . وفي «ق» للمدح به .

(٤) في الأصل : « لم يمدح » . وفي «ق» : « لا يمدح » . والتصويب من «م» ١٤٦ أ .

(٥) في الأصل : حز . وفي «ق» : جزء والصواب في «م» ١٤٦ أ .

تهديد أو ترغيب ، حتى يكون ذكر العلم للمجازاة على الفعل ، كقولك : عرفت صنيعك [1] . أي : أجازيك عليه أو أعاقبك .

الثاني : أن الحرث كان كرماً ، فقضى داود أولاً ، بأن الغنم تسلَّم لصاحب الكرم يأخذ أصوافها وألبانها ، ويسلم الكرم لصاحب الغنم يصلحه . فإذا صلح عادت الغنم لربها ، والكرم لربه . فحكم (داود) لو وقع في شريعتنا لم يكن ثم ما يقتضي فساده ، لأن الأرْش يجوز أنْ يكون قدر قيمة الغنم ، وصاحبها مفلس ، فيدفع[2] الغنم لمستحقها . وحكم سليمان لو وقع في شريعتنا لما صَحَّ ، مع أن الله عز وجل أثنى عليه دون حكم داود ، فيلزم[3] على هذا أحد الأمرين[4] لأن شريعتنا هي أتم الشرائع .

فإن كان حكم سليمان أفضل فلم لا شرع لنا ؟ وإن كان حكم داود أفضل فلم أثنى على حكم سليمان دونه؟ بل[5] ظاهر النص من جهة المفهوم أن داود فهمها لقوله تعالى : ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ﴾ [6] .

---

(١) في الأصل : صنعك ، والتصويب من «م» ١٤٦ أ .
(٢) في الأصل : « فدفع » . والتصويب من «د» ٨ أ .
(٣) «د» : فلزم .
(٤) في الأصل : « أمرين » . والصواب في الثلاثة .
(٥) من هنا إلى آخر المقطع سقطت في «د» .
(٦) انظر الجواب في الملحق ولعله سقط « ما » النافية قبل (فهمها) ، ومعناه من جهة المفهوم المخالف كما قال الأموي ، انظر تفسير روح المعاني ١٧ /٧٦ .

سـورة الحـج ﴿٢٢﴾

قوله عز وجل : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ . (٢٢ : ٣٣) فيه إشكال ، وذلك أن المُغَيَّا[١] ها هنا إن كان الذكاة فكيف يغيّا[٢] بـ ﴿ إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ .

والجواب[٣] : أن المعنى : ثم محل ذكاتها إلى قرب البيت العتيق . لأن البيت وما قاربه لا يذكى فيه[٤] .

قوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾[٥] * [٦] ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴾ (٢٢: ٦٠، ٦١). فيه سؤالان .

أَحَدهما : الإشارة في قوله : « ذلك » ، لماذا ؟

---

(١) ق : المعنى .

(٢) ق : يعني .

(٣) هذا الجواب كله سقط في «ق» .

(٤) الضمير في «محلها» راجع إلى « شعائر » ، وتفسيرها في الغالب : البدن التي يضحى بها بعد إتمام الحج . وبناء على هذا التفسير تثور هذه المشكلة . ولكن القرطبي يرى أنه لا وجه لتخصيص الشعائر بالبدن هنا ، وإنما الكلمة عامة ، ومعناها شعائر الحج كلها من الوقوف بعرفة ، ورمي الجمار ، والسعي ، التي تنتهي إلى طواف الإفاضة بالبيت العتيق . ونسب هو مثل هذا القول إلى مالك رحمه الله . وناقش الأقوال المخالفة . انظر تفسير القرطبي : ١٢/٥٧ .

(٥) بعد هذا في الاصل : إلى قوله : « وإن الله سميع بصير » . ونقلت الآيتان بتمامهما في «ق» .

والعطف بالواو على أي شيء ؟

الثاني : ما مناسبة تعليل ما تقدم ﴿ بِأَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ ﴾ ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴾ ، ومناسبة قوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ﴾.

والجواب : أن قوله : « ذلك » إشارة لمجموع ما تقدم من قوله : ﴿ ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ . (٢٢ : ٥٦) إلى آخر هذه الآيات ، وهو تأكيد والواو بعده للاستئناف لا للعطف . وجرت عادة العرب أن تتكلم ثم تقول : هذا . فكأنه[1] ذكر مرتين .

وقوله : ﴿ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ﴾ . المراد بـ «من» : النبي صلى الله عليه وسلم انتقم منهم يوم فتح مكة[2] كما انتقموا منه . وبغى عليه يوم أحد ويوم الأحزاب .

---

(١) في الأصل : كأنه . الترجيح من «ق» .

(٢) إن هذا الكلام من المؤلف تعوزه الدقة والسند التاريخي . والحق أن الرسول عليه السلام أظهر يوم فتح مكة عطفاً ما كان يرجوه أصحابه المضطهدون من قبل كفار قريش . فلما قال هؤلاء الصحابة : « اليوم يوم الملحمة » يوم الفتح . رد عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ، اليوم يوم المرحمة . نعم إنه أهدر دم البعض من ألدّ أعداء الإسلام المحنقين ، ولكنهم يعدّون على الأصابع . انظر قصة فتح مكة في كتب السيرة .
أما القرطبي فنقل أسبابا أخرى أنسب لنزول الآية ، ولم يذكر هذا السبب ، انظر تفسيره ١٢ : ٩٠ .
بصرف النظر عن سبب النزول ، في الآية إثبات مبدأ عام ، وتشجيع للمظلومين بوعد النصر من الله .

وأما مناسبة التعليل ، فلأنَّهم استبعدوا أن ينصر عليهم ، فقال الله تعالى : أنا أولجت الليل في النهار والنهار في الليل فكيف لا أقدر على نصره ، وأنا سميع لتكذيبكم ، بصير.

وأما مناسبة « العفو الغفور » ، أي : أجعل أذيتكم[1] سبب عفو ومغفرة له ولأصحابه ، فيكون ذلك زيادة نكاية للمشركين .

سـورة المؤمنون ﴿ ٢٣ ﴾

قوله عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَـٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴾ (٢٣ : ١٢ ، ١٣) .

فيه سؤالان :

الأول : أن النطفة عند العرب : الماءُ القليل . والمراد بالقرار : الرحم ، بلا خلاف . وظاهر الآية : أنه إنما جعل نطفة في الرحم . وليس كذلك ، لأنه نطفة قبل ذلك .

الثاني : أن جعل ها هنا بمعنى صيَّر . والمراد بالإنسان ها هنا آدم ، والمجعول نسله . وهو من باب[2] حذف المضاف . والجعل يقتضي أن يكون لنا ذات[3] على حالة فغير

---

(١) ق : « ذنبكم » .
(٢) في الأصل : لعالي . والصواب من «م» ١٤٦ ب ، و «ق» .
(٣) في الأصل : « لنا داد » . وفي « ق» . لقاذاب . والتصويب من «م» ١٤٦ ب .

حالتها بحالة أُخرى[1] ، كقولك : جعلت عبدي[2] يخاف . والذات ثابتة[3] والنسل لا[4] وجود له قبل النطفة ، فكيف يصدق الجعل .

والجواب عن الأَول : أَن « في قرار » ليس متعلقاً بـ «جعلنا» . بل بصفة[5] النطفة ، تقديره : كائنة في قرار مكين . والجعل[6] متعلق بنفس « نطفة » مع قطع النظر عن القرار .

وعن الثاني : أَنَّه سمى الدم نسلاً باعتبار ما يؤول [اليه][7] .

قوله عز وجل :﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾(٢٣ :١٤) .

كذلك :﴿ أَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ (٩٥ : ٨) و ﴿أَرْحَمُ الرَّاحِمِيْنَ ﴾ (٧ : ١٥١). ونحو ذلك .

---

(١) الجملة : على حالة ، الخ وردت هكذا في الثلاثة . والركاكة فيها ظاهر. والمقصود منها : ان كانت لنا ذات قبل جعل النطفة في حالة مختلفة من حالة النطفة ، هذا هو مقتضى تعبير « جعلنا النطفة » .

(٢) ضبطه في الأصل : « عندي » . والصواب في «ق» و «م» ١٤٧ أ .

(٣) في الأصل : ماثة . والصواب في «ق» و «م» ١٤٧ أ .

(٤) في الأصل : الا . والتصويب من «ق» و «م» ١٤٧ أ .

(٥) في الأصل : نصفه نطفة . والتصويب من «ق» و «م» ١٤٧ أ .

(٦) في الأصل : فالجعل . والتصويب من «ق» و «م» ١٤٧ أ .

(٧) من «ق» و «م» ١٤٧ أ .

فيه إشكال ، لأن أفعل لا[1] يضاف إلاَّ إلى جنسه، وها هنا ليس كذلك ، لأن الخلق من الله بمعنى الإيجاد[2] ، ومن غيره بمعنى الكسب ، وهما متغايران . والرحمة من الله إن حملت على الإرادة صح المعنى ، لأنه يصير أكثر إرادة من سائر المريدين ، وإن جعلت من مجاز التشبيه : وهو ، أن معاملته تشبه معاملة الراحم صح المعنى ايضا لان ذلك مشترك بينه وبين عباده ، وإن أريد به إيجاد فعل الرحمة كان مشكلاً إذ لا موجود إلا الله عز وجل .

وأجاب السيف الآمدي[3] عن هذا ، بأن « معناه : أعظم من يسمى بهذا الاسم » ، وهذا مشكل ، لأنه حصل[4] التفاضل في غير ما وقع [اللفظ][5] بإزائه ، وهذا يساعد المعتزلة ويصح هذا على مذهبهم ، لأن الفاعلين عندهم كثيرون [6] .

قوله عز وجل : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟

---

(١) في الأصل : « إلا يضاف لا » وهو ظاهر السهو .
(٢) ضبطه في الأصل خطأ : الاتحاد .
(٣) هو سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد الآمدي ، فقيه ، متكلم أصولي شهير ، توفي سنة ٦٣١ هـ . وكان سيف الدين أستاذاً للمؤلف . انظر « حياته العلمية » في كتابنا السالف الذكر بالانجليزية . وانظر ترجمة الآمدي في طبقات الشافعية للسبكي : ٥ / ١٢٩ - ١٣٠ والمراجع المذكورة عنه في الفصل الآنف ذكره .
(٤) ق : جعل .
(٥) من «م» ١٤٧ أ ، و «ق» وفي هذا الأخير : « وقع اللفظ بإزائه » .
(٦) لم يرد الجواب على هذا الإشكال في أي من المخطوطات الثلاثة . ولا تعرض له صاحب « كشف الآيات » (مخطوط «د») .

صَٰلِحًا [1] ﴿إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾ [2] (٢٣ : ٥١ ، ٥٢) . فيه أسئلة .

الأول : كيف يقال للرسل : ﴿كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟﴾ والطلب لا يتعلق إلا بمستقبل . والرسل قد انقضى زمانهم ومضى .

الثاني : لم فتحت « أن » ، وهي في صَدْر الكلام[3] .

الثالث : ما نصب « أُمة » وهي ليست مشتقة حتى تكون حالاً .

والجواب عن الأول : أن المراد بالرسل: الرسول[4] . والعرب تستعمل الجمع في المفرد[5] . قال : «فإن شئت حرمت النساء سواكم » .

وقيل المراد الرسل الماضية ، وهذا الخطاب حكاية حال مضت[6] .

---

(١) في الأصل بعد هذا « إلى قوله : فاتقون » وأنا أثبت الآ يتين بتمامهما ، إذ هو يفسر بعض الكلمات منهما .

(٢) في «ق» : « فاعبدون » . وهو السهو . من آية في سورة الأنبياء (٢١ : ٩٢) .

(٣) هذا السؤال على أساس قراءة « أنَّ » ، وإلا فالقراءة المشهورة المضبوطة في المصاحف بالكسر «إنَّ » .

(٤) انظر أقوال المفسرين في هذا المعنى في تفسير القرطبي : ١٢٨/١٢ .

(٥) في الأصل : « المنفرد » . والتصويب من «ق» .

(٦) فضله الزمخشري ، الكشاف : ٢٩٢/٢ ، وكذا القرطبي : ١٢٩/١٢ .

وعن الثاني : أنها فتحت إمّا عطفاً على معمول « عليم »[1] وإما أن يضمر قبلها « اتقوني » يدل عليه ما بعدها[2] ، لأنها لا يعمل فيها ما بعدها . ويكون مفعولاً من أجله ، أي : من أجل أن أمتكم واحدة لا نظير لها اتقوني .

وعن الثالث : انها انتصبت توطئة للحال ، والحال « واحدة » على التحقيق ، كما جاءَ « كتاباً . . . . . مُصَدِّقاً[3] » توطئة « لِمصَدِّقاً » .

قوله عز وجل :﴿ قَدْ كَانَتْ ءَايَتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ تَنكِصُونَ ﴾ (٢٣ : ٦٦) .

يقال : نكص على عقبه . إذا رجع مِنَ الطريق التي جاءَ منها ، فلا يصح التشبيه إلا إذا آمن الكفار ثم كفروا ، حتى يعودوا راجعين . لكنَّ الكفار لم يزالوا كفاراً قبل الآية وبعدها فما معنى نكوصهم ؟

والجواب : أن أبا جهل وأبا طالب ، وعقبة ، وجماعة

---

(١) في الأصل : « المعمول عليه » . وفي «م» ١٤٧ ب على معمول عليه في عليم . والذي أثبتناه من «ق » .
ومعناه أنها معطوفة على « بما تعملون » ـ الذي هو معمول « عليم » . والتقدير : «إني عليم بما تعملون ، وان . . » وهذا هو رأي الخليل انظر تفسير القرطبي : ١٢٩/١٢ .

(٢) أي « فاتقون » في نهاية الآية .
وهو رأي سيبويه ، انظر تفسير القرطبي : ١٢٩/١٢ .

(٣) سورة الأحقاف ٤٦ : ٣٠ . وأولها : قالُوْا يا قَوْمَنَآ إنَّا سَمِعْنَا .

منهم آمنوا بألسنتهم وقلوبهم ثم لم يلتزموا أحكام الإسلام ولم يعترفوا بألسنتهم بعد ذلك[1] ، فهم راجعون عن الاعتراف ، وناكصون منه . ونسبة النكوص إلى الجميع من باب نسبة فعل الواحد إلى الجماعة . .

سورة النور ﴿٢٤﴾

قوله عز وجل : ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ * إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (٢٤ : ٤ ، ٥) .

اشترط [في][2] خروجهم من وصف الفسق الإصلاح بعد التوبة ، مع أنه يغفر لهم بمجرد التوبة بالإجماع وهم يَخْرجُون من الفسق بها .

والجواب : أن المراد خروجهم من الفسق في الحكم الظاهر لنا ، لا في نفس الأمر ، فهم يخرجون من الفسق في نفس الأمر بالتوبة . ولا يمكننا نحن أن نتحقق ذلك منهم ونقبل شهادتهم حتى يظهر أثر ذلك عليهم من مباعدتهم[3] لما

---

(١) هذا تأويل غريب ، لأن من المعروف أنه لم يؤمن أحد من هؤلاء الثلاثة ، لا بالقلب ولا باللسان ، بل عداوة أبي جهل وعقبة بن أبي معيط للإسلام وللنبي عليه السلام شخصياً معروفة . وأما أبو طالب فكان مؤمناً بقلبه إذ حمى الرسول من أعداء الدعوة الإسلامية من كفار قريش ، ولكنه أيضاً مع رغبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلحاحه لم يؤمن بلسانه . انظر السيرة النبوية لابن هشام (تحقيق مصطفى السقا وغيره) ٤١٨/١ .
ولم يذكر الواحدي في كتابه أسْباب النزول هذا التأويل ، ولا تعرض للآية بتاتاً .

(٢) من «ق» و «م» ١٤٧ ب . (٣) ق : إبعادهم .

كانوا عليه ، وتمسكهم بالخير ، كل واحد حسب حاله ، وخبثه[1] ومكره في الرياءِ[2] والمداهنة .

قوله عز وجل : ﴿فَإِذْ[3] لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ (٢٤ : ١٣) .

والآية نزلت في شأن الإفك ، وهم كاذبون عند الله ، سواءٌ أتوا بهم أو لم يأْتوا . فكيف علق[4] ، والمعلق على الشرط ينتفي عند انتفائه ، وكذبهم[5] واجب التحقق ، فلا ينتفي .

والجواب : أن معنى « عند الله » أي : في حكم الله ، كما تقول : هذا عند الشافعي ومالك وأبي حنيفة حلال ، ولا شك أنهم لو أتوا بالبينة المعتبرة كان حكم الله أنهم صادقون .

قوله عز وجل :﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ[6] عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ . . (٢٤ : ٣٣) .

لا يصح أن يكون الإكراه لأجل الابتغاءِ ، لأن الابتغاءَ حاصل قبل الإكراه ، وتحصيل الحاصل محال . لأنه لو لم

---

(١) في الأصل : « حته أو » . والضبط من «ق» و «م» ١٤٧ ب .
(٢) ق : الربا .
(٣) في الأصل فإنّ : والتصويب من القرآن . وردت صحيحة في « ق » .
(٤) ق : علقه .
(٥) ق : هذا .
(٦) في الأصل : «نساءكم» . والتصويب من القرآن .

يطلب عرض الحياة الدنيا ما أكره ، فلو قال : « لتأْخذوا » كان يستقيم .

والجواب : أنه عبر بالابتغاءِ عن المبغي وهو الأخذ .

قوله عز وجل : ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ ﴾[1] . . . (٢٤ : ٣٦)

العامل في المجرور ، قيل : « كمشكاة[2] كائنة في بيوت » فتكون صفة لمشكاة تتوقد في بيوت . وفائدة إدخال المساجد في المثل ، أنها أفضل البقاع فيكون المصباح في المسجد [مما[3]] يزيد في شرفه . فيحسن التشبيه[4] به .

قوله عز وجل : ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَـٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ . . . (٢٤ : ٣٧)

قيل : البيع للمقيم ، والتجارة للمسافر . وقيل : المسافر والمقيم سيان ، لكن التجارة هي بيع يقترن به قصد الربح ، وقد يبيع[5] الإنسان ما لا يقصد به الربح ، فالبيع أعم .

---

(١) في الأصل : و «م» ١٤٨ أ . ذكرت هذه الآية قبل اللاحقة (٣٥) وصححت الترتيب من القرآن .

(٢) من الآية السابقة (٣٥) : مثل نوره كمشكاة فيها مصباح . . . الخ .

(٣) من «ق» و «م» ١٤٨ أ .

(٤) في الأصل : « التشبه به » . والتصويب من «ق» و «م» ١٤٨ أ .

(٥) في الاصل : « ينتفع » . والتصويب من «ق» و «م» ١٤٨ أ .

وها هنا سؤال ، وهو أن عادة العرب يؤخرون في مدحهم الأمدح ، وها هنا ليس كذلك ، لأن البيع الذي فيه قصد الربح يلهي[1] أكثر من البيع الذي ليس كذلك . فالمدح به يكون أعظم ، فينبغي أن يؤخر ، لكنه قدم فيكون مشكلاً .

والجواب : ان البيع عنده يحصل الربح والفوائد[2]، فيكون أشد إلهاءاً ، فيكون التمدح به أمدح ، فوجب أن يؤخر .

سورة الفرقان ﴿ ٢٥ ﴾

قوله عز وجل : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ[3] لِقَآءَنَا ﴾ . . . (٢٥ : ٢١) معناه : لا يخافون لِقَاءَنا .

قال الفراءُ : لا يستعمل الرجاءُ بمعنى الخوف إلاَّ في النفي . وقال غيره : يستعمل مطلقاً ، والاستقراءُ يمنعه . والدال على المجاز ها هنا أنهم ما عملوا خيراً حتى يرجوا عليه خيراً فلا يحسن ذمهم بنفي مسبب انتفى سببه . ولأنهم[4] عملوا القبيح ،

---

(١) في الأصل : « يلهى عن أكثر » . والصواب في «ق» و «م» ١٤٨ أ .

(٢) قد تقدم للمؤلف في فوائد سورة البقرة صفحة ٧٨ عند قوله تعالى « فما ربحت تجارتهم » أن التجارة ليس معناها في اللغة البيع والشراء استرباحاً ، بل معناها الشراء للاسترباح ، وعندئذ يزول الإشكال لأن البيع هو الذي تتحقق به غاية التجارة ، لأنها بهذا المعنى تمهيد للربح ، أما الربح الحقيقي فيحصل بالبيع بعد التجارة التي هي الشراء .

(٣) قال الزمخشري (٢/ ٣٢٥) الرجاء في لغة التهامة الخوف وبه فسر قوله تعالى : « لا ترجون لله وقارا » (٧١ : ١٢) .

(٤) في الأصل : « ولكنهم » . والتصويب من «م» ١٤٨ ب .

وهو سبب الخوف فحسن ذمهم ، بنفي مسبب لم ينتف سببه بل هو متحقق ، وشأن العقلاءِ أنه إذا تحقق سبب توقع مسببه ، فلما لم يتوقعوه خرجوا عن حيز العقلاءِ .

قوله عز وجل : ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ (٢٥ : ٥٧) .

المستثنى منه ، ما هو ؟

والجواب : أن الاستثناء منقطع ، وهذا بخلاف قولنا : لا أقول لك شراً إلا أن تشتمني[1] . فإن معناه : لا أقول لك في وقت من الأوقات شراً إلا في وقت شتمك إياي[2] ، ولا بسببٍ من الأسباب إلا بسبب أن تشتمني . ويسمونه الاستثناء من اعم العام .

سـورة الشعـراء ﴿ ٢٦ ﴾

قوله عز وجل : ﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْـَٔاخَرِينَ﴾ (٢٦ : ٦٤)

أزلف ، معناه : قرب . ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً﴾[3] أي : قريباً ، إلا أن السلف حملوا ﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْـَٔاخَرِينَ ﴾ على معنى

---

(١) ق : تشتهي .
(٢) ق : في وقت ان تشتهي .
(٣) سورة الملك ٦٧ : ٢٧ .

جمعناهم . لأن جمع الشيء هو تقريب بعضه[1] من بعض . والمعنى يدل على الجمع ، لأن الواقع أنهم جمعوا في بطن البحر لا أنهم قربوا من البحر[2] . إذ المراد[3] بـ « ثَمَّ » بطن البحر .

قوله عز وجل :﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ . ﴿فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (٢٦ : ٢٠١ : ٢٠٢) .

فيه إشكال ، لأنهم إذا رأوه فكيف[4] يأتِيهم بغتة بعد ذلك ، لأنَّ الفاءَ تدل على التعقيب[5] .

قوله عز وجل :﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ (٢٦ :٢١٤)

لما نزلت هذه الآية خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا صباحاه ! يا بني فلان ؟ يا بني فلان ؟ حتى اجتمعوا . فقال : « أرأيتم لو أنذرتكم عدواً بسفح الجبل أكنتم مصدقي » ؟ قالوا : « ما جربنا عليك من كذب » . فقال : « إني نذير لكم بين يدي عذاب شديد » . فقال أبو لَهَب : تباً لك ، ألهذا دعوتنا ؟ ! فنزلت :﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾[6] (١١١ : ١)

---

(١) ق : الشيء بعضه . . . الخ .
(٢) الموضوع هو خروج بني إسرائيل من مصر .
(٣) في الأصل : المرا .
(٤) ق : كيف .
(٥) انظر الجواب في الملحق ٢ (الإشكال السادس عشر) .
(٦) انظر الحديث في البخاري ، كتاب التفسير (سورة الشعراء) ج ٦ ص ١٤٠ (طبعة دار الشعب القاهرة) والدر المنثور للسيوطي : ٥ / ٩٦ .

وقوله عليه السلام :يا صباحاه!على عادة العرب عند إنذار قومها العدو ، لأنهم يقولون : « يا صباح الشر احضر » ليدل بالنداءِ على حضوره ، لأنه لا يُنادىٰ بـ « يا » إلا الحاضر وورد في الصحيح أنه عليه السلام مثل نفسه بمن أنذر قومه العدو ، فقال لهم : « إني أنا النذير العريَان[1] » أي : الذي عراه العدو[2] قبل أن يأتي ، وما أخبر إلا عن معاينة .

سورة النمل ﴿ ٢٧ ﴾

قوله تعالى : . . . ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ ﴾ . . . (٢٧ : ٤٠)

قال النحاة : إن خبر المبتدأ إذا كان ظرفاً أو مجروراً لزم حذف الخبر الذي هو الاستقرار[3] اينقض ذلك عليهم بقوله عز وجل : ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ ﴾ إذ مفعولا[4] « رأى » مبتدأ وخبر .

والجواب : أن الذي ظهر غير الذي نحن نقدر ، لأنّا نقدر مطلق الكون والاستقرار الذي هو عام .

---

(١) صحيح مسلم ، كتاب الفضائل ، الباب ٦ . الحديث رقم ٢٢٨٣ (في طبعة فؤاد عبد الباقي) .

(٢) المعروف أن النذير العريان هو الربيئة الذي يحسّ بالعدو وهو بعيد عن قومه فيتعرى ويلوح لهم بثيابه لينذرهم به .

(٣) في الأصل الاستقرا » . وكذا في «ق» وهو ظاهر الخطأ .

(٤) ق : مفعولي .

فائدة : أُشكل على السلف رضي الله عنهم قوله تعالى : ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا ﴾ (٢٧ : ٨٩) من جهة أنه يلزم أن يكون ثواب الجنة الجسماني[١] خيراً من الإيمان ، وليس كذلك . فإن الإيمان مخلص من العذاب السرمدي الشديد الأليم الذي لا يصفه الواصفون ، وهذا لا يعادله[٢] شيء مما في الجنة .

والجواب : أن الإيمان يجازى عليه بالمعارف الربانية التي هي أعظم منه لا باللذة الجسمانية[٣] ، فاندفع الإشكال .

سورة القصص ﴿ ٢٨ ﴾

الفرق[٤] بين لام الصيرورة كما في قوله تعالى : ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ . (٢٨ : ٨) ولام التعليل كما في قوله : ﴿ لِّنُحْيِۦَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ﴾[٥] ، أنَّ لام التعليل تدخل على ما هو غرض لفاعل الفعل ، ويكون مترتباً[٦] على الفعل ، وليس في لام الصيرورة إلا الترتيب فقط .

قال ابن فورك[٧] عن الأشعري : كل لام نسبها الله عز وجل

---

(١) في الأصل : « الجثماني » والصواب في «م» ١٤٩ أ .
(٢) في الأصل : لا نعاذ له . والصواب في «م» ١٤٦ أ .
(٣) في الأصل : « الجثمانية » . والصواب في «م» ١٤٩ أ .
(٤) في الأصل : « ما الفرق » والتصويب من «م» ١٤٩ أ و «ق » .
(٥) سورة الفرقان ٢٥ : ٤٩ .
(٦) في الأصل : «مرتبا » . والتصويب من «ق» و «م» ١٤٩ أ .
(٧) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك ، أحد كبار فقهاء الشافعية ، ومتكلمي الأشاعرة ، توفي سنة ٦٠٤ (١٠١٥ م) . انظر ترجمته في ابن خلكان : ١/٦٣٧ . طبقات السبكي : ٣/٥٢ ـ ٥٥ .

لنفسه فهي للعاقبة والصيرورة دون التعليل ، لاستحالة الغرض . فكأَنَّ المخبر في لام الصيرورة قال : فعلت هذا بعد هذا ، لا أنه غرض لي .

وما قاله الشيخ أبو الحسن* مشكل، لِقولِـه عز وجل : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ﴾[1] ،وقوله: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ ﴾[2] فقد صرح فيه بالتعليل ، ولا مانع من ذلك ، إذ هو على وجه التفضُّل .

قوله عز وجل : . . . ﴿ فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِـَٔايَـٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَـٰلِبُونَ ﴾ (٢٨ : ٣٥)

الأَحسن أَن يكون الوقف على «إليكما»، لأَن إضافة الغلبة[3] إلى الآيات أَوْلى من إضافة عدم الوصول إليهما ، لأَن المراد بالآيات ، العصا[4] وصفاتُها[5] ، وقد غلبوا بها السحرة ، ولم يمنع عنهم فرعون .

سؤال : يلزم أَن يقدم خبر صلة الأَلف واللام في « الغالبين » عليه .

(*) هو الإمام أبو الحسن الأشعري، مؤسس المذهب الأشعري المتوفى في عام ٣٣٠ هـ ، ترجمته في ابن خلكان ١ / ٣٢٦ ، وطبقات السبكي ٢ / ٢٤٥ .

(١) سورة الحشر ٥٩ : ٧ .

(٢) سورة الفتح ٤٨ : ١ ، ٢ .

(٣) في الأصل : العلنه .

(٤) في الأصل : « العصب » والتصويب من «ق» و «م» ١٤٩ ب .

(٥) موضوع الآية قصة موسى عليه السلام وهارون مع فرعون .

الجواب : أنهم قد قالوا [في[1]] قوله عز وجل ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [2] إنّ « فيه » معمول للزاهدين . واجابوا عن هذا السؤال ، بأن الألف واللام ليست موصولة ها هنا ، وكذلك الألف واللام في « الزانية والزاني »[3] مذهب [سيبويه : « انه ليست موصولاً » وكذلك قال في الجواب عن دخول الفاءِ في خبره[4]] تقدير الكلام : فيما يتلى[5] عليكم . فجعله مبتدأ خبر مقدم . فكذلك نقول في هذه المسألة ، وتكون الألف واللام كالداخلة على الرجل[6] .

قوله عز وجل : ﴿رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغْوَيْنَآ أَغْوَيْنَٰهُمْ كَمَا غَوَيْنَا﴾ (٢٨ : ٦٣) .

كيف يصح التشبيه بين إغوائهم وغيّهم ؟ لأن الإغواءَ هو السبب في الغيّ ، والغيّ هو الضلال ، والسبب مخالف للمسبب .

الجواب : أن معنى الكلام : أغويناهم فغووا مثل غيّنا .

سؤال : ما فائدة التشبيه ؟

الجواب : قال المفسرون : القائل بهذا هم الشياطين ،

---

(١) من «ق» .
(٢) سورة يوسف ١٢ : ٢٠ .
(٣) سورة النور ٢٤ : ٢ .
(٤) من «ق» و «م» ١٤٩ ب .
(٥) ق : « مما يبتلى » . م ١٤٩ ب : « فما يتلى » . وفي الأصل : مما بتلى
(٦) في الأصل و «ق» : « الرجال » والترجيح من «م» ١٤٩ ب .

وغيّ الشياطين كان بإرادتهم ، لا أن أحداً أجبرهم على ذلك . فهم يقولون : كان غيّ هؤلاءِ بإرادتهم لا أنَّا قهرناهم على ذلك ففائدة التشبيه تمهيد عذر المغوي . كما قال إبليس : ﴿ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِى ﴾ (١) .

سورة العنكبوت (٢) ﴿ ٢٩ ﴾

قوله عز وجل :﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾. . (٢٩ : ١٢) . ما معنى هذا الكلام ؟

والجواب : أن هـذا أمر بمعنى الخبر ، كما أن الخبر يكون بمعنى الأمر(٣) . وهو آكد من الخبر لما في الأمر من طلب المأمور به(٤) .

سورة الروم ﴿ ٣٠ ﴾

قوله عز وجل : ﴿ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَا۟ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ . . (٣٠ : ٣٩)

وقوله تعالى :﴿ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ (٢ : ٢٧٣) .

---

(١) سورة إبراهيم ١٤ : ٢٢ .

(٢) بدأ الكاتب من هنا إلى نهاية القرآن يهمل كتابة أسماء السور ، ويترك مكانها فراغاً ، وبعد إثباتي أسماء السور وجدت أنها مكتوبة في مخطوط «م» .

(٣) العبارة : «وهو آكد من الخبر لما في الأمر» سقطت في «ق» .

(٤) م ١٥٠ أ : المأمور .

والإلحاف : شدة السؤال . والمراد أنهم لا يسألون إلحافاً ولا غير إلحاف ، وكذلك في الآية المتقدمة أن الأجر لا يثبت البتة . وإذا كان المراد[1] في الآيتين ما ذكر فلم نفى ما هو أخص منه ، الذي لا يلزم من نفيه نفيه . وكذلك[2] قوله عز وجل : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ (٤١ : ٤٦) .

قوله عز وجل :﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ﴾ (٣٠ : ٤٧) فيه إشكال من جهتين :

أحدهما : أن « من » ها هنا لا تفيد إلا الزيادة في التأكيد وسيبويه لا يرى بزيادتها في الموجب .

الثاني : أن من المعلوم أن الرسل كلهم كانوا قبله . فما الفائدة في « قبلك » . والفائدة بالمعلوم على خلاف الاستعمال[3] .

والجواب : أما « من » فينبغي أن يلتزم فيها ها هنا[4] مذهب الأخفش[5] في كونها تزاد[6] في الموجب للتأكيد كما في النهي . وكذلك : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [7] والحين لا

---

(١) «د» : الامر .

(٢) من هنا إلى « للعبيد » سقطت في «د» والآية من سورة فصلت ٤١ : ٤٦ وانظر الجواب في الملحق ٢ (الإشكال السابع عشر) .

(٣) أي ليس من الاستعمال البلاغي الإفادة بأمر معلوم .

(٤) العبارة من هنا إلى « في الموجب » سقطت في «ق» .

(٥) انظر الهامش السابق عليه .

(٦) في الأصل : « لا تزال » . والتصويب من «م» ١٥٠ أ .

(٧) سورة الإنسان (أو الدهر) ٧٦ : ١

يكون إلا من الدهر . فليست مُبَيِّنة للجنس ، فتكون زائدة في الإيجاب .

وأما « قبل » فلرفع[1] المجاز البعيد [2].

سـورة السـجدة ﴿ ٣٢ ﴾

قوله عز وجل : ﴿ مَالَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ ﴾ . . (٣٢ : ٤) . . ما فائدة « من دونه » ، ومعلوم أن الشفيع لا يكون إلاَّ غيره ؟

والجواب : لو لم يأت « بدونه » لدخل التخصيص في قوله : « من وليّ » لأن الله يلي أمورهم في الدنيا والآخرة . فتكون الآية مخصوصة به ، ولما أتى « بدونه » انتفى التخصيص .

فائدة : ورد في يوم القيامة أنه ألف سنة لقوله : « فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ (٣٢ : ٥) ، وفي آية أخرى : ﴿ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [3] ، فما الجمع بينهما ؟ .

والجواب : أن الزمان يطول بحسب الشدائد الواقعة[4] فيه فيطول على قوم ويقصر على قوم . وقيل : يقضي الله عز

---

(١) في الأصل : «فلوقع » . والتصويب من «ق» و «م» ١٥٠ أ .
(٢) في الأصل : « المغد » والضبط من «ق» و «م» ١٥٠ أ .
(٣) سورة المعارج ٧٠ : ٤ .
(٤) في الأصل : « الوقائع الشدائد الواقعة فيه » . والصواب في «ق» و «م» ١٥٠ أ .

وجل قضاءً لو قضاه غيره احتاج إلى خمسين ألف سنة . وقد ورد في الحديث : يفصل أهل الجنة إلى الجنة، وأهل النار إلى النار مثل ما بين صلاتين[1] هذا معنى الحديث ، وهذا يدل على حمل هذه الآيات على خلاف ظاهرها .

سورة الاحزاب ﴿٣٣﴾

البشارة في قوله عز وجل[2] : ﴿ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴾ (٣٣ : ٣٠) يخالف البشارة في قوله عز وجل :﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى ﴾ . . إلى قوله : ﴿ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ (٦٤ : ٧) .

٤

لأن المراد بها في الآية الثانية استصغار البعثة[3] بالنسبة إلى قدرته ، لأنهم استعظموه فحسن الاستصغار . وهذا لا يحسن في الآية الأولى ، لأن أحدا ما استعظم عذاب امرأة منهن حتى يخبر تعالى أن قدرته لا تصغر عن ذلك . بل المراد من ذلك التنبيه على أن هذا المذنب لا يعظم تعذيبه عند المعذب ، بخلاف غيره . لأن الجاني على قسمين : إن عظمت جنايته فإنه لا يتردد في تعذيبه ، وإن صغرت كان عند

---

(١) الحديث .
(٢) لم تذكر هذه الآية و تفسيرها في «ق» .
(٣) في الأصل : « استصغارا لنعته » والتصويب من «م» ١٥٠ ب .

المعذب في تعذيبه وقفة[1] ، ويعظم ذلك عنده ، فهو سبحانه أراد أن يعلمهم أن هذا الجاني عنده ممن لا يعظم تعذيبه عليه ، بل هو في غاية الحقارة ، واليسارة[2] . فينبغي أن ينزل على هذين المعنيين[3] ما ورد منهما في كتاب الله تعالى .

قوله عز وجل : ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ ﴾. . (٣٣ : ٣٢) .

قال أبو علي : لا يمكن أن يكون « لستن كأحد من النساءِ » جواباً للشرط ، لأن « ليس » لنفي الحال ، والشرط للاستقبال ، والمشروط مترتب على الشرط ومتأخر عنه و[4]الحال لا يمكن أن يكون مترتباً ولا متأخراً عن الاستقبال ، فيجب أن يكون الجواب[5] : « فلا تخضعن بالقول » .

سورة سبأ ﴿ ٣٤ ﴾

قوله عز وجل :﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾(٣٤ : ١٤) .

---

(١) «م» ١٥٠ ب : وفقه .
(٢) في الأصل : النسارة .
(٣) في الأصل : لمعنيين .
(٤) في الأصل : « في الحال » والتصويب من «ق» .
(٥) في الأصل و «ق» : « الجواب هو » والاختيار من «م» ١٥٠ ب .

فاعل : « تبينت » ليس « الجن » . بل الجن مبتدأ ، و« أَنْ لو كانوا » خبره ، والجملة مفسرة لضمير الشأْن في « تبينت » . إذ لولا[1] ذلك لكان معنى الكلام : « لما مات سليمان عليه السلام وخرّ ،ظهرَ لهم أَنهم لا يعلمون الغيب . وعلمهم بعدم علمهم الغيب لا يتوقف على هذا . بل المعنى . تبينت القصة ، ما هي القصة ؟ هي ـ كما قال عز وجل ـ لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين .

قوله عز وجل: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ (٣٤ :١٧)

[مشكل ، لأَن الكافر والمؤمن يجازيان بأَعمالهم .

الجواب : المراد لا يجازى بكل عمله السيِّء إِلا الكفور[2]] أَما المؤمن ، فقد أَخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بأن الصلوات الخمس ، والجمعة إِلى الجمعة كفارات لما بينهن ما لم يغش الكبائر[3] » . وقد دل الكتاب العزيز على أَن اجتناب الكبائر يكفر الصغائر .

---

(١) في الأصل : «لو» . والصواب في «ق» و «م» ١٥١ أ .
(٢) من «ق» . والعبارة في «م» ١٥١ باختلاف يسير : « المؤمن والكافر مجازان بأعمالهما ، فما معنى الآية ؟ والجواب لا يجازى » . . الخ .
(٣) الحديث في صحيح مسلم ، كتاب الطهارة ، باب ١٤ ، وفي سنن ابن ماجة ، رقم الحديث ٥٩٨ (طبعة فؤاد عبد الباقي) .
ونقل الحديث في «ق» باختلاف : « إن الصلاتين يكفران ما بينهما وإن الجمعتين يكفران ما بينهما » . سقطت العبارة من هنا إلى «على» في (ق) .

هذا في حق المؤمن ، وأما الكافر فنادر التحقق[1] ، لأنه الذي اتصف بفرد واحد من أفراد الكفر . ولم يتكرر[2] كفره حتى يصدق عليه[3] كفور . فلما[4] ندر لم يعتبر .

سورة يس ﴿ ٣٦ ﴾

الذي وقع في الكتاب العزيز احتجاجاً للكفار وإثباتاً[5] لنبوة النبي عليه السلام يشكل ، لأنهم ينكرونه ، فضلاً عن أن يعترفوا بكونه حجة ، نحو قوله تعالى : ﴿يسٓ﴾ ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ (٣٦ : ١ ، ٢ ، ٣) وقوله: ﴿حمٓ﴾ ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[6].

والجواب : أن هذه الأشياءَ ليست حججاً[7] ، بل القسم موضوع في لسان العرب لتأكيد المقسم عليه والاهتمام به ، وتعظيم المقسم به . فإن قيل قد جعله الشرع حجة في المحاكمات . قلنا : بل هو مرجح ، لأن الحالف [8] ذمته برئت[9] بالأصل ، فيؤَكدها به وكيف يكون حجة ، والحجة

---

(١) ق : فبادر التحقيق .
(٢) ق : لم يتكثر .
(٣) سقطت في «ق» .
(٤) في الأصل : فلم . والصواب في «ق» و «م» ١٥١ أ .
(٥) في الأصل : أنابا .
(٦) سورة الزخرف ٤٣ : ١ ، ٢ ، ٣ .
(٧) ق : احجاجا ـ ق : قسم .
(٨) في الأصل : انحالف . والصواب في «ق» .
(٩) في الأصل : «بِرَبِّه» . والتصويب من «ق» و «م» ١٥١ أ .

إما برهانية ، أو إلزامية ، ولا واحدة منهما .

قوله عز وجل[1] : ... ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ ... (٣٦ : ٤٠)

فيه إشكال ، لأن الليل سابق النهار ، والليلة قبل اليوم بإجماع .

والجواب : أن قوله تعالى : ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ﴾ (٣٦ : ٤٠) معناه تدرك القمر في سلطانه ، وهو الليل ، أي لا تجيء الشمس في أثناء الليل ، فقوله بعد هذا : « ولا الليل سابق النهار » ، أي لا يأتي الليل في بعض سلطان الشمس ، وهو النهار . وبين الجملتين مقابلة[2] .

فإن قيل : قوله : ﴿ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ ﴾[3] مشكل على هذا ، لأن الإيلاج هو إدخال الشيء ، وهذا البحث ينافيه .

والجواب : أن معنى الآية على المشهور : أن الله يزيد في الليل في زمن الشتاءِ مقداراً من النهار ، ويزيد في النهار في الصيف مقداراً من الليل . وتقدير الآية : يولج بعض مقدار الليل في النهار وبعض مقدار النهار في الليل .

---

(١) ترك في الأصل فراغ لهذه العبارة المعهودة . والتكملة من «م» ١٥١ أ .
(٢) « المقابلة » من المحسنات البديعية ، كما يعبرون به في علم البديع .
(٣) سورة لقمان ٣١ : ٢٩ .

وعلى غير المشهور يكون المعنى : يجعل اللّيل في المكان الذي كان فيه النهار ، ويجعل النهار في المكان الذي كان[1] فيه الليل . [وما من بقعة من بقاع الأرض إلاَّ وهي كذلك ، تارة يكون فيها الليل[2]] وتارة يكون فيها النهار . وتقدير الكلام. : يولج النهار في مكان الليل ، ويولج الليل في مَكَان النهار .

سورة الصافات ﴿ ٣٧ ﴾

قوله عز وجل :﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴾ (٣٧ : ٦) .

الزينة لا تكون إلا بالنسبة إلينا ، وهي كلها غير ظاهرة لنا ، والآية عامة . وقال ابن عباس ، رضي الله عنه : خلق الله الكواكب لثلاثة أشياء : للزينة ، وللرجم، وللاهتداء كما في الآية أيضاً . فإن كان المراد ، الكواكب الظاهرة فهي على الأصح يرجم بها من زمان عيسى عليه السلام إلى الآن ، مع أنها تتفقد بالأرصاد فلم يفقد[3] منها شيء ، ولا هي ترجع إلى مواضعها وإلا[4] لرأيناها ، ولم نرها . وأيضاً أكثر الناس على أنها يرجم بها قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم .

---

(١) في الأصل : يكون فيها » والتصويب من «ق» و «م» ١٥١ ب .
(٢) من «ق» و «م» ١٥١ ب .
(٣) ق : فلم ينفقد . وفقده ومنه : إذا غاب .
(٤) في الأصل : « ولا » والصواب في «ق» و «م» ١٥١ أ .

وقيل : قبل مولده ، مع أَن أَهل التواريخ والأَرصاد القديمة يقولون[1] : لم يزل يرصد بها ، كيف الجمع بينهما ؟

والجواب : قول ابن عباس لم يصح [عنه][2] . والذي يرجم به شهب تخلق عند الرجم . وكذلك قال أَبو علي[3] في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَـٰهَا رُجُومًا ﴾[4] أَن « ها » عائدة إِلى[5] السماءِ . والتقدير : « وجعلنا شهبها » ، على حذف المضاف ، فصار الضمير للمضاف إِليه .

ولم يدل دليل على أَنها عند المبعث ولا المولد ، ولا زمان[6] عيسى ، بل الأَصح ما ذكره المؤرخون . كما روي أَن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للعرب : « ما كنتم تعدون هذا في الجاهلية ؟ » يعني رمي الشهب . قالوا : « كنا نقول[7] : يولد عظيم او[8] يفقد عظيم » ! وهو في الصحاح [9] .

---

(١) سقطت في «ق» .

(٢) من «ق» .

(٣) يعني الفارسي . وانظر الهامش السابق عليه .

(٤) سورة الملك ٦٧ : ٥ .

(٥) ق : على .

(٦) سقطت في «ق» .

(٧) سقطتا في «ق» .

(٨) في الأصل : «و» . والتصويب من «ق» . وجامع الترمذي .

(٩) في الأصل : الصحيح . والتصويب من «ق» و «م» ١٥١ ب .
الحديث في جامع الترمذي في حديث طويل انظر كتاب التفسير ، سورة سبأ . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ردا على قولهم : « فإنه لا يرمي به لموت أحد ولا لحياته » .

سورة صٓ ﴿ ٣٨ ﴾

قوله عز وجل : أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا . . . (٣٨ : ٥)

جعل لها خمسة محامل : تكون بمعنى التسمية ، والتصيير ، والخلق ، والإلقاء، ومقاربة الفعل ، والرسول عليه الصلاة والسلام لم يسم أصنامهم آلهة ، ولا جعلها إلهاً واحداً ، ولا قارب الآلهة إلهاً واحداً ، ولا صيّر آلهتهم إلهاً واحداً لأن التصيير يقتضي تثبت المصيَّر مع الحكم المصير إليه ، والأصنام لم تثبت مع هذا الحكم في الزمان الثاني ، وكذلك باقي المعاني مستحيلة في هذا المكان فعلى أي شيء تحمله ؟

والجواب : أنها بمعنى صيّر ، وفي الكلام حذف ، تقديره ، أجعل بدل عبادة الآلهة عبادة [1] إله واحد .

فائدة : يسمى العلماءُ الكلام الذي ظاهره أنه متصل بما قبله ، وفي نفس الأمر منفصل ،متصلاً[2]، كقوله عز وجل : ﴿ هَـٰذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِهِمْ ﴾ [3] . تقدير الكلام : يقول الزبانية لرؤساءِ الكفار : « هذا فوج مقتحم معكم » . فتقول الرؤساءُ : ﴿ لَا مَرْحَبًۢا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُوا۟ ٱلنَّارِ ﴾ (٣٨ :

---

(١) ق : إلهاً واحداً .

(٢) لعل هنا سقطا ، وتقديره « متصلا على تقدير الانفصال » .

(٣) سورة ص ٣٨ : ٥٩ .

٥٩) . وظاهر الكلام أنه كله من كلام الزبانية ، وليس كذلك .

قوله عـز وجل لإبليس :﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ (٣٨ : ٧٨) .

قال القشيري[١] في تفسيره : المراد : لعنتي ولعنة عبادي .

وأصل اللعن : الإبعاد ، لكن هو ها هنا مجاز[٢] . فهو من الله بمعنى الإبعاد عن الطاعة . ولذلك قال : « إلى يَوم الدين » ، إذْ هو منتهى الطاعة والعصيان . واللعن من العباد ، بمعنى الدعاءِ بالإبْـعادِ[٣] الذي هو سبب الإبعاد المجازي . فيكون من باب إطلاق اسم المسبب على السبب[٤] فقد استعمل اللفظ في مجازين من وجهين[٥] .

سؤال : هل[٦] إبليس مكلف في الحيـاة الدنيا حتى[٧]

---

(١) أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن المؤلف الصوفي المعروف ، توفي سنة ٤١٠ هـ . (١٠١٩ م) . له تفسيران : التيسير في علم التفسير ، ولطائف الإشارات بتفسير القرآن . وانظر ترجمته في ابن خلكان : ٢/١٥٥ ـ ١٥٢ .

(٢) في الأصل : «مجازي » . والتصويب من «ق» . (٣) ق : والابعاد .

(٤) في الأصل : « المسبِب على المسبَب » (كذا بالضبط) . وفي «ق»: « السبب على المسبب » والذي أثبتناه في «م» ١٥٢ أ . وهو الصواب الظاهر .

(٥) انظر في الموضوع كتاب المؤلف الإشارة إلى الإيجاز . . (ومجاز القرآن) بحث « التجوز بلفظ المسبب عن السبب » صفحة ٣٩ .

(٦) في الأصل : « هذا » . والتصويب من «ق» و «م» ١٥٢ أ .

(٧) في الأصل : « هل » . والتصويب من «ق» و «م» ١٥٢ أ .

ينقضي ذلك بيوم الدين ؟

سؤال آخر : مفهوم الآية يدل على أَنه ليس ملعوناً إِذا جاءَ يوم الدين ، فلم جيء بـ « إِلى » ؟

والجواب عن الأَول : أَنه مكلف ، لأَنه ذم على أَفعاله ، فيكون مكلفاً

وعن الثاني : أَن المفهوم غير مراد . وفائدة « إِلى » استمرار اللعن إِلى يوم الدين . إِذ لو لم يأْت بها لكان اللفظ مطلقاً .

سورة الزمر ﴿ ٣٩ ﴾

قوله عز وجل : ﴿لَوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ . . (٣٩ : ٤) .

فيه إِشكال ، لأَنه إِن أَراد الولد الحقيقي لا يصح أَن يكون « مما يخلق » ، وإِن أَراد من ينزل منزلة الولد في الإِكرام كما قالت اليهود : ﴿ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ﴾[1] . وكما قال عيسى عليه السلام : سأَذهب إِلى أَبي وأَبيكم لم يكن[2] فيه احتجاج على المشركين[3] .

---

(١) سورة المائدة ٥ : ١٨ .

(٢) ق : لم يكن .

(٣) انظر الجواب في الملحق ـ ٢ (الإِشكال الثامن عشر) .

قوله عز وجل :. . .﴿ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (٣٩ : ٧) .

وورد في آية أُخرى : « ثم ينبئكم[١] » . و« الفاءُ » للتعقيب ، و« ثم » للمهلة ، وهما متباينان ، فما معنى ذلك ؟

والجواب : ان اول ما يحاسب النبي صلى الله عليه وسلم وأُمته ثم الأُمم بعدهم[٢] ، فيحمل « الفاءُ » على أَول المحاسبين . ويكون من باب نسبة الفعل إِلى الجماعة إذا صدر عن بعضهم ، كقوله عز وجل : « وَقَتْلِهم الأَنبياءَ بِغَيْرِ حَقٍّ[٣] . ويحمل « ثم » على تمام الحساب .

فإن قيل حساب الأَولين متراخ عن[٤] البعث ، فكيف يحسن « الفاءُ » ؟ فيعود السؤال . قلنا : قد نص الشيخ أبو علي الفارسي في الإِيضاح[٥] على أَن « ثم » أَشد تراخياً[٦] من « الفاءِ » . فدل على أن الفاءَ لها تراخ[٧] ، وكذلك ذكر غيره

---

(١) سورة الأنعام ٦ : ٦٠ ضبطه في الأصل : « ننبئكم » . والتصويب من القرآن .
(٢) الحديث بهذا المعنى في سنن ابن ماجه ، كتاب الزهد ، باب ٢٤ (رقم الحديث : ٤٢٩٠ في طبعة فؤاد عبد الباقي) ويذكره المؤلف فيما بعد .
(٣) سورة النساء ٤ : ١٥٥ .
(٤) ق : على .
(٥) كتاب له في النحو ، انظر التعريف عنه في كتاب « أبو علي الفارسي » لعبد الفتاح الشلبي .
(٦) ق : تراخ . وهو خطأ . لأن «تراخيا » منصوب على التمييز . وهو في حالة النصب يكتب بالالف كقاضيا .
(٧) ق : التراخ .

من المتقدمين ، ولم يدع أنها للتعقيب إلا المتأخرون ، فيندفع السؤال .

قوله عز وجل : . . . ﴿ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا [1] لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِ ﴾ . . (٣٩ : ٨) .

كيف يصح هذا التعليل إذا لم يقصد باتخاذ الند [2] إلا الهداية إلى سبيله . لقوله : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ (٣٩ : ٣) .

الجواب : أنَّ سبيل اللهِ هو التوحيد ، وهو يراه باطلاً فاتخذ الند الذي هو الصنم ، وقصد الضلال عن التوحيد ، لا من حيث هو سبيل الله ، وسمَّاه الله تعالى بالسبيل في حقه ليكون أبلغ في التشنيع [3] .

وفي « الند » قولان : قيل : هو المثل . وقيل : المثل المغاير [4] .

قوله عز وجل : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِ ﴾ . . (٣٩ : ٩) .

عبّر بالقنوت عن الصلاة . و« يحذر الآخرة » لا يصح أن

---

(١) في الأصل : « الندا » وكذا مصحّف في السطر الثاني القادم .
(٢) من «ق» .
(٣) في الأصل : « التبشيع » . والصواب من «ق» و «م» ١٥٢ ب .
(٤) في ق : « المعاند » .

يكون [إلا][1] حالاً من الضمير في « قائماً » دون « ساجداً » لأن الإنسان في صلاته لا ينبغي له أن يشتغل إلا بما هو فيه . فإذا قرأ آية وعيد حذر الآخرة[2] ، أو آية وعد رجا رحمة ربه ، أو آية تعظيم عظم الله عز وجل ، وأعرض عن الخوف والرجاءِ . ثم على هذا الأسلوب في سائر أركان الصلاة ، يقوم في كل ركن بما هو فيه دون ما سواه . ولهذا قال : يحيى بن معاذ : « إن الشيطان يشغلني عن صلاتي[3] بذكر الجنة والنار » .

وإذا [4] تقرر ذلك ، فالسجود يختص بالطلب والخضوع ، والركوع يختص بالتعظيم . والخوف والرجاءُ وإن كان يقع في ضمن ذلك إلا أنه إنما يكون مقصوداً إذا قَرَأَ في قيامه اية وعد او وعيد . والله سبحانه يمدح بالصفات الجميلة ، فينبغي أن لا يحمل « يحذر الآخرة » إلا على حالة القيام .

وكذلك قوله عز وجل : ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[5] ، وَعَبَّرَ بـ « تتجافى » عن الصلاة في الليل ، والدعاءُ لا يكون إلا في بعضها . فلا يمكن

---

(١) من «ق» و «م» ١٥٢ ب .
(٢) في الأصل : الآخر » . والصواب في «ق» و «م» ١٥٣ أ .
(٣) ق : القراءة .
(٤) ق : فاذا .
(٥) سورة السجدة ٣٢ : ١٦ .

أَن يكون حالاً من المصلين ، بل من الساجدين فقط .

سورة غافر ﴿ ٤٠ ﴾

قوله عز وجل : ﴿ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدتَّهُمْ ﴾ . . (٤٠ : ٨) .

كيف يدعون[1] لهم بما وجب بالوعد ، لأَنه يلزم تحصيل الحاصل . وكذلك قوله : ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * عَلَيْكُمْ سَلَٰمٌ ﴾[2] ، وقوله : ﴿ لا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا ﴾ [3] ، مع أَنه قولهم : سلام عليكم ، ومعناه : الدعاءُ بالسلامة من الآفات ، وهذا هو نداءُ من في الجنة فكيف يدعى به .

والجواب عن الأَول : أَن دخول الجنة مشروط بالموت على الإِيمان وهو مشكوك فيه ، فهم يدعون بتحصيل الشرط في المعنى .

وعن الثانية : قال الزمخشري : الاستثناءُ متصل . واللغو : هو الكلام الذي لا فائدة فيه ، فليس في الجنة لغو الاَّ

---

(١) الإشارة إلى الملائكة المذكورين في الآية المتقدمة (٧) : « الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ، ويؤمنون به ، ويستغفرون للذين آمنوا ، الخ .

(٢) سورة الرعد ١٣ : ٢٣ ، ٢٤ .

(٣) سورة مريم ١٩ : ٦٣ .

السلام . فإنه كلام زالت فائدته. وبقي[1] استعماله لما فيه من حسن التأتّي[2] والأدب .

قوله عز وجل : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَـٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴾[3](٤٠: ١٠) .

ما العامل في « إذ » ؟ لا يصح أن يكون : « مقت الله » ، لأن المصدر لا يصح أن يفصل بينه وبين معموله . ولا « مقتكم »، لأنهم ما كانوا في زمان الدعوة يمقتون أنفسهم ـ والمقت : هو أشد البغض ـ بل كانوا فرحين بكفرهم . ولا يصح أن يكون العامل « تدعون » لأنه مضاف إليه [ولا « تكفرون » ، لأنه معطوف على « تدعون »][4] والمعطوف على المضاف إليه مضاف إليه .

والجواب : إنا نضمر فعلاً آخر دل عليه « مقت الله » ، تقديره : « مقتكم إذ تدعون » . ولا يصح أن يحمل المقت هنا على مذهب القاضي[5] ، لأن عنده أن معناه : « أن يعاملهم معاملة الماقت لممقوته » . لأن المعاملة والنداءَ المذكور في الآية إنما يقع في الآخرة لا في هذا الظرف[6] ، وما لا يقع في

---

(١) في الأصل : « نقي » . والصواب في «م» ١٥٣ أ .
(٢) في الأصل : « الثاني » . والصواب في «م» ١٥٣ أ .
(٣) لم تذكر هذه الآية وتفسيرها في «ق» .
(٤) من « ق »، وبعد كلمة «تدعون» فيه : « وهو » والخطأ فيه ظاهر وفي « م » مثل أصلنا .
(٥) لعل المقصود به الباقلاني القاضي أبو بكر محمد الطيب المتوفى ٤٠٣ هـ . أو القاضي عياض الأندلسي المتوفى ٥٤٤ هـ .
(٦) الجملة : « لا في هذا الظرف » ، سقطت في «ق» .

هذا الظرف[1] لا يعمل فيه . ولا يستقيم إلا على مذهب الشيخ ، أي يريد[2] بكم المقت . وإرادة المقت واقعة في ذلك الزمان وفي غيره ، فيصح عملها .

قوله عز وجل : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَكَفَرُوا۟ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ . . . (٤٠ : ٢٢) .

يجب الوقف عند قوله ﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَكَفَرُوا۟ ﴾ ، لأن الأخذ معلول بالكفر الذي أُشير إليه بذلك ، فلو وصلنا بأخذهم لكان المعلول جزءاً من العلة .

سورة فصلت ﴿ ٤١ ﴾

قوله عز وجل : ﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ ﴾ . . إلى قوله . . . (ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ . . (٤١ : ٩ ، ١٠ ، ١١) .

تدل على أن الأرض كانت قبل السماءِ . وقوله عز وجل : ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴾ [3] تدل على أن الأرض بعد

---

(١) في الأصل ـ في موضعين ـ : « الطرف » . والضبط من «ق» و «م» ١٥٣ ب والمراد به «إذ» الظرفية .

(٢) في الأصل : « الشيخ أبي يزيد بطم » . وكذا في «ق» « أبي يزيد بكم » ولا معنى له . والذي أثبتناه من «م» ١٥٣ ب وهو الصواب كما تدل عليه « وإرادة المقت » الآتية ولكن من هو الشيخ ؟ .

(٣) سورة النازعات ٧٩ : ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ .

السماءِ ، فكيف الجمع بينهما ؟

والجواب : أَن معنى « دحاها » أَنها كانت في أَول خلقها كثيرة التضريس فأَزال تضريسها بعد بناءِ السماءِ. وأَما خلقها فكان قبل خلق السماءِ .

سورة الشورى ﴿ ٤٢ ﴾

قوله عز وجل : . . . ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ (٤٢ : ٣٧) .

وقوله عز وجل : ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ (٤٢ : ٣٩) في صلة موصول واحد مما يتناقض ظاهره .

والجواب من وجهين :

الأَول : أَن قوله : « أَصابهم البغي » يجوز أَن يكون من باب الإِخبار عن الكل بما ثبت للبعض ، كقوله : ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَءْتُمْ فِيهَا﴾ (١) ، وقوله : ﴿وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ (٢) .

وقوله : ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ﴾ (٣) إِلى غير ذلك . فيكون المعنى : إِذا اصاب البغي بعضهم

---

(١) سورة البقرة ٢ : ٧٢ .
(٢) سورة النساء ٤ : ١٥٥ .
(٣) سورة البقرة ٢ : ٦١ .

انتصروا له . وهذا لا يناقض عفوهم عن حقهم .

الثاني : أَن الإِنسان إذا أَخذ حقه ولم يزد عليه ، تقول العرب انتصر[1] ، وإِذا زاد على حقه تقول : تعدّى وظلم . فقوله : « ينتصرون » كأَنه قال : لا يظلمون إِذا انتصروا ، فيكون هذا مدحاً بنفي الظلم لا بأَخذ الحق .

قوله عزوجل : ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ (٤٢ : ٤١) .

ما الفائدة في قوله « بعد ظلمه » . مع أَن الانتصار لا يكون إِلا بعد الظلم ؟

والجواب : أَنه لو قال : « ولمن انتصر فأُولئك ما عليهم من سبيل » ، أَوهم من انتصر لنفسه ولغيره . فالذي ينتصر لغيره لا يقال فيه : ليس عليه من سبيل . بل يقال : له الثواب والأَجر . فقال سبحانه « بعد ظلمه » ليتعين انتصاره لنفسه .

وفي الآية سؤال آخر في قوله : « ما عليهم من سبيل » ، ولم يقل : « ما إِليهم » وهو الحقيقة . إِذ يقال : طريق إِلى مكان وسبيل إِليه .

والجواب : أَن « على » يستعمل في الضرر ، كقوله : ﴿وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾[2] وكقولنا : عليه دين والمقصود ها هنا

---

(١) في الأصل : « انتصـ » .
(٢) سورة فصلت ٤١ : ٤٦ .

إنما هو نفي الضرر عنهم إذا طلبوا حقوقهم ، فكان الاهتمام بالمقصود أولى .

سورة الزخرف ﴿ ٤٣ ﴾

قوله عز وجل :﴿ لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ ﴾ . . (٤٣ : ٧٥) .

يعني العذاب ، مع قوله عز وجل : ﴿ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا ﴾[1] متنافيان في الظاهر . لأن الآية الثانية تدل على أن النار ينقص لهيبها ، ثم تسعر . ولو نقص لهيبها[2] لفتر عنهم . والآية الأولى تدل على أنه لا يفتر عنهم .

والجواب : أنه لا يلزم من نقصان لهبها أن يفتر عنهم ، لأن عذاب جهنم أنواع ـ سلمنا الله تعالى منه بمنّه وكرمه : زمهرير ، ومهل ، ونار وغير ذلك . فيحمل نقص لهب النار على حالة كونهم في الزمهرير ، فلا يجدون راحة بذلك النقص ، لأنهم في تلك [الحالة][3] ليسوا في النار ، بل في الزمهرير ، أو غيره .

قوله عز وجل : . . . ﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ ﴾ . . . (٤٣ : ٨٨) .

قرىء بالرفع والنصب والخفض . والرفع على الابتداءِ ،

---

(١) سورة الإسراء ١٧ : ٩٧ .

(٢) « ق » و «م» ١٥٤ أ : « لهبها » في موضعين . واللهِب : حرّ النار . واللهب : النار . وهما مصدران أيضا .

(٣) من «ق» .

وخبره : « يا رب » ، إلى آخره ، والنصب[إما][1] بفعل مضمر تقديره : « وقال قيله » ، أو بعطف[2] على قوله : ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم﴾ (٤٣ : ٨٠) فهو معطوف على « سرهم ونجواهم » ، والخفض ، قيل على القسم ، وهو ضعيف ، وقيل : عطف على الساعة في قوله : ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ (٤٣ : ٨٥) .

سورة الدخان ﴿ ٤٤ ﴾

قوله عز وجل :﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ .. (٤٤ : ٥٦) .

مفهومه : أنهم يذوقون فيها الموتة الأُولى ، وليس كذلك .

جوابه : معناه : لو قدر فيها الموت لكان الموتة الأُولى فيها محال ، فوجود الموت فيها محال . فهذا من باب نفي الشيء لانتفاءِ لازمه[3]، وهو آكد من نفيه مطلقاً .وهو كقوله ﴿وَأَن تَجْمَعُوا۟ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [4] ، يعني لكن الجمع بين ما سلف محال ، فالجمع بين الأُختين مطلقاً محال .

---

(١) الإضافة من «ق» و «م» ١٥٤ أ .
(٢) في الأصل و «ق» « معطوف » وكذا في «م» . ورأيت : « بعطف » . أنسب .
(٣) في الأصل : « لازمة » . والتصويب من «ق» .
(٤) سورة النساء ٤ : ٢٣ .

سورة الأحقاف ﴿ ٤٦ ﴾

قوله‌تعالى : ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ .(٤٦: ١٥) .

الفصال : هو الفطام . وزمن الفطام مع الحمل لا يصح أن يخبر عنه بثلاثين شهراً . إذ هو أقل من ذلك .

الجواب : أن الفصال ، هو جزءٌ من الرضاع ، أعني جزءاً لثلاثين شهراً ، فعبّر بالفصال عن جميع مدة الرضاع . وهو من باب التعبير بالجزءِ عن الكل . وكذلك : ﴿ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ ﴾[1] ، ويمكن أن يكون هذا من مجاز الحذف تقديره : « في أحد عامين » .

قوله عز وجل : ـ في معرض المدح والامتنان ـ ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟﴾ . . (٤٦ : ١٦) .

مفهومه[2] : أنه لا يتقبل الحسن من أعمالهم بل الأحسن فقط ، وهذا ينافي المدح والامتنان . فلو قيل : « نتقبل عنهم حسن أعمالهم » لكان ألْيق بهذا السياق .

ومثل هذه الآية في الإشكال ، قوله عز وجل : ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا﴾ [3] فيلزم من طريق المفهوم أن لا

---

(١) سورة لقمان ٣١ : ١٤ .

(٢) يتكرر هذا التعبير في كلام المؤلف . ويعني المعنى العكس أو « المفهوم المخالف » كما هو في تعبير القانون المعاصر .

(٣) سورة الأعراف ٧ : ١٤٥ .

يؤخذ بالحسن مع أنهم أُمروا بالأَخذ[1] منها كلها ، ولا يجوز ترك شيء من أحكامها ، سواءٌ كان فاضلاً أَو أَفضل .

والجواب : أَن الناس اختلفوا في المباح ، هل هو حسن أَم لا ؟ فإِن كان المباح حسناً صح حينئذ أَن القبول إِنما يرد على الأَحسن فقط دون الحسنِ ، إِذ المباح لا يوصف بالقبول . وكذلك التوراة [2] ما أُمروا أَن يعملوا بما فيها من المباح بل بما ترجح فعله أَو تركه .

وإِن قلنا إِن المباح لا يصدق عليه أَنه حسن . قلنا : أَفعل ها هنا بمعنى فاعل ، كقوله عز وجل ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾ [3] . وأَمثاله كثيرة في القرآن العزيز وغيره .

فائدة : يتقبل لا يتعدى إِلا بـ « من »[4] ، فلم عدى ها هنا بـ « عن » ؟

الجواب : أَنه ضمن « يتقبل[5] » معنى يؤْخذ ، وضمن أَخذ معنى رضى ، لأَن من أَخذ الشيء فقد رضيه ، ورضي يتعدى بـ « عن » .

---

(١) ق : أن يأخذوا بها كلها .

(٢) في الأصل : « التوزية » . والتصويب من «ق» و «م» ١٥٤ ب .
والإِشارة إِلى الآية السابقة : « وأمر قومك» خطاب الله عز وجل إِلى موسى عليه السلام .

(٣) سورة البقرة ٢ : ٢٢٨ .

(٤) في الأصل : « بما » . والتصويب من «ق» .

(٥) ق : تقبل معنى أخذ .

سورة الفتح ﴿ ٤٨ ﴾

قوله عز وجل : ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ .. (٤٨ : ٢) .

مع قوله صلى الله عليه وسلم : « إِني لأَعْرَفُكُم باللهِ وأَشْدُّكُم له خَشْيَة[1] » ، كيف يجتمعان ؟ إذ لا خوف مع الأمان .

الجواب : قوله : « وما تأَخر » لا يدل على مغفرة المستقبل ، وإنَّما يدل أَن لو قال : « وما يتأَخر » ، فجاز أَن يكون ما تأَخر عن السنة الأُولى الذي هو في السنة الثانية ويكون الكل ماضياً ، فما حصل الأَمان في المستقبل . فحسن الخوف[2] إذ توبيخ العظيم عظيم .

سورة الحجرات ﴿ ٤٩ ﴾

قوله عز وجل : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ﴾[3] .. (٤٩ : ١٢) .

---

(١) الحديث باختلاف يسير في اللفظ في صحيح البخاري ، كتاب الأعتصام بالكتاب والسنة ج ٩ ص ١٢٠ (طبعة دار الشعب) . وفي مسلم كتاب الفضائل ج ٤ ص ١٨٢٩ .

(٢) في الأصل و «م» : « الجواب » . والتصويب من «ق» .

(٣) هذه الآية وتفسيرها لم تذكر في «ق» .

ليس المراد تحريم الظن إذ ليس فيه مفسدة ، بل تحريم آثاره ، وكذلك العدواة والبغضاءُ مجهولة ، فكيف يصح تحريم المجهول ؟

الجواب : أنه وإن كان مجهولاً من جهة اللفظ لكنه معلوم من جهة أُخرى ، وهي : أن الظن على قسمين : حسن وسيّء . وكل واحد إما مطابق او غير مطابق ، فنحمله على الظن السيِّء غير المطابق ، إذ ليس في الأقسام الأربعة مناسب سواه فتكون هذه المناسبة معرفة لذلك المجهول .

سؤال : يلزم أن يأثم الحاكم إذا ظن قتل[1] زيد غيره بشهادة الزور ، وقتله[2] وهو لا يعلم بكذبها[3] . وأن نأثم إذا رأينا شخصاً ينزع ثوب آخر ، فمنعناه من ذلك ، وكان اللابس[4] قد غصبها من المنتزع في نفس الأمر . وكذلك إذا رأينا شخصاً همَّ بقتل شخص آخر ، فمنعناه من ذلك ، وكان قد قتل أباه في نفس الأمر . فإنه قد ظهر أثر ظننا وهو ليس بمطابق ، وكذلك الحاكم ، مع أن هذه الصور كلها قويات .

والجواب : أن نغيّر الجواب فنقول[5] : مقتضى الدليل

---

(١) في الأصل : « عمل رند » . والضبط من «م» ١٥٥ أ .
(٢) في الأصل : قبله . والتصويب من «م» ١٥٥ أ .
(٣) في الأصل : بلذبها .
(٤) في الأصل : اللتا . والتصويب من م ١٥٥ أ .
(٥) في الأصل : « بأن نقول » . والتصويب من «م» ١٥٥ أ .

أَنه يحرم كل ظن سواءٌ كان مطابقاً أَو غير مطابق ، كتحريم درهم من عشرة دراهم . وهو مجهول ، فإِن العشرة كلها تحرم بلا خلاف إِلاَّ ما دل الدليل على حله . فلا يقوم المكلف إِلاَّ على ما دل الدليل عنده على حل أَثره . وقد تقدم أَن الظن لا يؤثر في نفسه إِذ لا يمكن المكلف دفعه عن نفسه ولا يقع التكليف إِلا بالممكن .

سورة الذاريات ﴿ ٥١ ﴾

قوله عز وجل :﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ ﴾ . . . (٥١ : ٢٤ ، ٢٥) .

قال الزمخشري : العامل في إِذ « حديث »[1] . وهو غير صحيح ، لأَن الحديث إِن أُريد به المحدث عنه فإِنه لم يأْت رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإِن أُريد به نفس الحديث فليس واقعاً في « إِذ »[2] ، ومن شرط العامل في الظرف أَن يكون واقعاً فيه . والحديث إِنما وقع في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إِذْ هو الذي أتاه ، فيتعين الوقف على « المكرمين » ويضمر : « واذكر إِذ دخلوا عليه » .

---

(١) العبارة من هنا إلى : « أن يكون واقعا » سقطت في «ق» .

(٢) كلام الزمخشري فيه اختلاف حيث قال : (إذ دخلوا) نصب بالمكرمين ، إذا فسرّ بإكرام إبراهيم لهم وإلا فما في « ضيف » من معنى الفعل ، أو بإضمار « اذكر » الكشاف ٢ : ٤٠٩ (طبعة ١٣٠٧ هـ . القاهرة ، في جزئين) .

قوله عز وجل : ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (٥١ : ٥٦) .

فيه سؤال ، لأن اللام لام « كي » ، ولام « كي » تلزمها الإرادة . ولو أراد الله سبحانه إيمان الكل لوقع من الكل ، وليس الواقع كذلك .

والجواب : قال ابن عباس : « معنى الآية : وما خلقت الجنَّ المؤمنين[1] والإنس المؤمنين إلَّا ليعبدون » . وعلى هذا لا إشكال .

وَيُحْتمل أن يبقى على عمومه ، ويكون « يعبدون » من باب نسبة الفعل الواحد إلى الجماعة . ولا شك أن العبادة وقعت من البعض .

سورة الطور ﴿ ٥٣ ﴾

قوله عز وجل :﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ بِٱلْحُسْنَىٰ﴾ (٥٣ : ٣١) .

كيف يصح تعليل ملك السموات والأرض بالجزاءِ ، وهو ثابت بالذات[2] ، وما بالذات لا يعلل ؟

---

(١) في الأصل : « والمؤمنين » . والتصويب من «ق» .
(٢) في الأصل : « باللذات » . وفي «ق» : « للذات » . والتصويب من «م» ١٥٥ ب .

والجواب : أن اللام لام العاقبة . إذ الجزاءُ مرتب[1] على الملك ، وليست لام التعليل .

قوله عز وجل : ﴿ أَزِفَتِ ٱلْآزِفَةُ * لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ ﴾ (٥٣ : ٥٧ ، ٥٨) .

معناه : ازفت الساعة الآزفة .

سؤال : لم قال : كاشفة ، ولم يقل : كاشف ؟

الجواب : أن « كاشفة » مصدر ، بمعنى الواقعة ، أو الهاء للمبالغة ، كعلّامة .

سورة الواقعة ﴿ ٥٦ ﴾

قوله تعالى : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ * لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ * خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴾ (٥٦ : ١ ، ٢ ، ٣) .

المعنى : إذا وقعت الساعة الواقعة . والساعة : اسم للقيامة . وكاذبة : بمعنى كذب ، والهاءُ للمبالغة . أو تكون كاذبة مصدراً مثل وافية . أي : ليس بآتية[2] ، لأنهم يقولون للشجاع إذا لم يرجع من حملته : صدق ، وإذا رجع : كذّب بالتشديد . أي : كذب نفسه فيما زعمت .

وقوله عز وجل : « خافضة [3] رافعة » بنصب ما بعد

---

(١) في الأصل : «مترتب» . والتصويب من «ق» و «م» ١٥٥ ب .
(٢) في الأصل : بلثه . وفي «م» ١٥٦ أ : « تاتية » . والصواب في «ق» .
(٣) في الأصل : « خافطه » ، في موضعين . وهو سهو ظاهر .

المجرور[1] مشكل[2] لتعذر اسم « ليس »[3] . ثم إن قدرنا اسم « ليس » من وجه ما يشكل نصب « خافضة رافعة » وجعلهما خبرين لـ « ليس » لانعكاس المعنى . لأن المراد : الواقعة ترفع قوماً وتخفض آخرين . و « ليس » على هذا قد نفت الخفض والرفع .

والجواب : أن المجرور[4] اسم « ليس » . ويجوز إدخال حرف الجر على المرفوعات . نحو : « وكفى بالله شهيدا »[5] وما جاءني من أحد ،و ﴿ بِأَيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ [6] فإنَّ[7] المعنى: كفى الله وما جاءني أحد ،وأيكم المفتون . فيكون التقدير : ليس لوقعتها كاذبة .وأما « خافضة رافعة » فنجعلهما حالين من فاعل « وقعت » ، أي : تقع في حالة الخفض والرفع[8] .

---

(١) أي في قراءة بذلك ، أما قراءة حفص فهي بالرفع .
(٢) القراءة المشهورة المضبوطة في المصاحف بالرفع : خافضةٌ رافعةٌ .
(٣) « ليس » في الآية السابقة . ومعلوم أن « ليس » يجب أن يكون مرفوعا و« خافضة » اسم « ليس » فلا يجوز نصبها .
(٤) أي : « لوقعتها » . والقاعدة النحوية العامة أن المجرور لا يمكن أن يكون اسم «ليس » .
(٥) سورة النساء ٤ : ٧٩ . (٦) سورة القلم ٦٨ : ٦ .
(٧) من هنا إلى « المفتون » سقطت في «ق» .
(٨) من الظاهر أن القراءة المشهورة لا تحتاج إلى كل من هذه التأويلات النحوية البعيدة التي قامت على أساس قراءتهما بالنصب ، وهي قراءة الحسن البصري وعيسى الثقفي انظر القرطبي ١٧ / ٣٠٢ .

قوله عز وجل :﴿ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ * تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ (٥٦ : ٨٦ ، ٨٧) .

« المدين » له أربعة محامل في اللغة : المجزي والمقهور والمملوك والعابد . وعلى هذا فكيف يظهر الاقتدار على رجوع الروح ، إذ لا يلـزم من عدم الْقَهر ، والجزاءِ[1] والملك والعبودية ، القدرة على إرجاع الروح ، وهذا مثل قولنا : إن كنت غير مقهور فاحمل[2] هذا الجبل . واختار[3] ابن عطية : أن المراد غير مقهور ، وعليه ما علمته .

سورة الحديد ﴿ ٥٧ ﴾

قوله عز وجل :. . .﴿وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾. . . (٥٧ : ٧) .

اختلف في مستخلفين . فقيل : خلفنا من قبلنا : فهم استخلفوا . أو مستخلفين : لمن يأْتي بعدنا . أو مستخلفين : بأن الله جعلنا خلفاً في أرضه . وهذا أباه السلف وأنكروا أن يقال : خليفة الله . وقالوا : لا يستخلف إلاَّ الغائب ، والله عز وجل لا يتصف بالغيبة .

والمعنى الثاني من الأولين أرجح ، لأنه يندرج في

---

(١) ق : الخزي .
(٢) ق : مثل .
(٣) في الأصل : « واخفاء » والتصويب من «ق» و «م» ١٥٦ أ .

المنفق منه أشياءُ لا تندرج مع الأول ، وهي كل ما نكسبه في زماننا ، فانقطع بأن من قبلنا ما استخلفنا فيه ، ولا نقطع بأن من بعدنا لا يخلفنا[1] فيه .

وذكر عز وجل وصف الاستخلاف لينبه[2] على أن هذا المال شأْنه أن يترك ، فلا تبخلوا به .

سورة الحشر ﴿ ٥٩ ﴾

قوله عز وجل : . . .﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ﴾. . (٥٩ : ٩) .

ما الفائدة في قوله : « صدورهم » مع استقامة الكلام بدونه .

والجواب : أن الحاجة هي الافتقار إلى الشيء وقد يطلق على الشيء المحتاج ، فتقول : هذه حاجتي . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دفع للمهاجرين نخلا فمدح الأنصار بكونهم لا توجد في صدورهم تمنّي حاجة مما أوتوا ، ونفي التمني من القلب أمدح ، لأن التمنّي يقع في القلب كثيراً . فلا بد من حذف المضاف من حاجة ، وهو التمنّي ، حتى يستقيم الكلام[3] .

---

(١) في الأصل : « لا نخلف » والتصويب من «ق» و «م» ١٥٦ ب .
(٢) في الأصل : « لنفته » . وفي «ق» : لنبيه . والصواب في «م» ١٥٦ ب .
(٣) أي إن حذف كلمة « صدورهم » لا يستقيم الكلام بعدها إلا بحذف الكلمة المقرر=

سورة الممتحنة ﴿ ٦٠ ﴾

قوله عز وجل : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ ﴾ . . (٦٠ : ١)

يجوز في « تلقون » أن يكون حالاً من فاعل « تتخذوا » ، ويجوز أن يكون استئنافاً ، والاستئناف أحسن .

وقوله تعالى : ﴿ تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ ﴾ (٦٠ : ١) يجوز في « وأنا أعلم » الحال والاستئناف ، والحال أحسن . فما الفرق بينهما ؟

والجواب : أنا لو جعلنا الأول حالاً لكان معناه : « لا توالوهم[1] ملقين [إليهم][2] فيدل بمفهومه على جواز الموالاة عند عدم هذه[3] الحال ، والموالاة لا تجوز مطلقا ، فجعله استئنافاً أحسن .

وأما إذا جعلنا الثاني حالاً كان أبلغ في تنفير العباد عن موالاتهم كما لو قال أحدنا لغيره : « أتضرب ولدي وأنا أنظر » ! فإن الحياءَ الحاصل حالة اطلاع السيد على عبده على المعصية

= إضافتها إلى كلمة حاجة وهي « تمني » لأن موطن التَّمَنِّي القلوب المعبر عنها بالصدور ، وبحذف هذين يستقيم الكلام . أما مع وجود كلمة حاجة ومضافها « تمني » فلا بد من ذكر « صدورهم » .

(١) في الأصل : لأقوالهم . والتصويب من «ق» و «م» ١٥٦ ب .

(٢) الزيادة من « ق » .

(٣) في الأصل : فقد : والتصويب من «ق» و «م» ١٥٦ ب .

أعظم من الحياءِ حالة غيبته .

قوله عز وجل : . . . ﴿ لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ (١) وَلَآ أَوْلَـٰدُكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ﴾ (٦٠ : ٣) .

الوقف على قوله : « يوم القيامة » ، لأنه ليس المراد سلب النفع في الدنيا ، إذ هو موجود ، و « يفصل »(٢) استئناف .

قوله عز وجل : . . . ﴿ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ﴾ . . . (٦٠ : ٤) .

يوقف عليه(٣) لأنه مستثنى من قوله : ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُ ﴾ (٦٠ : ٤) . والمعنى : إلَّا هذا ، فإنه ليس حسناً . فلا يمكن أن يدخل في الاستثناء قوله : ﴿ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ﴾ ، إذ هذا لا يسلب منه الحسن .

سورة الصف ﴿ ٦١ ﴾

قوله عز وجل : ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ (٦١ : ٣) .

التقدير : كبر سبب مقت عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون :

---

(١) في الأصل فراغ بعده ، والظاهر انه لتمام الآية فكملتها .
(٢) في الأصل : « يقصد » . وفي «ق» « والفصل » . والصواب في «م» ١٥٧ أ .
(٣) أي على « لأستغفرن لك » .

سؤال : كيف يكون الوعد بالخير سبب مقت وهو حسن شرعاً سواءٌ وُفّي به أو لم يوف به ؟

والجواب عن هذا السؤال يتجه على رأْي الأَقل من المفسرين ، وهو أن الآية نزلت في قوم كانوا يقولون : قاتلنا في الزمن الماضي وفعلنا الخير ، ولم يكونوا فعلوه . فهذا كذب وتسميع ، وهو سبب مقت .

وأَما على رأْي الأَكثرين ، فقالوا : نزلت على قوم سألوا أَن يعملوا أَحب الأَشياءِ إِلى الله فيطيعوه به ، فأُمروا بالجهاد في قضية[1] أُحد ، فلم يوفوا . فعلى قول هؤلاءِ يتعين الإِشكال ، إِذ[2] قولهم السابق حسنٍ كله . فيضمر على رأْي هؤلاءِ : كبر مقتا عند الله إِخلاف أَن تقولوا ما لا تفعلون .

سورة المنافقون ﴿ ٦٣ ﴾

قال أَبو علي الفارسي : « شهد » لها ثلاثة معان : أَخْبَر ، وعلم ، وحضر . وقوله عز وجل ـ حكاية عن المنافقين ـ :﴿قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ (٦٣ : ١) بمعنى نعلم . فكذبهم الله تعالى في قولهم : نعلم . فعلى هذا يكون الكذب عائداً إِلى الألفاظ لا إِلى الكلام النفساني . والأصوليون يستشهدون به على الكلام النفساني .

---

(١) ق : قصة .
(٢) في الأصل : « إن » والتصويب من «ق» و «م» ١٥٧ أ .

سورة التحـــريم ﴿ ٦٦ ﴾

« العلم » له ثلاثة اعتبارات : تارة يطلق على بابه ، وتارة[1] يراد به المعرفة ، وهو كثير ، وتارة يطلق ويراد به الجزاءُ[2] ، كقولهم : عرفت صنيعك . أي جازيتك عليه ومنه قوله عز وجل : ﴿ عرف بعضه وأعرض عن بعض ﴾ (٦٦ : ٣) أي :جازى عن بعض وأعرض عن مجازاة بعض ، إذ الكريم لا يبالغ في المؤاخذة .

سورة القـلم ﴿ ٦٨ ﴾

قوله عز وجل :﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ﴾ (٦٨ : ٣٥) .

وقوله :﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾(٣٨ : ٢٨) .

فيه إشكال : لأن الأصل في التشبيه أن يشبه الأدنى بالأعلى فَلِمَ خولف الأصل ؟

والجواب : أن الكفار كانوا يقولون : نحن نسود في الآخرة كما سدنا في الدنيا وتكونون[3] أتباعاً لنا . فكما أعزنا الله في الدنيا يعزنا في الآخرة . فجاءَ الجواب على ما اعتقدوا

---

(١) العبارة من هنا إلى « كثير » سقطت في «ق» .

(٢) ق : الجزء .

(٣) في الأصل : « تقولون اتباعا لنا » وفي «ق» : « ويكونون » والتصويب من «م» ١٥٧ ب .

من أنهم أعلى ، والمؤمنون أدنى .

قوله عز وجل : . . .﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ (٦٨ : ٤٨) .

العامل في « إذ » محذوف ، تقديره : اذكر . إذ لو كان المحذوف الاستقرار الذي هو خَبَر كان ، لكان قد نهي أن يكون متضرعاً لله عز وجل . لأن تلك الحالة كانت من ذي النون عليه السلام حالة خشوع ، والنهي عن أن يكون مثله في غضبه ومعاجلته[1] فقط .

سورة المعارج ﴿٧٠﴾

قوله عز وجل : ﴿ فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا۟ وَيَلْعَبُوا۟ حَتَّىٰ [2] يُلَٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ * يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾ . . . (٧٠ : ٤٢ ، ٤٣) .

العامل في « يوم » الثاني فعل مضمر ، تقديره : اذكر . ولا يصح أن يكون بدلاً من الأول لأن الخوض واللعب لا يستمران إلى يوم القيامة . بل ينقطعان بالموت ، وهو اليوم الذي يوعدون .

---

(١) في الأصل : « مفاصله » . والتصويب من « م » ١٥٧ ب .
(٢) في الأصل : من هنا فراغ . وكملنا الآية من « ق » و « م » .

سورة نوح ﴿ ٧١ ﴾

قوله تعالى ـ حكاية عن نوح : ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾... (٧١ : ٣ ، ٤) .

كيف يصح هذا على رأي سيبويه ، فإن عنده أن « من » لا تزاد في الموجب وأنها ها هنا[١] للتبعيض . وإن المغفور هو بعض الذنوب[٢] مع أن الإسلام يجبُّ ما كان قبله ، بحيثُ لا يبقى منه شيء . فلا يستقيم المعنى ها هنا إلاَّ على رأي الأَخْفَش ، لأن تقديره الكلام عنده : يغفر لكم ذنوبكم و « من » زائدة .

الجواب : أن إضافة الذنوب إليهم إنما تصدق حقيقة فيما وقع لأن ما لم يقع لا يكون ذنباً لهم ، وإضافة ما لم يقع مجاز ، كقوله عز وجل : ﴿ وَٱحْفَظُوٓا۟ أَيْمَـٰنَكُمْ ﴾[٣] فإن المراد الأيمان المستقبلة ، وإذا كانت الإضافة تارة تكون حقيقة وتارة تكون مجازاً ، فسيبويه يجمع بين الحقيقة والمجاز في هذه الإضافة ، وذلك جائز . ويقول : يغفر لكم البعض الذي وقع . وفائدة ذلك عدم إطماعهم في غفران المستقبل لمجرد الإسلام حتى يجتنبوا المنهيات .

---

(١) في الأصل : « بالصَّبّ ». والتصويب من « ق » و « م » ١٥٧ ب .
(٢) ق : هو البعض .
(٣) سورة المائدة ٥ : ٨٩ .

سورة المزمل ﴿٧٣﴾

قوله عز وجل: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدْ عَلَيْهِ﴾ . . (٧٣ : ٢ ، ٣ ، ٤) .

فيه سؤال ، وهو : أن « نصفه » إعرابه بدل من « قليلاً » ولا شك أن القليل لا يصل إلى النصف ، فقد أُبدل الأكثر من الأقل ، والأكثر لا يبدل من الأقل في لسان العرب . وقد تكلف الزمخشري لهذا ، فقال : المراد بالقليل ها هنا النصف وسماه قليلاً لخلّوه من الصلاة ، لأن ما اشتمل على طاعة الله تعالى لا يساويه ما لم يشتمل عليها ، فهو بدل الشيء من الشيء لا بدل الأكثر من الأقل[1] . وهذا تكلف لا يسوغ إذ مثل هذا التأويل لا يعدم في كثير من الصور مع امتناع الإبدال .

والجواب : أن المراد بالليل ها هنا الليالي بأسرها لأنه لم يكن « ثم »[2] معهود فيصرف إليه الكلام . فيكون معنى الكلام : قم الليالي إلا قليلاً منها ، وهي ليالي الأعذار والأسفار[3] ويكون « نصفه » بدلاً مما[4] بقي بعد الاستثناءِ

---

(١) هذا فحوى كلام الزمخشري ، وإلا فهو فصل وذكر عدة وجوه ، انظر الكشاف : ٤٩٨/٢ (طبعة القاهرة ١٣٠٧ هـ .) .

(٢) من «م» ١٥٨ أ .

(٣) سقطت في «ق» .

(٤) ق : ما .

فيكون بدل الأقل[1] من الأكثر .

سؤال : خيّر الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بين نصف الليل وأقل منه وأكثر ، فهل ذلك كسائر الواجبات المخير فيها .

جوابه : ليس هذا كالواجب المخيّر ، لأن الثلث ها هنا متحتم[2] عليه قيامه[3] على كل تقدير . فالثلث واجب وجوباً مطلقاً ، وما عداه مندوب مطلقاً ، فما وجد واجب على التخيير في هذه الصورة .

وأما قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ﴾ . . (٧٣ : ٢٠) .

فقرىء بنصب « الثلث » و « النصف » وخفضهما[4] . ولا تدل قراءة الخفض على أنَّ الواجب دون الثلث ، لأن ذلك كان يترك[5] على وجه السهو ، لأنهم[6] كانوا يجتهدون فيه .

---

(١) في الأصل : « الأولى » والتصويب من «ق» و «م» ١٥٨ أ .
(٢) في الأصل : متحم . والتصويب من «ق» .
(٣) ق : فعله .
(٤) هذه قراءة الكوفيين وابن كثير . وقراءة الخفض للباقين . انظر القراءات السبع للداني ص ٢١٦ .
(٥) ق : ينزل .
(٦) ق : لا أنهم يجتهد .

سورة المدثر ﴿ ٧٤ ﴾

قوله عز وجل :﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ إِلَّآ أَصْحَٰبَ ٱلْيَمِينِ﴾ [١] (٧٤ : ٣٨ ، ٣٩) .

« رهينة » بمعنى مرهونة . ومعنى هذا الرهن : أن الله نزل [٢] تكليفه عباده منزلة الدين [٣] عليهم ، ونفوسهم [٤] تحت استيلائه وقهره . فمن وفَّى دينه الذي كلف به فقد خلّص نفسه من عذابه الذي نزل منزلة إغلاق الرهن ، وهو أخذه [٥] في الدين ومن لم يوف عذِّب . وفي هذه الآية قولان : قال علي رضي الله عنه : أصحاب اليمين ها هنا هم الأطفال ، إما لأنهم يمر بهم على يمين آدم أو لأنهم يسلك بهم الطريق الأيمن على الصراط . فإن في الصراط طريقين يمنى ويسرى . فاليمنى لأهل الجنة واليسرى لأهل النار . ولا [يستقيم أن][٦] يقال في هؤلاءِ : سمّوا أصحاب اليمين ، لأنهم ميامين[٧] على أنفسهم ، أو لأنهم أخذوا كتبهم بأيمانهم ، لأن الطفل لم يكتب عليه شيء . ولا شك أن هؤلاء ليسوا في رهن

---

(١) في الأصل هذه الآية قبل التي تأتي من سورتي القيامة والإنسان . والترتيب صحيح في «م» واختلفت أرقام الاوراق عندنا لأجل هذا التغيير .

(٢) في الأصل : « ترك » . والتصويب من «ق» و «م» ١٥٨ ب .

(٣) ق : كالدين .

(٤) في الأصل : « ولعوبتهم » . والتصويب من «ق» و «م» ١٥٨ ب .

(٥) ق : ومواخذته .

(٦) الزيادة من « ق » و« م » ١٥٨ ب .

(٧) لعلها « مآمين » جمع مأمون ، أو هي جمع ميمون .

التكليف [فصح [1]] استثناؤهم .

والقول الثاني ـ وعليه الأكثرون ـ : إن أصحاب اليمين هم الذين يأخذون كتبهم بأيمانهم . ويلزم على هذا أن يكون هؤلاءِ ليسوا رهن التكليف وليس كذلك .

والجواب : أن المراد ليسوا رهناً يغلق[2] بالعذاب . لأن تعذيب المكلفين هو مشبه بغلق الرهن ، فلما كانوا لا يعذبون فكأن الرهن ما أخذ في الدين ، فينتفي عنهم الرهن المغلق ، لا أصل الرهن .

وأما أهل الكبائر فلم يندرجوا في أصحاب اليمين لقوله سبحانه : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴾ [3] . والحجاج[4] وأمثاله لا يتبجحون [5] بكتبهم [6] في المحشر .

---

(١) من «ق» و «م» ١٥٨ ب .

(٢) هذا تعبير فقهي . وهو . غلق الرهن في يد المرتهن . أي صار ملكه وذلك إذا عجز الراهن عن افتكاكه في الوقت المشروط .

(٣) سورة الحاقة ٦٩ : ١٩ .

(٤) هو الحجاج الثقفي المعروف ، والي بني أمية في العراق .

(٥) في الأصل : « يتبجحون » . وهو ظاهر ما ضبطناه . وفي « ق » : لا تنحنح وفي «م» ١٥٩ ب لا ينجح . وهما ظاهرا التحريف والخطأ . ومعنى تبجَّح : فرح وتفاخر . انظر مادة (بجح) في اللسان وغيره .

(٦) في الأصل : « لتبهم في الثر » . وفي « ق» و «م» ١٥٠ أ . بكتابة في المحشر

سورة القيامة ﴿ ٧٥ ﴾

قوله قوله تعالى :﴿بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ﴾(٧٥ : ٥) .

ما معنى[١] هذه اللام ، ويريد لا يتعدى باللام ؟

الجواب : قال الفرّاءُ : « اللام [٢] مع الإرادة والمشيئة والأمر ، يكون بمعنى ان » . وقال غيره ـ وهم البصريون ـ : « نضمر فعلاً ، تقديره : عصى ، ليفجر أمامه . » والأول أحسن .

سورة الانسان ﴿ ٧٦ ﴾

قوله تعالى :﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ [٣] ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (٧٦ : ٣) .

لِمَ لَمْ يقل : إما شكوراً وإما كفوراً ، أو غير ذلك ؟

الجواب : أن هذا في معرض التقسيم[٤] . فلو قال : إما شكورا وإما كفوراً ، بقي قسم آخر وهو : الشاكر . إذ

---

(١) في الأصل : « ما لمعنى » . والصواب في «م» ١٥٩ أ .

(٢) الجملة « قال الفراء اللام » ممحو في الأصل غير مقروء . وأثبتناه من «م» ١٥٩ أ .
وفي «ق» اللام للإرادة إلخ . وهو خطأ وانظر ترجمة الفراء فيما سبق . الهامش ٦ الصفحة ١٤ .

(٣) في الأصل بعد هذه الكلمة فراغ . والآية تامة في «ق» و «م» .
يلاحظ عن هذا الذي سبق أن ناسخ أصلنا بدأ يتسرع في الكتابة ، فيترك الفراغ دائماً لاسم السورة ، وكثيراً ما يترك الفراغ لكمال الآية .

(٤) « التقسيم » مصطلح من المحسنات البديعية في علم البديع .

الشكور قد ينتفى ، ويثبت الشاكر[1] ، بخلاف الشاكر ، فإنه يشمل الشكور ، فتحصر القسمة .

سورة المرسلات ﴿ ٧٧ ﴾

قوله عز وجل : ﴿ وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾ (٧٧ : ١١) .

فيه سؤالان . الأولُ : أَن الأَجسام لا تؤقت الأَفعال .

الثاني : أَنه جعل التوقيت في[2] يوم القيامة وجعله شرطاً ، لأَن « إِذا » تضمن معنى الشرط فيكون التوقيت منفياً قبل ذلك ، لكنه ثابت في الأَزل ، لأَن الله عز وجل قدر كل شيء في الأَزل . والواقع في يوم القيامة ، إِنما هو التوقيت .

والجواب : أَنه قد ورد في الحديث : أَن أَول من يحاسب أُمة رسول الله صلى الله عليه وسلم[3] ، والأَنبياءُ [مرتبون][4] في ذلك يوم القيامة على حسب مراتبهم[5] ، فأَعظمهم رتبة تقدم أُمته على غيرهم[6] ، فيكون الموقت حسابهم .

---

(١) معناه : أن « الشكور » اسم مبالغة ، وربما لا يتحقق هذا المعنى في المرء أي لا يكون بالغ الشكر ، بينما « الشاكر » لا تخصيص فيه .

(٢) العبارة من هنا إلى « فيكون التوقيت » سقطت في «ق» .

(٣) انظر الهامش على هذا الحديث في موضع آخر .

(٤) من «ق» .

(٥) في الأصل : مراسم . والتصويب من «ق» .

(٦) ق : فالأعظم يقدم على غيره .

وعن السؤال الثاني : أن ها هنا توقيتاً آخر ، هو أن يقال لهم : في ذلك الوقت فلان يأتي قبل فلان أو بعده . فهذا توقيت خاص بيوم القيامة .

سورة الانفطار ﴿ ٨٢ ﴾

قوله عز وجل : ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ * كِرَامًا كَٰتِبِينَ * يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾(٨٢ : ١٠ ، ١١ ، ١٢) .

اختلف في الحفظة . هل يكتبون المباح والمطلوب، أو المطلوب [وحده][1] ؟ وهل يعلمون ما في القلوب أم لا ؟ وإذا علموا هل يخلق لهم علم ضروري ؟ أو يخلق الله للذي[2] في القلب رائحة يشمونها . فيعلمونه برائحته . و[3] المشهور انهم يكتبون ما في القلوب . وفي الحديث : « يقول الملَك يا رب عبدك هذا هَمَّ بخطيئة فدل على أنهم يطلعون على ذلك .

سورة البلد ﴿ ٩٠ ﴾

قوله تعالى : ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾(٩٠ : ١١) .

---

(١) الزيادة من « ق » .
(٢) في الأصل : « الذي » . والتصويب من «ق» .
(٣) في الأصل « إذ » والتصويب من « ق » .

الاقتحام : هو الدخول في شيء بمشقة . وعبّر بالعقبة ، عن الأمر الشاق ، وهذا في غاية الذم لمن قال : ﴿أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾(٩٠ : ٦) أي متلبداً بعضه على بعض . فقال الله عز وجل : فعل ذلك في غير طاعة الله وشق عليه أن يفك رقبة ، أو يطعم يتيماً أو مسكيناً في المجاعة ـ لأن المسغبة : المجاعة ـ مع ان ذلك يفرح الناس إذا قدروا عليه في ذلك [الوقت][1] ، لكنه صار عقبة بالنسبة إلى هذا .

ويشكل النفي بـ « لا »[2] ، وهي إنما تنفي الاستقبال .

والجواب : أنها[3] بمعنى لم والصحيح اشتراكهما ، وعدل إليها ، لأن النفي بها أبلغ لما توهمه من نفي الاستقبال في أصل الوضع . أو يجعلها على بابها[4] ، أي : صفة هذا يقتضي أنه لا يقتحم [5] العقبة أبداً [6] فيكون ذماً له باعتبار صفته ، لا باعتبار عدم فعله وتضمنها معنى « لم » فيكون الذم أيضاً لعدم الفعل في الماضي . وكذلك قوله عز وجل : ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[7] .

---

(١) من «ق» و «م» ١٥٩ ب .

(٢) سقطت في «ق» .

(٣) في الأصل : « إنها بمعنى والمصحح لم اشتراكهما » . وفي «ق» : «إنها بمعنى » « لم » والصحيح اشتراكهما . والذي أثبتناه من «م» ١٥٩ ب .

(٤) يعني يجعل « لا » في معناها الأصلي وهو النفي للاستقبال .

(٥) في الأصل : لايقة . والتصويب من «ق» و «م» ١٥٩ ب .

(٦) في الأصل : شبه ممحوة . والقراءة من «ق» .

(٧) سورة القيامة : ٧٥ : ٣١ .

قوله عز وجل : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَوَاصَوْاْ ﴾ (٩٠ : ١٧) .

وقوله عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَـٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَـٰكُمْ ﴾ [١] وكذلك قول الشاعر : « إن من ساد ثم ساد أبوه » ، وما أشبه ذلك مما لا يحسن فيه التراخي ، مع ان « ثم » لا يستعمل إلا له .

قيل : ذلك الذي ثبت لـ « ثم » يستعمل ها هنا في الخبر لا في المخبر عنه . قاله جماعة من النحاة ، وهو باطل ، وإلا لوجب[٢] أن يتراخى[٣] الإخبار ، مع أنها لم تتراخ[٤] ، بل نزل القرآن أعني الآيتين جملة وأنشد الشاعر البيت المذكور جملة .

٤

والصواب انها تجوز بها عن[٥] التفاوت بين الزمانين إلى التفاوت بين الرتبتين فيكون من مجاز التشبيه[٦] . ولا يتعين (الفضل)[٧] الزائد لأحدهما[٨] بثم[٩] ، بل بدليل منفصل .

---

(١) سورة الأعراف ٧ : ١١ . (٢) ق : أوجب .
(٣) ق : يتراخا . وكذا في «م» ١٦٠ أ . وفي الأصل : يتراخى .
(٤) ق : لم تتراخا ، وكذا في «م» ١٦٠ أو في الأصل : لم يتراخى .
(٥) ق : من .
(٦) انظر بحث مجاز التشبيه في كتاب المؤلف « الإشارة إلى الإيجاز في بعض انواع المجاز » ، صفحة ٦٤ .
(٧) من «ق» و «م» ١٦٠ أ .
(٨) في الأصل : لاحداهما . والتصويب من «ق» و «م» ١٦٠ أ . لأن الإشارة به إلى التفاوت .
(٩) في الأصل : ثم . والصواب في «ق» و «م» ١٦٠ أ .

كما أَن الإِيمان أَعظم من إِطعام المسكين ، لأَنه يخلص من نار جهنم بانفراده ، ولا كذلك الإِطعام .

وسيادته أَعظم من سيادة أَبيه لكونه خرج مخرج[1] المدح له .

سورة العلق ﴿ ٩٦ ﴾

قوله عز وجل : ﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ * عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ﴾ (٩٦ : ٩ ، ١٠) فيه سؤالان . أحدهما : ما معنى الرؤية ها هنا ؟ هل رؤية[2] البصر أو المعرفة ، أو العلم ؟

الثاني : إِن هذه الآية نزلت في أَبي جهل لما رأَى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ، فقال : « إِن عاد يصلي فعلت كذا وكذا » ، ولم يقل ذلك في حالة الصلاة وقوله عز وجل : « إِذا صلى » يدل أَن النهي وقع في حالة الصلاة ، وليس كذلك .

[الجواب عن الأَول : أَن المراد بالرؤية المعرفة][3] .

وعن الثاني : أَنْ « صلى » حقيقة فيمن كمّل الصلاة ، وفرغ منها . مجاز قبل ذلك . وهو من باب إِطلاق لفظ الجزءِ

---

(١) في الأصل مبتور : ح . والتمام من «ق» .
(٢) سقطت في «ق» .
(٣) من «ق» .

على الكل . وأصل « إذا » للزمان المقارن للفعل ، وهي مجاز في الزمان المعقب . فقوله : « إِذَا صَلَّى » أي إذا فرغ من الصلاة ، فهذا لا يدل إلا على الزمان الذي بعد الفراغ لا على زمان الفعل . وعلى هذا يكون المعنى : أرأيت الذي ينهى عبداً إذا فرغ من الصلاة ، أي : قبل الزمان المعقب[1] للصلاة ، وعلى هذا لا يلزم[2] الإشكال .

سورة العاديات ﴿ ١٠٠ ﴾

قوله عز وجل :﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ ﴾ (١٠٠ : ٩ ، ١٠) .

ما العامل في « إذا »[3] ؟ لا يصح أن يكون ما قبلها ، لأن ذلك اليوم لم يحض على معرفته ها هنا ولا ما بعدها ، لأنه إما مضاف إليه أو معمول « لخبير »[4] ، وما هو من صلة « أن » لا يتقدم عليها .

والجواب : أنا نقدر قبلها شيئاً من معنى خبر « إن » ،

---

(١) ق : المعاقب .

(٢) في الأصل : لا يكمل . والتصويب من «ق» و «م» ١٦٠ أ .

(٣) ق : إذ .

(٤) في الآية ـ ١٢ (إن ربهم بهم يومئذ لخبير) .
الجملة بعد « إذا » إعرابها مضاف إليه . بمعنى يوم بعثرة أعمالهم . فهي ها هنا كذا . أو إعراب الجملة بعد « إذا » إنها معمول « لخبير » (من آية : إن ربهم بهم يومئذ لخبير) الذي هو صلة (أو خبر) « لأن » . ومعلوم أن خبر إنّ لا يتقدم عليها .

وتقدير الكلامَ : أفلا يعلم خُبْر ربهم بأعمالهم[1] إذا بعثر ما في القبور .

سورة التكاثر ﴿ ١٠٢ ﴾

قوله عز وجل :﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾[2] (١٠٢ : ٨) .

كيف يتصور السؤال عن النعيم ، وهو مباح ؟

والجواب : إنما يقع السؤال عن الشكر ، والتقدير : ثم لنسألنهم يومئذ عن شكر النعيم . وكذلك يقدر في قوله صلى الله عليه وسلم : «لتُسْأَلن عن هذا النعيم يوم القيامة[3] » ، أي شكر هذا النعيم . والشكر على النعم واجب بدليل الآية والحديث المذكورين ، ولقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا ﴾[4] ، والتقدير : بدّلوا شكر نعمة الله كفراً . فذمهم على ذلك ، والذم على الترك يقتضي وجوب المتروك .

فإن قيل : كل واجب ، فلا بد له من حد ليعلم المكلف

---

(١) الجملة كذا في المخطوطات الثلاثة . وهي ظاهرة التعقيد . . ولعلها كان : أفلا يعلم،ربهم خبر أعمالهم إذا بعثر . . الخ .

(٢) هذه الآية وتفسيرها لم تذكر في «ق» .

(٣) وهي قطعة أخيرة من حديث طويل ، أوله : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فإذا هو بأبي بكر وعمر . . الخ والحديث في مسلم وأبي دواد . انظر الدر المنثور للسيوطي : ٦/٣٨٦ .

(٤) سورة إبراهيم ١٤ : ٢٨ .

إذا أتى ، هل أتى بما كلف به أم لا ؟ فما حد الشكر، وما هو ؟

قلنا : الشكر طاعة الله . وهو على قسمين : واجب ، ومندوب . فالمندوب لا حدّ له . فكل من تقرب إلى الله عز وجل بطاعة ليست واجبة ، من صلاة وصيام وغير ذلك من القربات كان شاكراً لله تعالى بها . فمن زاد ، زاد شكره ، ومن قصّر قصر شكره . والواجب من الشكر فعل الواجبات واجتناب المحرمات . والدليل على ذلك قوله عز وجل : ﴿ ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ﴾[1] . ثم قال : ﴿ فَأَعْرَضُواْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ[2] ﴾ ، فجعل تكاليفهم شكراً . وعاقبهم على ترك الشكر بإرسال السيل . وقوله صلى الله عليه وسلم ـ لما قام حتى تورّمت قدماه . فقيل له : أتكلف هذا ، وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك ـ فقال : « أفلا أكون عبداً شكوراً »[3] . وصيغة «فَعول » موضوعة للزيادة على « فاعِل » ، فأحل نفسه فوق مرتبة الشاكر بالقيام[4] . فدلّ على أن ما عدا « القيام » من الأعمال ، يقع به الشكر ويكون (العبد شاكراً به[5]) .

---

(١) سورة سبأ ٣٤ : ١٣ .

(٢) سورة سبأ ٣٤ : ١٦ .

(٣) الحديث بهذه الألفاظ في صحيح مسلم ، كتاب المنافقين . باب الاجتهاد في العبادة (ج ٤ ص ٢١٧١ ، وهو بغير هذه الالفاظ في البخاري وغيره .

(٤) أي صلاة الليل .

(٥) في الأصل ممحو . والتكملة من «م» ١٦٠ ب .

سورة الناس ﴿ ١١٤ ﴾

قوله عزوجل : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾[1] (١١٤ : ١) فيه أسئلة :

الأول : لم أُقيم الظاهر مقام المضمر في قوله : ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾ (آية ٢) وما بعده وكان الأصل أن يقال : ملكهم وإلٰههم .

الثاني : أن أسماءَ الله إنما يذكر منها في كل موضع ما يناسب سياق ذلك المعنى فما وجه مناسبة الرب، والملك ، والإلٰه للاستعاذة ؟

الثالث : أن قوله : « والناس » (آية ٦) معطوف على ماذا ؟

والجواب عن الأول : أن الظاهر أُقيم مقام المضمر لوجوه : الأول : أنَّ رَبّ الناس : المراد به المصلح . ولا شك أن كل الناس لم يحصل لهم الصلاح ، وهو عام مخصوص ، وملك الناس عامّ . فلو قال ملكهم ، لم يعم الملك تدبير سائر الناس ، لأنه حينئذ يكون عائداً على الجماعة المرادين من النص الأول فقط . فأُتي بالظاهر ليعمَّ سائر الناس . ولو قال : إلههم ـ والمراد بالإله المعبود ـ لكان يلزم ان كل الناس عبدوا الله عز وجل ، لأن ضمير العام عامّ ، وهذا خبر ، لكن الأمر

---

(١) ذكرت آية واحدة . والحق أن التفسير يشمل كل السورة .

ليس كذلك . فأُتي بالظاهر لنفي هذا المحذور .

أو[1] نقول : الاستعاذة في معنى الدعاء ، وهو مطلوب فيه التعظيم والتفخيم . ومن عادتهم إذا عظموا أمراً أقاموا الظاهر فيه مقام المضمر ، كقوله عز وجل : ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾[2] وكان الأصل : وما أدراك ما هي ؟ وكقول الشاعر : « مالي ارى الموت لا يسبق الموت شيء[3] » . وكان الأصل : لا يسبقه شيء .

أو نقول : أُقيم الظاهر مقام المضمر لمراعاة الجناس بين ﴿ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ﴾ (١١٤ : ٤) وما قبله .

وعن الثاني : أن هذه الأسماءَ مناسبة من جهة أن المصلح والملك والمعبود يناسب أن يلطف بمن أصلحه أو ملكه أو عبده ، فيكفيه شر الأشرار .

وعن الثالث : أنهم قد جوزوا في إعرابه ثلاثة أوجه : أن يكون معطوفاً على « الوسواس » كأنه قيل[4] : « ومن شر الناس » ، أو يكون معطوفاً على « الجِنَّة » بياناً للوسواس ، أو الموسوس ، إن عبر بالمصدر عن الاسم . وعلى المذهب

---

(١) في الأصل : « مقول » والتصويب من «ق» .
(٢) سَورة القارعة ١٠١ : ٣ .
(٣) في الأصل : « شيء » والتصويب من «م» ١٦١ أ .
(٤) ق : يقول .

الأول يكون العائد[1] على « الذي » محذوفاً ، تقديره : الذي يوسوس . وعلى المذهب الثاني ليس محذوفاً .

سؤال : كيف بين الذي يوسوس في الصدر « بالناس » ، مع أن الناس لا يصلون إلى الصدر ؟

جوابه : قالوا استعاذ من شر نفسه . فإنها توسوس في صدره كالشيطان .

والوجه الثالث من الإعراب : أن يكون بياناً للناس ، كأنه قال : الذي يوسوس في صدر القبيلين[2] . واسم الناس عند هذا موضوع لهما في أصل الوضع وإنما غلب استعماله في أحدهما .

واختلف في اشتقاق « الناس » . فقيل من الأُنْس . وقيل من النوس . الذي هو الحركة .

واختلف هل الناس بإزاءِ الجن . لكنه غلب استعماله في أحد مسمياته ، ولأجل الغلبة أُفرد بالذكر في السورة . أو هو مخصوص بمن غلب فيه اللفظ .

والوسواس : هو الصوت الخفيّ ، سواءٌ كان في الصدر أو غيره .

---

(١) ق : « من الذي » «م» ١٦١ أ : « على الذي » . وفي أصلنا : العائد . ومعناه الذي يعود عليه العطف .

(٢) في الأصل : و «م» ١٦١ أ : القبيلتين . والتصويب من «ق» . ومعناه : الجن والإنس .

فائدة : القرآن فيه فاضل ومفضول . فالفاضل كآية الكرسي ، و[1] أول سورة الحديد (٥٧) وآخر سورة الحشر (٥٩) فإن ذلك[2] كلام الله [في الله][3] .

والمفضول : كـ ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ ﴾ (سورة ١١١) ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ (سورة١٠٩)ونحو[4] ذلك. فإن ذلك كلام الله في غير الله . فاكتسى الأول الشرف من جهتين واكتسى الثاني الشرف من جهة واحدة .

إذا تقرر ذلك ، فنقول : لا ينبغي أن يواظَب على الفاضل وترك المفضول . وإن كان الزمان الذي يشغل[5] بالمفضول ينبغي أن يشغل بالفاضل إلا أنا خالفنا هذه القاعدة للنص والمعنى . أما النص ، ففي الصحيح أن النبي ﷺ كان يداوم على قراءة ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ و ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ في ركعتي الفجر[6] .مع أن ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ كلام الله في غير الله . وأما المعنى[7] فلما يؤدي إليه ترك المفضول من نسيانه .فسدت الذريعة في حق من حفظه وفي حق من لم يحفظه[8] .

وحسبنا الله ونعم الوكيل .

---

(١) العبارة من هنا إلى « والمفضول » سقطت في «ق» . (٢) في الأصل : دا .
(٣) في الأصل : ي . والتكملة من «م» ١٦١ ب .
(٤) في الأصل : ونحوه . (٥) ق : اشغل .
(٦) الحديث بهذا المعنى في صحيح مسلم كتاب الصلاة « باب استحباب ركعتي الفجر » . وفي سنن الترمذي في « باب ما جاء في تخفيف ركعتي الفجر » .
(٧) سقطت (وأما المعنى) في « ق » .
(٨) ذكرت هذه « الفائدة » فى وسط المخطوط «ق» .

المَلاحقُ

الملحق ١ -

﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ[1] ﴾ أي مقتضى أو موجب ﴿ عَهْدَ ٱللَّهِ ﴾. ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ بقدرة الله على بعثكم ﴿ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ۖ ﴾ أي في بطون أمهاتكم ﴿ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ ﴾ إلى جزائه ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ وجزاؤه الجنة أوالنار. فهو ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ لأجلكم ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ﴾ المسميات ﴿ كُلَّهَا ﴾ ثم عرض أسماءهم ﴿ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ ﴿ إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ﴾ أي أعرف غائب ﴿ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ . ﴿ لَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ﴾ أي أكل هذه الشجرة كقوله . ﴿ لَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ ﴾ أي أكل مال اليتيم . ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى ﴾ أي من عندي كتاب ، بدليل : ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ ﴿ وَأَوْفُوا۟ ﴾ بمقتضى أو بموجب عهدي ﴿ أُوفِ ﴾ بمقتضى أو بموجب عهدكم . ﴿ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾ أي ارهبوا عذابي . ﴿ وَلَا تَشْتَرُوا۟ ﴾ بكتمان ﴿ بِـَٔايَٰتِى ﴾ أو بتبديل أو بتغيير أو بتحريف

---

(١) نقل الكلام من هنا إلى نهاية الملحق نقلا مشوهاً مبتوراً من كتاب المؤلف « الإشارة إلى الإيجاز . . . الخ » صفحة ١١٦ - ١١٨ وقد أصلحت عدة تحريفات في النقل ، ووضعت الكلمات القرآنية بين قوسين .

آياتي ﴿ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ ذا ثمن . وكذا عادته رحمه الله يقدره .
﴿ وَإِيَّىَ فَٱتَّقُونِ ﴾ أي فاتقوا عذابي ﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ ﴾ أمر ﴿ أَنفُسَكُمْ ﴾ بالبر وإصلاحها . ﴿ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ﴾ مضمون ﴿ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ والكتاب بمعنى المكتوب بلا خلاف . ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ﴾ جزاء ﴿ رَبِّهِمْ ﴾ ، ﴿ وَأَنَّهُمْ ﴾ إلى حكمه ﴿ رَٰجِعُونَ ﴾ ، فلا انفكاك لهم عنه ، ولا انفصال لهم منه . ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا ﴾ أي عذاب يوم ، لا تقضى فيه نفس من نفس حقا . ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ﴾ تقييد لـ ﴿ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ أو من شرهم . ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ ﴾ بسبب إنجائكم أو مجاوزتكم إياه ، أي فرقنا بكم مياهه ، لأن البحر حقيقة في الجزء الذي فيه . أو تجوز بالبحر عن الماء لكثرته واتساعه ، كما تجوز به عن الكثير العطاء لاتساع عطائه فيكون مجازا تشبيهاً ، أو عبر به عن الماء لملازمته فيكون من باب التعبير عن الكائن فيه ، كالتعبير بالصدر عن القلب ، وبالقلب عن العقل ،وبالساحة عن أهلها الكائنين فيها ، في مثل قوله : ﴿ فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴾ وفي قولهم : لولا مكانك لكان كذا وكذا . أي لولا أنت . وهذا من مجاز الملازمة .

﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ ﴾ لقاء أو انقضاء ﴿ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ أو إتمامها بدليل قوله : ﴿ وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ ﴾ أو مناجاة أربعين ليلة . ﴿ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ من بعد ذهابه إلى الطور وانطلاقهم ﴿ فَتُوبُوٓا۟ ﴾ فارجعوا إلى عبادة خالقكم . كذا تقدر التوبة حيث وقعت . فمعنى ﴿ تُوبُوٓا۟ إِلَىٰ ٱللَّهِ ﴾ ارجعوا عن معصية الله إلى طاعته . ﴿ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ﴾ أي على محالكم أو

منازلكم أوأشجاركم ﴿ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ﴾ . ﴿ ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ ﴾ من رزقها أو من طعامها ﴿ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ ﴾ أكل ﴿ طَعَامٍ وَٰحِدٍ ﴾ ومناولته ﴿ مَنْ ءَامَنَ ﴾ بوحدانية الله . ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ﴾ أي والله لقد عرفتم قصة ﴿ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْاْ مِنكُمْ فِي ٱلسَّبْتِ ﴾ وعقوبتهم أو واقعهم . ﴿ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ﴾ أي تهزأ بنا ﴿ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ ﴾ يعين لنا شبيهها، بدليل أنه أجاب بالشبيه ، ولأنهم لا يسألون عن ماهيتها ، لأنهم لم يجهلوها . وإنما سألوا عن أوصاف تميزها ، ولذلك قالوا ﴿ مَالَوْنُهَا ﴾ وأما قولهم أخيراً ﴿ مَاهِيَ ؟ ﴾ فتقديره : ما صفتها بدليل أنه أجابهم بأوصافها . ﴿ فَٱدَّٰرَءْتُمْ ﴾ فادافعتم في قتلها ، كل يدفع عن نفسه ، أي فيدافع بعضكم في قتلها . وهو من باب نسبة فعل بعض الجماعة إلى الجماعة . ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾ أي من خيفة عقاب اللّه . ﴿ فَوَيْلٌ لَّهُم مِن ﴾ أجل ﴿ مَا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِن ﴾ أجل ﴿ ما يَكْسِبُونَ ﴾ ﴿ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَالَا تَعْلَمُونَ ﴾ تعرفون صدقه وصحته . ﴿ تَظَٰهَرُونَ ﴾ على قتلهم أو على إخراجهم أو أذيتهم ، فيدخل فيه القتل والإخراج والأذى في مدة الحياة الدنيا أو في أيامها . ﴿ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ من بعد ذهابه الى الطور . . ﴿ وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ﴾ حب ﴿ ٱلْعِجْلَ ﴾ . ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ ﴾ أي واحرص من الذين أشركوا ﴿ نَبَذَهُۥ ﴾ أي نبذ وفاءه أو موجبه ﴿ فَرِيقٌ مِّنْهُم ﴾ ، ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ أي اتباع كتاب اللّه . ﴿ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ ﴾ عهد ﴿ سُلَيْمَٰنَ ﴾

﴿ إِنَّمَا نَحْنُ ﴾ أهل ﴿ فِتْنَةٌ ﴾ أوذوو فتنة . ﴿ مَالَهُۥ ﴾ في ثواب الدار ﴿ ٱلْآخِرَةِ ﴾ أو الجنة من نصيب ﴿ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ أي ينزل عليكم من وحي من عند ربكم . ﴿ مَانَنسَخْ مِنْ ﴾ حكم ﴿ ءَايَةٍ ﴾ أو نؤخر إنزال حكمها ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ ﴾ موجبها ومقتضاها . ولا يقدر هذا التقدير من قرأ ننسيها ﴿ مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ ﴾ أجره وثوابه ﴿ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ .

الملحق ٢ - ٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أهلني لكشف القناع عن وجوه المشكلات من معاني كتابه العظيم ، وأوصلني إلى استجلاء مرامي الخفيات من مباني نظمه الكريم . والصلاة والسلام على سيد الكل محمد المبعوث بالدين القويم، وعلى آله وأصحابه الذين عرجوا معارج الكريم فانفتحت أكمام المسائل بنسيم الفكر المستقيم .

وبعد ـ فقد وقفت على أسئلة نفيسة لسلطان العلماء العز بن عبد السلام تتعلق بكلام الملك العلام ، فسرحت النظر فيها ـ مع ما حصل لي من جمود القريحة وفتور الذهن من مباشرة أشغال موجبة لتوزع البال ومشاهدة أحوال مورثة لفرط الملال ـ مستمسكاً بأذيال لطفه الكريم ومستمداً من فيض جوده العميم ، فكشفتُ عنها اللثام . فها أنا أوردها سائلاً من الله الهداية في البداية والختام .

الإشكال الأول : قوله تعالى في سورة البقرة :

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾[1] . (٢ : ١١) .

الجواب : إن حقيقة الإفساد جعل الشيء فاسداً . ولما لم يكن صنيعهم

---

(١) مؤلف هذه الرسالة يورد السؤال أو الإشكال بأكمله كما هو في نصنا . وقد حذفته لتكرار الكلام . وأثبت الآية والجواب فقط مع ذكر أرقام الآيات .

من هيج الفتن على ما ذكره أهل التفسير إفساداً بل فساداً كان الكلام محمولاً على المجاز المرسل . أي لا تفعلوا ما يؤدي إلى جعل الشيء فاسدا . والفائدة حينئذ في ذكر الأرض البينة على أن فعلهم يؤدي إلى إفساد عام . أي لا تفعلوا ما يؤدي إلى جعل شيء فاسداً في وجه الأرض من الحيوانات وغيرها كالنباتات مثلاً . فلو لم يذكر لاحتمل أن يكون المراد لا تفعلوا ما يؤدي إلى إفساد خاص بنوع من أنواع ما في الأرض .

فإن قلت إذا كان المراد : لا تفعلوا شيئاً يؤدي إلى الإفساد كان النكرة في سياق النهي ، وهي تفيد العموم ، فينتفي جميع أسباب الإفساد . وذلك يستلزم انتفاء جميع الإفسادات . قلنا : العام لا يخرج عن احتمال طروق الخصوص ، فلا ينافي ذلك ما ذكرنا ، فتأمل .

الإشكال الثاني : ذكر الأزمنة في مثل قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم﴾ (٢ : ٤٩) ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ﴾ (٢ : ٥١) ، وغير ذلك من المواضع التي حصل فيها الامتنان بالنعم .

الجواب : أن تلك الأزمنة لما كانت ملابسة لتلك النعم جعلت باعتبار ملابستها ممتناً بها . وفي هذا من المبالغة في الامتنان مالا يخفى ، من حيث أن فيه إشارة إلى نفس الزمن الملابس للنعم مما يمتن به فكيف بتلك النعم أنفسها . فلو ذكرت مجرد النعم لفاتت هذه المبالغة التي باعتبارها اكتسى الكلام حسنا .

الإشكال الثالث : قوله تعالى في سورة البقرة :
﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ (٢ : ٢٦٠) .

الجواب : لا شك أنه تعالى وتقدس عالم بأنه أعرف الناس إيماناً وأقواهم يقيناً ، لكن سأله ليجيب بما أجاب ، فيعلم السامعون غرضه من ذلك السؤال .

أي من قول إبراهيم : ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ مضافة العيان إلى الإيقان لا الشك والتردد في الإيمان .

الاشكال الرابع : قوله تعالى في سورة الأنعام :

﴿ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ ﴾(٦ : ٧٦) .

الجواب : أن لنا أن نختار الأول قوله : فقد وجد التغير قبل الأفول « قلنا : الصحيح على ما ذكره الحذاق من أئمة التفسير أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام كان على إيمان وإيقان من ربه ، وأن قوله : « هذا ربي » إنما وقع على سبيل الوضع والغرض لإبطال ربوبية الكواكب على طريقة قياس الخلف . وإذا تقرر هذا ، فنقول : التغير وإن وجد قبل الأفول لكنه بالأفول صار أقوى . فإن الانتقال من مكان إلى مكان وإن كان دالاً على الحدوث والإمكان ، لكن إذا انضم اليه الاحتجاب بالاستتار كان أقوى في الدلالة عليها . وإبراهيم عليه الصلاة والسلام لما علم من قومه قوة جهالتهم وفرط عنادهم وتماديهم في الكفر أخذ بما هو الأقوى في الإلزام والإبطال ، وهو الأفول المستلزم للانتقال من مكان إلى مكان مع الاحتجاب بالاستتار الدالين على الحدوث والإمكان .

ولنا أن نختار الثاني ولكن نقول : ليس الدال عليه مجرد الغيبة عن البصر لجواز أن تكون الغيبة عن البصر لمنع الأبصار عن الإبصار ، فلا تدل على الفجر ، بل المراد غيبته على الوجه المخصوص ، وهو الاحتجاب بالاستتار الدال على العجز المستلزم للإمكان .

ولنا أن نختار الثالث ، قوله : « فقد كان ناقصا عند الإشراق » . قلنا : نعم . لكن عند ذلك لم يكن نقصه ظاهراً ، فلا يمكن الاحتجاج به على الخصم . وإنما ظهر بعد ذلك حيث انتقل من علو ـ وهو الكمال ـ ثم إلى نقصان ، وقوله : ـ « وأيضاً فمعلوم قبل الأفول أنه يأفل ، وأنه في الشرق مساوٍ لحاله في الغرب » . قلنا : قد قررنا أن الصحيح أن ما وقع منه ذلك إلا لإبطال

قول الخصم فلا يضر علمه بذلك عند الاحتجاج ، فتأمل .

الإشكال الخامس : قوله تعالى في سورة التوبة :

﴿ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً ﴾ (٩ : ٦٦) .

الجواب : التحقيق أن الجواب فيه محذوف ، والتقدير ـ والله أعلم ـ إنْ نعف عن طائفة ، نرفع العذاب عنهم لا عن جميعهم ، فإنا نعذب طائفة أخرى لعدم توقّيهم . وهذا مثل قوله تعالى وتقدس : ﴿ مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ [1] فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَآتٍ ﴾ ومثله في القرآن كثير .

الإشكال السادس : قوله تعالى في سورة يونس :

﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ﴾ (١٠ : ٥) .

الجواب : أنهم صرحوا بأن منازل القمر ثمانية وعشرون منزلاً ، ينزل القمر في كل ليلة في واحدة منها ، لا يتخطاه ولا يتقاصر عنه ، على تقديرمستوٍ لا يتفاوت . يسير فيها من ليلة المستهل إلى الثامنة والعشرين ، فإذا كان في آخر منازله دق واستقوَس ، ثم يسير ليلتين أو ليلة إذا انقضى الشهر . وقد ذكر بعض المحققين أن الحساب إحصاء ماله كمية انفعالية بتكرير أمثاله من حيث يتحصل بطائفة معينة منها حد معين له اسم خاص وحكم مستقل . وإذا تقرر ذلك ، فنقول : لو لم يقدر القمر بالمنازل التي يسير فيها ، لم يعلم له حد معين له اسم خاص وحكم مستقل ، بل كان طلوعه وغروبه على نمط واحد لا يتفاوت أصلاً لما صح تعليل علم الحساب به . فقوله : لا يفتقر في معرفة هذين لكونه مقدرا بالمنازل في حيز المنع .

---

(١) في الأصل : ربه . والتصويب من القرآن .

الإشكال السابع : قوله عز وجل في سورة يونس أيضاً :

﴿ وَمَا كَانَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ (١٠ : ٣٧) .

الجواب :أنه يمكن أن يقال :إن قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ محمول على حكاية حال ماضية ،وهي حال النزول . ولا شك أن زمن نزوله بالنسبة إلى زمن التبليغ مستقبل ، إذ التبليغ بعد النزول . فلا ينافي قول المشركين : « افترى » بالصيغة الماضية . لأنهم إنما قالوا ذلك بعد النزول والتبليغ . وذلك بالنسبة إلى زمن قولهم ماض، فليفهم .

فإن قلت : « أن يفترى » مؤول بالافتراء ، فقد ذهب الفاضل بن هشام وغيره إلى أنّ « أنْ » والفعل إذا أوّل بالمصدر يفوت عنه المضيّ والاستقبال ، فلا يرد الإشكال . . قلنا : التحقيق أن « أنْ » والفعل إذا أوّل بالمصدر لا يفوت عنه المضي والاستقبال وإليه ذهب المحقق الرضيّ[1] ، وبسط الكلام ما لا يسعه المقام .

الإشكال الثامن : قوله تعالى في سورة يونس ـ حكاية عن موسى عليه السلام :

﴿ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ (١٠ : ٨٨) .

الجواب : أقول : لا إشكال ، لجواز أن يكون قد حصل له اليأس من إيمانهم بطريق الوحي مثلاً . فدعا عليهم بذلك ، إذ لا يتعين أن يكون حصول اليأس بطريق النص .

---

(١) هو محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي ، صاحب الكافية والشافية في النحو والصرف ، توفي سنة ٦٨٦ هـ (انظر الزركلي ؛ ٦ : ٣١٧) .

الإشكال التاسع : قوله تعالى في سورة النحل :

﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (١٦ : ١٧)

الجواب : أقول ، قضية إشراكهم وإن كان مدارها على تشبيه غير الخالق بالخالق ، لكن لم يرد ولم ينكر عليهم بذلك العنوان ، بل عدل إلى رده بما لزم من ذلك التشبيه ، لكونه نسبة قائمة بين المنتسبين ، وهو تشبيه الخالق بغير الخالق ، للإشارة أولاً ، أن الآيات التي ذكرت قبلها لما كانت دالة على تلك المصنوعات العجيبة ، والأفاعيل الغريبة التي هي أدلة واضحة وحجج ساطعة على وحدانيته ـ تعالى وتقدس ـ وتفرده بالألوهية ، واستقلاله باستحقاق العبادة ، يبلغ فساد دعواهم هذا من ظهور مرتبة لا تليق بالذكر ولو على طريق الرد والإنكار ، وللتنبيه ثانياً على كمال قباحة ما فعلوا ، ونهاية فظاعة ما ارتكبوه من حيث إنه لزم (من) تشبيههم ذلك تشبيه الله تعالى بالأصنام المستلزم لحطة منزلة الربوبية منزلة الجمادات .

الإشكال العاشر : قوله تعالى في سورة الإسراء :

﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ (١٧ : ١٥) .

الجواب : المراد ـ والله أعلم ـ بيان حال النفوس الوازرة يوم القيامة من أنه لا توجد ولا ترى نفس حاملة حملاً إلا وذلك حملها لا حمل نفس أخرى . فكأنه قال : ولا تحمل نفس وزراً من الأوزار التي بسببها اتصفت بكونها وازرة وزر نفس أخرى . وليس المراد أن نفي حمل وزر الغير مخصوص بالنفس الآثمة ، ولهذا قال صاحب الكشاف : المعنى : أن النفوس الوازرات لا ترى منهن واحدة إلا وهي حاملة وزرها لا وزر غيرها . وحينئذ فقد علم حال النفس غير الآثمة من أنها لا تحمل وزر نفس أخرى ، إذ لو حملت لكان قد وجدت حاملة حمل أخرى وقد نفى ذلك، فليفهم .

الإشكال الحادي عشر : قوله تعالى في سورة الكهف :

﴿ فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾ (١٨ : ١١) .

الجواب : أقول ، بل ذكر العدد ها هنا للإشارة إلى تعظيم الصفة . وبيان ذلك : أنه لما وصفها بكونها ذوات عدد ، فقد أشار إلى أنه لكثرتها لا يحيطها[1] ولا يحصيها ، بحيث يطلق عليها اسم المعدود . وفي هذا من تعظيم الصفة ما لا يخفى ، بخلاف ما لو لم يذكر ذلك لاحتمل أن يذهب الوهم إلى قلتها المشعرة بالتحقير .

الإشكال الثاني عشر : قوله تعالى في سورة طه :

﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا ﴾ (٢٠ : ١٢٤) مع قوله:

﴿ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى مَنْ أَسْرَفَ ﴾ (٢٠ : ١٢٧) .

الجواب : نختار أن المُسرف أعظم ذنباً من المُعرض ، وأن المعرض مخصص بغير المسرف . ولا يلزم من ذلك تشبيه الأعلى بالأدنى ، إذ ليس المراد تشبيه جزاء المسرف بجزاء المُعرض ، بل المراد ـ والله أعلم ـ تشبيه جزاء المسرف بما فهم من قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى ﴾ إلى قوله : ﴿ فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴾ (٢١ :١٢٦)من الجزاء الموافق للجناية . أي ومثل ذلك الجزاء الموافق للجناية نجزي من أسرف جزاء موافقاً لجنايته . فوجه الشبه كون كل منهما جزاء موافقاً للجناية . فلا ينافي أن يكون جزاء المسرف أعظم ، ولا يكون من تشبيه الأعلى بالأدنى أصلاً

الإشكال الثالث عشر : قوله تعالى في سورة الأنبياء :

﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (٢١ : ٢٢) .

---

(١) في الأصل : « تحيطها » ، وهو سهو ظاهر .

الجواب : أنهم لما عبدوا الأصنام مثل عبادته ، وسموهم آلهة لزمهم القول بثبوت لوازم الالهية لهم المستلزم للتمامية . ولهذا قال تعالى : ﴿هُمْ يُنشَرُونَ﴾ أي يبعثون الموتى ، وإلا فهم لم يصرحوا ولم يقولوا بأن آلهتهم ينشرون الموتى ، ولكن لما سموها آلهة لزمهم ذلك . فإن الإله لا يكون إلهاً إلا أذا كان قادراً على الإبداع والإنشاء . ولما كانت تسميتهم آلهة مستلزمة للتمامية ، وإن لم يقولوا به بل قالوا خلافه ، أبطلها بطريق البرهان التمانعي ليظهر بطلان تسميتهم لها آلهة كل الظهور . وفي هذا من التبكيت لهم والتهكم بهم ما لا يخفى .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ ﴾ (٢٣ : ٧١)

يعني لو اتبع الحق أهواءهم لزمهم إثبات آلهة غير الله ، فيلزم الفساد بالطريق المذكور ، فلا إشكال في الملازمة .

الإشكال الرابع عشر والخامس عشر : قوله تعالى في سورة الأنبياء أيضاً : ﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ﴾ (٢١ : ٧٨ ، ٧٩) .

أقول جواب السؤال الأول : كما قال المولى أبو السعود[1] إن إيراده ليفيد تقرير الحكم ومزيد الاعتناء بشأنه بذلك .

وبيان ذلك أن الحكم الذي صدر في تلك القضية لما كان متضمناً

---

(١) محمد بن محمد بن مصطفى ، صاحب التفسير المعروف باسمه ، والمطبوع هامش تفسير الرازي ، كان قاضياً في القسطنطينية (تركي) ومن كبار علمائها ، توفي سنة ٩٨٢ (انظر الزركلي ١ : ٨٩) .

نوع غرابة حيث حكم سليمان عليه السلام بما حكم مع صغر سنه معارضاً لداود عليه السلام أورد تلك الجملة الاعتراضية مفيدة بذلك . ولا يقال : إنه حيث أخبر تعالى بذلك فما معنى التقرير ؟ وأيضاً كيف يعتني تعالى بشأن أمر جزئي لأنا نقول القرآن عربي ورد على أساليب العرب في الكلام وتفنناتهم في تأدية المرام . وهم إذا أوردوا حكماً مثل ذلك لم يقع عندهم من البلاغة موقعاً إلا إذا أعقبوه بما يفيد ما ذكر ها هنا .

ولك أن تستنتج لإيراد تلك الجملة الاعتراضية نكتة اخرى تكون كالعادة لذلك ، وهي : أن المقام لما كان مقام بيان الحكومة المشتملة لتفهيم أحكام المتحاكمين أورد تلك الجملة مفرعاً عليه قوله : ﴿ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ﴾ للإشارة إلى أنه لا ينبغي للحاكم أن يلقى حكماً ويفهمه لأحد من المتحاكمين إلا بعد العلم ولا يكفيه في ذلك مجرد الأخذ بالظن .

والجواب عن السؤال الثالث : أنه قد ذكر المفسرون أن حكمهما كان من اجتهاد فجاز أن يكون الثناء على سليمان لكون اجتهاده كان موافقاً لقواعد شريعتهم ، ثم نسخ ذلك في شريعتنا ، فلا يرد ما ذكر ، وعلى تقدير كون حكم سليمان بالوحي على ما ذكره بعض الفضلاء لا يرد أيضاً لما ذكرنا من جواز قبول النسخ .

الإشكال السادس عشر : قوله تعالى في سورة الشعراء :
﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ * فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾. (٢٦ : ٢٠١ ، ٢٠٢) .

الجواب : أنه يحتمل أن يراد بالفعل المشارفة كما في قوله تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ ﴾ (٤ : ٩) أي وليخش الذين شارفوا أن يتركوا . أي حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها ، فيأتيهم بغتة وهم لا يشعرون .

ويحتمل أن تكون الرؤية على حقيقتها وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنونه عذاباً .

﴿ وَإِن يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ ﴾ ، (٥٢ : ٤٤) ويعتقدونَه عذاباً ولا يظنونه واقعاً بهم .

أو يقال : إن المعنى : ليس ترادف رؤية العذاب ومفاجأته في الوجود . وإنما المعنى ترتيبها في الشدة كأنه قيل لا يؤمنون بالقرآن حتى تكون رؤيتهم للعذاب فما هو أشد منها وهو لحوقه بهم مفاجأة . ومثال ذلك أن تقول لمن تعظه إن أسأت مقتك الصالحون ، فمقتك الله . فإنك لا تقصد بهذا الترتيب أن مقت الله يوجب عقب مقت الصالحين وإنما قصدت شدة الأمر على المسيئين ، وأنه يحصل له بسبب الإساءة مقت الصالحين فما هو أشد من مقتهم ، وهو مقت الله . كذا قالوا .

وأقول : الأولى عندي أن يجعل ذلك من قبيل عطف تفصيل المجمل على المجمل بأن يكون إتيان العذاب بغتة وهم لا يشعرون تفصيلا لمجمل رؤيتهم العذاب ، وذلك لا يقتضي الترتيب في الزمان بل في الذكر فقط .

قال الفاضل الرضي[1] : وقد تفيد الفاء العاطفة للجمل كون المذكور بعدها كلاماً مرتباً على ما قبلها في الذكر ، لا أن مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان . ثم قال : ومن هذا عطف تفصيل الجمل على الجمل كقوله تعالى : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾ (١١ : ٤٥) الآية . وتقول : « أجبته فقلت : لبيك » وذلك أن موضع ذكر التفصيل بعد الإجمال ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا ﴾ (٧ : ٤) لأن تبييت البأس تفصيل للإهلاك المجمل » انتهى .

---

(١) انظر الهامش المتقدم .

الإشكال السابع عشر : قوله تعالى في سورة الروم :

« وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَا۟ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ » (٣٠ : ٣٩).

الجواب عن الآية الأولى ،أن قوله : ﴿ فَلَا يَرْبُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ لا يدل على نفي الزيادة فقط ، بل على نفي ثبوت الأجر وزيادته معاً . وبيانه أن الربا لما كان أثره في أموال الناس ثبوت زيادة المال لا غير ، فإذا نفى أثره الخارجي ، لم يكن مثبتاً شيئاً ، كان نفي الربا عند الله حينئذ نفي لأثره فتكون كناية عن أنه لم يثبت شيئاً عند الله ، فليفهم ، ففيه دقة .

والجواب عن الآية الثانية : أن ما ذكره مبني على القاعدة المشهورة من أن النفي إذا دخل على كلام فيه قيد توجه إلى القيد خاصة ، وأفاد ثبوت أصل الفعل . ولكن هذا ليس على إطلاقه . إذ ليس كل كلام يشتمل على نفي وقيد من قبيل ما دخل النفي على كلام فيه قيد ، التقييد نفي التقيد مع ثبوت أصل الفعل ، بل وربما يكون في لحوق القيد كلاماً فيه نفي ، فيفيد تقييد معنى النفي . بل التحقيق أنه لو اعتبر النفي أولاً ثم قيد رجع القيد إلى النفي . وإذا قيد ثم نفي فتارة يكون النفي راجعاً إلى القيد ويثبت أصل الفعل ، وتارة يكون النفي راجعاً إلى الفعل والقيد معاً ، بمعنى انتفاء كل من الأمرين . وتارة يكون انتفاء القيد من غير اعتبار لنفي الفعل وإثباته ، وتارة يكون لانتفاء الفعل من غير اعتبار لنفي القيد وإثباته ، والتعديل على القرآن . كذا حققه الفاضل السمرقندي[1] .

وإذا تقرر هذا فنقول : النفي ها هنا بقرينة المقام راجع إلى القيد والمقيد معاً ، أي لا يقع السؤال ولا الإلحاف .

---

(١) المقصود به هنا أبو القاسم بن بكر الليثي السمرقندي ، وكان عالماً بيانياً شرح المطول والرسالة العضدية للإيجي . وكان حياً في سنة ٨٨٨ هـ (انظر كحالة معجم المؤلفين : ٨ ، ١٠٣) وكتبه مطبوعة (انظر سركيس ١٠٤٤) .

الإشكال الثامن عشر : قوله تعالى في سورة الزمر :

« لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ » (٣٩ : ٤) .

الجواب : إنما نختار كون المراد بالولد في قوله تعالى : لو أراد الله أن يتخذ ولداً « الولد الحقيقي » . وقوله : « لا يصح أن يكون ما يخلق » . قلنا : نعم ولكن ليس في الآية ما يدل على إمكان ذلك . إذ معناه كما قال صاحب الكشاف : لو أراد اتخاذ ولد لامتنع ، ولم يصح لكونه محالاً ، ولم يتأت إلا أن يصطفي من خلقه بعضهم ويختصهم ويقرّبهم كما يختص الرجل ولده . وتحقيق ذلك أن جميع الموجودات لما كانت مخلوقة له تعالى امتنع تعدد الواجب ووجوب استناد جميع ما عداه إليه ، وكان من البيّن أن المخلوق لا يماثل الخالق حتى يمكن اتخاذه ولداً حقيقياً استلزم فرض وقوع المقدم انتفاؤه . فكأنه قال : لو أراد أن يتخذ ولداً لفعل شيئاً ليس من اتخاذ الولد في شيء لكونه محالاً ، بل إنما هو اصطفاء عبد . وللتنبيه على هذا وضع الاصطفاء موضع الاتخاذ الذي تقتضيه الشرطية . والله تعالى أعلم .

هذا ما ظهر للفكر الفاتر والنظر القاصر، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب. والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده سيدنا محمدٍ سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ، آمين .

المَـرَاجع وَالمَصَادر

المَـرَاجع وَالمَصَادر

الّتي اسـتعملت في تحقيق المخطوط وكتابة البحث عن المؤلّف

ملحوظة : لقد أسقطت كلمتي ابن وأبـو في الترتيب الأبجـدي لأسماء المؤلفين . وكل كتاب عليه نجمة يحوي ترجمة عز الدين بن عبد السلام .

أولاً : مؤلفات العز بن عبد السلام

ـ المخطوطات :

١ ـ بداية السؤل في تفضيل الرسول : اسكوريال (٣) ١٥٣٦ .
٢ ـ ترغيب أهل الإسلام في سكنى الشام : المكتبة الظاهرية ـ دمشق ٤٦٠٥ (ونسخة أخرى ١٩١٤) .
٣ ـ تفسير القرآن : دار الكتب المصرية ٣٢ تفسير .
٤ ـ حل مقاصد الرعاية : جستر بيتي (٢) ٣١٨٤ .
٥ ـ شجرة المعارف والأحوال وصالح الأعمال والأقوال : اسكوريال (١) ١٥٣٦ .
٦ ـ الفتن والبلايا : اسكوريال (٧) ١٥٣٦ .
٧ ـ الفرق بين الإيمان والإسلام : اسكوريال (٢) ١٥٣٦ .
٨ ـ الفوائد في مختصر القواعد : المكتبة الظاهرية ـ دمشق ٦٠ فقه ـ شافعي .
٩ ـ قواعد الشريعة : المتحف البريطاني ٣٠٩٦ Or .

١٠ ـ القواعد الكبرى : المكتبة الظاهرية ـ دمشق ١١٩ فقه ـ شافعي .
١١ ـ كتاب الصوم : اسكوريال (٥) ١٥٣٦ .
١٢ ـ مجاز القرآن : المتحف البريطاني Add.٩٦٩١ .
١٣ ـ مقاصد الصلاة : اسكوريال (٤) ١٥٣٦ .
١٤ ـ مناسك الحج : اسكوريال (٦) ١٥٣٦ .
١٥ ـ وصية الشيخ عز الدين بن عبد السلام : المكتبة الظاهرية : دمشق ٥٢٥٨ .

ب ـ المطبوعات :

١٦ ـ الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز (مجاز القرآن) المطبعة العامرة استنبول ١٣١٣ هـ .
١٧ ـ قواعد الأحكام في مصالح الأنام : المكتبة الحسينية ـ القاهرة ١٩٣٤ . وطبعة أخرى من المكتبة التجارية ـ غير مؤرخة .

ثانيا : مراجع عامة لغير المؤلف

أ ـ المخطوطات :

الأسنوي ـ عبد الرحيم بن الحسن
* طبقات الشافعية ـ مخطوط كيمبردج ٨٤٣ .
الثعالبي ـ عبد الرحمن الثعالبي الجزائري
تفسير الجواهر الحسان ـ دمشق . الظاهرية تفسير ١٩ .
ابن حبيب ـ بدر الدين الحسن الحلبي .
* درة الأسلاك ـ بودلين (اكسفورد) Marsh ٢٢٣ .
ابن حجر العسقلاني ـ أحمد بن علي
رفع الإصر عن قضاة مصر ـ استنبول ، فيض ١٤٠٠ .
الذهبي ـ شيخ الإسلام شمس الدين أحمد بن عثمان .

سير أعلام النبلاء ـ استنبول ـ أحمد الثالث ٢٩١٠ .

*العبر في أخبار من غبر ـ اكسفورد ـ بودلين ١٠٩ ـ Laud. A

سبط ابن حجر ـ جمال الدين يوسف بن شاهين

* تلخيص أخبار قضاة مصر والقاهرة ـ المتحف البريطاني Add.٢٣،٣٦٠

السبكي ـ تاج الدين عبد الوهاب .

الطبقات الوسطى ـ اكسفورد .

السيوطي ـ جلال الدين عبد الرحمن .

تنبئة الغبي وتبرئة ابن عربي ـ الظاهرية (دمشق) ٥٢٥٨ .

شرف الدين ـ محمد بن عبد العزيز بن عبد السلام السلمي .

* إيضاح الكلام في مسألة الكلام ـ جامعة برنستون(امريكا) يهودا ـ ١٨٤٧.

الصفدي ـ صلاح الدين خليل بن أيبك

* الوافي بالوفيات ـ جـ ٥ بودلين (اكسفورد) ٢٠ ـ Arch. Seld. A.

وجـ ١٩ استنبول أحمد الثالث ٢٩٢٠ .

الصقاعي ـ موفق الدين فضل الله بن فخر الدين (المتوفى ٧٢٥ هـ) .

* تالي وفيات الأعيان ـ باريس ٢٠٦١ .

العامري ـ عماد الدين يحيى

غربال الزمان ـ المتحف البريطاني Add.٢١, ٨٥٧.

ابن عطية ـ القاضي عبد الحق

الجامع المحرر الوجيز ـ المتحف البريطاني Or . ٤٧٤٦ .

ابن غانم ـ عز الدين عبد السلام الواعظ المقدسي .

حل الرموز ومفتاح الكنوز ـ بودلين (اكسفورد) Hunt.٢٢٢ .

ابن قاضي شهبة - تقي الدين أبو بكر بن أحمد .

* طبقات الشافعية ـ المتحف البريطاني ٢٣,٣٦٢.Add .

مجهول * قصة ابن عبد السلام ـ ليدن ـ ٥٧ (٢٧) ٦٤٤.Or .

* تاريخ الدولة الأيوبية ـ كيمبردج ٢٩٥٥.Add .

* الولاة والقضاة في الإسلام ـ الظاهرية (دمشق) ٤٦١٦ .

* رسالة في التراجم .الظاهرية (دمشق) ٤٦١٢ .

* مناقب الشيخ عز الدين بن عبد السلام ـ جامعة برنستون Garrett 1170. H.

ابن الملقن - شرف الدين أبو حفص

* طبقات الشافعية ـ بودلين (اكسفورد) ١٠٨.Hunt .

المنصوري - ركن الدين بيبرس

* زبدة الفكرة ـ المتحف البريطاني ـ ٢٣,٣٢٥.Add .

ابن واصل - جمال الدين محمد .

مفرج الكروب في أخبار بني أيوب.باريس ـ ١٧٠٣ .

ب ـ المطبوعات :

ابن الأثير - عز الدين علي بن محمد .

اللباب في تذكرة الأنساب ـ القاهرة ـ ١٣٥٧/١٨٣٨ .

الأصمعي - عبد الملك بن قريب

المفضليات ـ بتحقيق لويل ـ أكسفورد ١٩٢١ .

أمين - أحمد

ضحى الإسلام ـ ثلاثة أجزاء ـ القاهرة ـ ٥٣ ـ ١٩٥٥ .

ابن الأنباري - أبو البركات عبد الرحمن

الإنصاف في مسائل الخلاف ـ بتحقيق ـ ويت ـ ليدن ١٩١٣ .

ابن إياس - أحمد المصري

بدائع الزهور في وقائع الدهور ـ القاهرة ـ ١٣١١ هـ .

الباباني ـ إسماعيل باشا البغدادي .
ذيل كشف الظنون ـ أنقرة ـ ١٩٤٥ .
هـدية العارفين ـ جزءان ـ أنقرة ـ ١٩٥١ .

الباقلاني ـ أبو بكر محمد بن الطيب
إعجاز القرآن ـ بتحقيق أحمد صقر ـ القاهرة ـ ١٩٤٩ .

البخاري ـ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل
الجامع الصحيح ـ ٤ أجزاء ـ ليدن ـ ١٨٦٨ .

بروكلمن ـ كارل .
تاريخ أدب العرب وذيوله ـ ليدن ١٩٣١ ـ ١٩٤٩ .

الترمذي ـ الحافظ محمد بن عيسى
السنن ـ بتحقيق أحمد محمد شاكر وفؤاد عبد الباقي ـ ٤ أجزاء ـ القاهرة ٣٧ ـ ١٩٥٨ .

ابن تغري بردى ـ أبو المحاسن جمال الدين
* النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ـ ١٣جزءاً ـ القاهرة ٢٩ ـ ١٩٤٢ .
* المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ـ الترجمة الفرنسية بقلم ويت ـ القاهرة ـ ١٩٣٢ ـ في سلسلة مطبوعات المعهد المصري ١٩ .

ابن تيمية ـ شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد
الرسائل بتحقيق رشيد رضا ـ ٥ ـ أجزاء ـ القاهرة ٤١ ـ ١٣٤٩
الرد على المنطقيين ـ بومباي ١٩٤٩ .

ابن الجزري ـ شمس الدين محمد
غاية النهاية في طبقات القراء ـ جزءان ـ بتحقيق برجستراسر ـ القاهرة ٣٣ ـ ١٩٣٥ .

حاجي خليفة ـ مصطفى بن عبد الله
كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ـ جزءان ـ أنقرة ١٩٤١ وطبعة فلوجل ـ ليبزغ ٣٥ ـ ١٨٨٥ .

ابن حجر ـ احمد بن علي العسقلاني
الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ـ ٤ أجزاء ـ حيدر أباد (الهند) ١٣٤٨ ـ ١٣٥٠ هـ .
لسان الميزان ـ ٦ أجزاء ـ حيدر أباد ١٣٢٩ ـ ١٣٣١ هـ
تهذيب التهذيب ـ ٨ أجزاء ـ حيدر أباد ١٣٢٥ هـ .

ابن حجة ـ أبو المحاسن تقي الدين بن حجة الحموي .
ثمرات الأوراق ـ القاهرة ١٣٠٠ هـ .

ابن حزم ـ أبو محمد علي بن أحمد
المحلى ١٠ أجزاء القاهرة ١٣٥٢ هـ .

حمزة ـ الدكتور عبد اللطيف
الحركة الفكرية في الدولة الأيوبية والمملوكية ـ القاهرة .

ابن حنبل ـ الإمام أحمد
مسند ـ ٦ أجزاء القاهرة ١٣١٣ هـ وبتحقيق أحمد محمد شاكر
١٥ جزءاً ـ القاهرة ـ ٥٤ ـ ١٣٥٦ .

ابن خالويه ـ الحسين بن أحمد
القراءات الشاذة بتحقيق برجستراسر ـ القاهرة ١٩٣٤

الخضري ـ محمد
تاريخ التشريع الإسلامي ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ـ غير مؤرخة .

ابن خلدون ـ عبد الرحمن بن محمد
المقدمة : القاهرة ١٣٢٢ هـ .

ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ـ ١٠ أجزاء بيروت ـ ٥٩ ـ ١٩٦١ .

ابن خلكان ـ شمس الدين أحمد
وفيات الأعيان ـ جزءان ـ القاهرة ١٣١٠ هـ (أيضاً ترجمة دي سلان ٤ أجزاء) وطبعة احسان عباس بيروت .

الداني ـ أبو عمرو بن عثمان
التيسير في القراءات السبع بتحقيق اوتوبرتزل ـ استنبول ١٩٣٨ .

أبو داود ـ سليمان بن الأشعث
سنن مع شرح الخطابي ، ٨ أجزاء ـ القاهرة ٤٨ ـ ١٩٥٠ .

ديوان الأعشى ـ بتحقيق ر . جير ـ ڤيينا ١٩٢٧ سلسلة جِب التذكارية .

ديوان امرىء القيس ـ بتحقيق أبي الفضل محمد إبراهيم ـ القاهرة ١٩٥٨ .

ديوان لبيد ـ بتحقيق يوسف ضياء الدين المقدسي ـ ڤيينا ١٨٨٠ .

الذهبي ـ الحافظ شمس الدين أحمد بن عثمان
دول الإسلام ـ حيدر أباد ١٣٣٧ هـ .

الرازي ـ فخر الدين
مفاتيح الغيب (التفسير) ٨ أجزاء القاهرة ١٣٠٧ هـ .

الراغب الأصفهاني المفردات ـ القاهرة ١٣٢٤ هـ .

ابن رافع السلامي ـ أبو المعالي محمد
* تاريخ علماء بغداد (المعروف بمنتخب المختار) ـ بغداد ١٣٥٧ هـ .

الرافعي ـ مصطفى صادق
وحي القلم ٣ أجزاء ـ المكتبة التجارية القاهرة ـ غير مؤرخة .

ابن رجب ـ زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن احمد .
طبقات الحنابلة جزءان ـ القاهرة ٥٢ ـ ١٩٥٣ .

الرضي ـ الشريف
تلخيص البيان في مجازات القرآن ـ بتحقيق محمد عبد الغني حسن ـ القاهرة ١٩٥٥ .

الزبيدي ـ السيد مرتضى
تاج العروس ١٠ أجزاء

الزرقاء ـ مصطفى أحمد
المدخل الفقهي العام، جزءان ١٩٥٨ .

الزركلي ـ خير الدين
* الأعلام ـ ١٠ أجزاء ـ دمشق ٥٦ ـ ١٩٥٩ .

الزمخشري ـ جار الله
(الكشاف ـ ٣ أجزاء ـ القاهرة ١٨ ـ ١٣١٩ هـ . وأيضاً جزءان القاهرة ١٣٠٧) .
لسان البلاغة جزءان ـ القاهرة ١٩٢٢

أبو زهرة ـ محمد
ابن تيمية ـ القاهرة ـ ١٩٥٥
الشافعي ـ القاهرة ١٩٤٥

ابن زيني دحلان ـ أحمد
الفتوحات الإسلامية ـ مكة المكرمة ـ ١٣٠٢ هـ .

سبط ابن الجوزي ـ أبو المظفر
* مرآة الزمان الجزء الثامن، حيدر أباد ١٩٥١ .

السبكي ـ تاج الدين عبد الوهاب
* طبقات الشافعية الكبرى ـ ٦ أجزاء ـ القاهرة ١٣٢٤ هـ

السجستاني ـ أبو بكر عبد الله بن أبي داود

كتاب المصاحف ـ نشر آرثر جفري ـ القاهرة ١٩٣٦ .

السخاوي ـ شمس الدين
الضوء اللامع ـ ١٢ جزءاً ـ القاهرة ٥٣ ـ ١٣٥٥ هـ .

سركيس ـ اليان
* معجم المطبوعات العربية والمصرية ـ القاهرة ١٩٢٨ .

ابن سلامة ـ أبو القاسم هبة الله
الناسخ والمنسوخ (على هامش أسباب النزول للواحدي)
القاهرة ١٣١٥ هـ .

سليم ـ محمود رزق
* عصر سلاطين المماليك وإنتاجه العلمي والأدبي ٣ أجزاء ـ
القاهرة ١٩٤٧ .

سيبويه ـ بشر بن عثمان
الكتاب ـ بتحقيق ـ ج . جان ـ جزءان ، برلين ١٨٩٥ .

السيوطي ـ جلال الدين عبد الرحمن
» ـ الإتقان في علوم القرآن ـ القاهرة ١٣٦٠ هـ .
» ـ الأشباه والنظائر النحوية ـ حيدر آباد ١٣٥٩ هـ .
» ـ الاشباه والنظائر الفقهية ـ القاهرة غير مؤرخة .
» ـ حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ـ جزءان ـ
القاهرة ١٢٩٩ هـ (أيضاً طبعة ١٣٢١ هـ) .

ـ الدر المنثور في تفسير المأثور ـ ٦ أجزاء ـ طهران ١٩٥٨ .
ـ طبقات المفسرين بتحقيق ـ مورسنج ـ اندونيسيا ١٨٢٩ .

أبو شامة المقدسي شهاب الدين
الروضتين في اخبار الدولتين النورية والأيوبية ـ القاهرة
١٢٨٧ هـ .

أبو شامة المقدسي ـ شهاب الدين
* الذيل على الروضتين (تراجم رجال القرنين السادس والسابع) .
القاهرة ١٩٤٧ .

الشعراني ـ عبد الوهاب
الطبقات الكبرى (لواقح الأنوار) القاهرة ١٩٢٥ .
اليواقيت والجواهر ـ القاهرة ـ غير مؤرخة .

الشلبي ـ عبد الفتاح
أبو علي الفارسي ـ القاهرة ١٩٥٨ .

صالح ـ صبحي
مباحث في علوم القرآن ـ دمشق ١٩٥٨

الصفدي ـ صلاح الدين خليل
الوافي بالوفيات ـ الجزء الأول تحقيق ريتر ـ استنبول ١٩٤٩.
الأجزاء : ٢ ـ ٣ ـ ٤ تحقيق ديدرنغ استنبول ١٩٥٣ .
الجزءان ٣ و ٤ دمشق ـ ٥٨ ـ ١٩٥٩ .

طاش كبرى زاده ـ أحمد بن مصطفى
مفتاح السعادة ومصباح السيادة ـ جزءان ـ حيدر آباد ١٣٢٩ .

الطبري ـ محمد بن جرير
التفسير (جامع البيان) ١٥ جزءاً تحقيق محمود شاكر .
القاهرة ـ ٥٦ ـ ١٩٦١ والطبعة القديمة ٣٠ جزءاً .

طنطاوي ـ علي
رجال من التاريخ ـ دمشق ١٩٥٨ .

ابن طولون ـ القاضي شمس الدين
قضاة دمشق ـ دمشق ١٩٥٦ .

أبو عبيدة ـ معمر بن المثني
مجاز القرآن بتحقيق فؤاد سيزكين ـ القاهرة ١٩٥٤ .

ابن عربي ـ الشيخ محيي الدين محمد بن علي (الشيخ الأكبر)
ديوان ـ بومباي (الهند) مجهول الطبعة .

ابن عرنوس ـ القاضي محمود بن محمد
تاريخ القضاء في الإسلام ـ القاهرة ١٩٣٤ .

العسكري ـ أبو هلال الحسن بن عبد الله .
الفروق اللغوية ـ القاهرة ١٣٥٣ هـ .

ابن عطاء ـ تاج الدين الاسكندري
لطائف المنن ـ القاهرة ١٣٦٣ هـ (على هامش لطائف المنن للشعراني) .

ابن فارس ـ أحمد
معجم مقاييس اللغة ـ ٦ أجزاء ـ بتحقيق عبد السلام هارون ـ القاهرة ٤٧ ـ ١٩٥٢ .

الفا سي ـ حسن بن محمد الكوهين .
* طبقات الشاذلية ـ القاهرة ١٣٤٧هـ .

أبو الفداء ـ الملك المؤيد إسماعيل
* المختصر في أخبار البشر ٤ أجزاء استنبول ١٢٨٦ هـ .
والمطبعة الحسنية ٣ أجزاء .

ابن الفرات ـ ناصر الدين محمد
التاريخ بتحقيق قسطنطين زريق ـ الأجزاء ٧ ـ ٨ بيروت ١٩٥٢ .

ابن فرحون ـ برهان الدين بن علي
الديباج المذهب في أعيان المذهب ـ القاهرة ١٣٢٩ هـ.

الفراء ـ يحيى بن زياد (المتوفى ٢٠٧ هـ) النحوي .
معاني القرآن الجزء الأول ـ تحقيق النجاتي ـ القاهرة ١٩٥٥ .

ابن أبي الفضائل - مفضل
النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد
بتحقيق بلوشيه باريس ١٩١٩ .

القاري البغدادي - إبراهيم بن عبد الله
مناقب ابن عربي بتحقيق صلاح الدين المنجد - بيروت
١٩٦١ .

ابن قتيبة - أبو محمد عبد الله بن مسلم
تأويل مشكل القرآن بتحقيق أحمد صقر القاهرة ١٩٥٤ .

القرطبي - أبو عبد الله محمد بن أحمد
الجامع لأحكام القرآن ٢٠ جزءاً - القاهرة ٣٣ - ١٩٥٠ .

القفطي - جمال الدين علي بن يوسف .
إنباه الرواة في أخبار النحاة ٣ أجزاء بتحقيق
أبي الفضل ابراهيم - القاهرة ٥٠ - ١٩٥٥ .

ابن كثير - عماد الدين إسماعيل
* البداية والنهاية - ١٣ جزءاً - القاهرة ٣٢ - ١٩٣٣
التفسير ٤ أجزاء .

كحالة - عمر رضا .
معجم المؤلفين ١٢ جزءاً - دمشق ٥٩ - ١٩٦١ .

ابن ماجة - أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني
سنن بتحقيق فؤاد عبد الباقي - القاهرة ٥٥ - ١٩٥٦ .

مالك - الإمام مالك بن أنس
المؤطا - بحاشية تنوير الحوالك للسيوطي جزءان القاهرة
١٣٤٨ هـ .

مبارك - زكي
التصوف الإسلامي جزءان القاهرة ١٩٥٤ .

المتقي الهندي ـ علي
كنز العمال على هامش مسند ابن حنبل .
المراغي ـ أحمد عبد الفتاح المراغي
* المبين في طبقات الأصوليين ـ القاهرة ـ غير مؤرخ .
المرزباني ـ أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى
معجم الشعراء ـ بتحقيق عبد الستار فراج القاهرة ١٩٦٠.
مسلم ـ بن الحجاج القشيري
صحيح بتحقيق فؤادعبد الباقي خمسة أجزاء القاهرة ٥٥ـ ١٩٥٦ .
المصنف ـ أبو بكر هداية الله
* طبقات الشافعية ـ بغداد ١٣٥٦ هـ .
المقريزي ـ تقي الدين أحمد
السلوك في معرفة دول الملوك بتحقيق مصطفى زيادة ، جزءان القاهرة ١٩٣٤ .
الخطط ـ جزءان القاهرة ١٢٧٠ هـ .
المقري ـ أحمد بن محمد
نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب ـ جزءان بتحقيق دوزي وزملائه ـ ليدن ٥٥ ـ ١٨٦١ .
ابن منظور ـ محمد بن مكرم الأنصاري
لسان العرب ـ ٥ أجزاء بيروت ٥٥ ـ ١٩٥٦ (أيضاً طبعة بولاق) .
النبهاني ـ يوسف بن إسماعيل
جامع كرامات الأولياء ـ القاهرة ١٣٢٩ هـ .
ابن النديم ـ محمد بن اسحاق .
الفهرست طبعة فلوجل ، ليبزغ ١٨٧٢ .
النسفي ـ أبو البركات عبد الله

مدارك التنزيل ٣ أجزاء القاهرة ١٣٢٦ هـ .

النعيمي ـ عبد القادر بن محمد الدمشقي

* الدارس من تاريخ المدارس ـ دمشق ١٩٤٨ .

الواحدي ـ أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري

أسباب النزول ـ القاهرة ١٣١٥ هـ .

ابن واصل ـ جمال الدين محمد

مفرج الكروب في أخبار بني أيوب بتحقيق جمال الدين شيال ٣ أجزاء القاهرة ١٩٥٣ .

وينسنك ـ المعجم المفهرس للحديث النبوي ـ ٧ أجزاء ـ ليدن .

اليافعي ـ عبد الله بن أسعد

* مرآة الجنان وعبرة اليقظان ٤ أجزاء حيدر آباد ١٣٣٧ هـ .

نشر المحاسن الغالية في فضائل الصوفية ـ جزءان القاهرة ١٣٢٩ هـ .

ياقوت ـ شهاب الدين أبو عبد الله الحموي الرومي .

معجم البلدان ٦ أجزاء ليبزغ ٦٦ ـ ١٨٧٨ .

ـ إرشاد الأريب ٧ أجزاء بتحقيق مارجوليث ـ لندن ليدن ١٩٠٧ ـ ١٩٢٦ .

اليونيني ـ قطب الدين موسى

* ذيل مرآة الزمان ـ جزءان ـ حيدر آباد ٥٤ ـ ١٩٥٥ .

المصادر الأجنبيّة

ARBERRY, A. J.: The Qoran interperated , 2 Vols. London 1955.

BROCKELMANN. C.: Geshichte der Arabischen Litterature, 5 Vols ., Leyden 1931- 1949.

CAHEN, CI. : The Article, « Ayyubides» in Encyclopae dia of Islam, Leyden, 1958.

FLUGEL, G. : Concordiantiae Corani Arabicae, Leipzig, 1875.

FYZEE, A. A. A. : Qutline of Mohammadan Law, Oxford 1955.

HITTI, P. K. : History of the Arabs, London 1956.

NICHOLSON, R. A. : Studies in Islamic Mysticism, Cambridge, 1921.

RAHIM, A. : The Origin of Mohammadan jurisprudence, Madrass 1911.

SCHACHT, J. : The Origin of Mohammadan Jurisprudence Oxford, 1950.

SMITH, M. : An early mystic of Baghdad, London 1935.

TRITTON, A. S. : Materials on Muslim Education in the Middle Ages, London 1951.

WENSINCK, : Concordance de la musulman, 3 Vols., Leyden (in progress.).

١ ـ فهرس الآيات الكريمة التي أوردها المؤلف والتي فيها مشكل*

السورة ورقمها	الآية الكريمة	رقم الآية في المصحف	صفحة الكتاب
١ ـ الفاتحة	« الحمد لله رب العالمين »	١	٤٠
الفاتحة	« ملك يوم الدين »	٣	٤٩
الفاتحة	« إياك نعبد وإياك نستعين »	٤	٥٠
الفاتحة	« اهدنا الصراط المستقيم	٥	٥٥
الفاتحة	« صراط الذين أنعمت عليهم . . . »	٦	٥٧
الفاتحة	« . . . غير المغضوب عليهم . . . »	٧	٥٨
٢ ـ البقرة	« ذلك الكتاب . . . »	٢	٦٤
البقرة	« . . . لا ريب فيه . . . »	٢	٦٩
البقرة	« . . . هدى للمتقين »	٢	٧٠
البقرة	« الذين يؤمنون بالغيب . . . »	٣	٧٠
البقرة	« أولئك على هدى من ربهم . . . »	٥	٧٠
البقرة	« إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أمْ لمْ تنذرهم . . . »	٦	٧١
البقرة	« ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة . . . »	٧	٧٢
البقرة	« . . . ولهم عذاب أليم . . . »	١٠	٧٢
البقرة	« . . . بما كانوا يكذبون »	١٠	٧٣
البقرة	« وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض . . . »	١١	٧٥

* ١ ـ رتبت السور والآيات حسب ترتيبها في المصحف الشريف .
٢ ـ جميع الكلمات التي تحتها خط تناولها المؤلف ـ رحمه الله ـ على انها مشكلة .

السورة ورقمها	الآية الكريمة	رقم الآية في المصحف	صفحة الكتاب
البقرة	« وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا : أنؤمن كما آمن السفهاء . . »	١٣	٧٥
البقرة	« . . . قالوا إنا معكم ، إنما نحن مستهزئون ، الله يستهزىء بهم . . . »	١٤ ، ١٥	٧٦
البقرة	« . . . ويمدهم في طغيانهم يعمهون	١٥	٧٦
البقرة	« أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى . . »	١٦	٧٧
البقرة	« . . فما ربحت تجارتهم . . . »	١٦	٧٨
البقرة	« مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً . . . »	١٧	٨٠
البقرة	« . . . ذهب الله بنورهم »	١٧	٨١
البقرة	« أو كصيّب من السماء . . »	١٩	٨٢
البقرة	« . . . فيه ظلماتٌ ورعدٌ وبرقٌ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت . . . »	١٩	٨٤
البقرة	« . . . والله محيط بالكافرين »	١٩	٨٦
البقرة	« . . . إن الله على كل شيء قدير»	٢٠	٨٦
البقرة	« وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جناتٍ تجري من تحتها الأنهار »	٢٥	٩٠
البقرة	« وإذ نجيناكم . . . »	٤٩	٩٣
البقرة	« وإذْ واعدنا موسى . . . »	٥١	٩٣
البقرة	« يا أيها الذين آمنوا . . . »	١٥٣	٩٣
البقرة	« أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة . . »	١٥٧	٩٤
البقرة	« . . حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الأسود من الفجر . . . »	١٨٧	٩٤
البقرة	« . . ثم أتموا الصيام إلى الليل . . »	١٨٧	٩٦
البقرة	« وأتموا الحجّ والعمرة لله . . »	١٩٦	٩٧

السورة ورقمها	الآية الكريمة	رقم الآية في المصحف	صفحة الكتاب
البقرة	« هل ينظرون إلاّ أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام . . »	٢١٠	٩٧
البقرة	« . . وإلى الله ترجع الأمور »	٢١٠	٩٧
البقرة	« فإن طلقها فلا تحل له من بعدُ حتى تنكح زوجاً غيره . . . »	٢٣٠	٩٨
البقرة	« وعلى المولود له رزقهن . . »	٢٣٣	٩٩
البقرة	« . . . إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النّكاح . . . »	٢٣٧	١٠٠
البقرة	« . . . قال إبراهيم :ربي الذي يحيي ويميت » قال : أنا أحيي وأميت . قال ابراهيم : فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبُهت الذي كفر . . . »	٢٥٨	١٠١
البقرة	« . . . أولم تؤمن ؟قال : بلى ولكن ليطمئن قلبي . . . »	٢٦٠	١٠٢
البقرة	« وإن كان ذو عسرة فنَظِرَة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم . . . »	٢٨٠	١٠٢
البقرة	« . . . فتذكّر إحداهما الأخرى . . . »	٢٨٢	١٠٣
البقرة	« . . . ومن يكتمها فإنّه آثم قلبه . . »	٢٨٣	١٠٤
البقرة	« . . . فانصرنا على القوم الكافرين »	٢٨٦	١٠٥
٣ ـ آل عمران	« . . . إن الله يبشّرك بكلمة منه اسمه المسيح . . »	٤٥	١٠٥
آل عمران	« . . . لو نعلم قتالاً لاتبعناكم . . . »	١٦٧	١٠٦
آل عمران	« ولا تحسبنّ الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياءٌ عند ربهم يرزقون »	١٦٩	١٠٦
آل عمران	« . . . ربنا ما خلقت هذا باطلاً سبحانك . . . »	١٩١	١٠٨
٤ ـ النساء	« . . . لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة . . . »	٢٩	١١٠
النساء	« ما أصابك من حسنة فمن الله . . »	٧٩	١١١

السورة ورقمها	الآية الكريمة	رقم الآية في المصحف	صفحة الكتاب
النساء	« . . . ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتّبعتم الشيطان إلا قليلا »	٨٣	١١١
النساء	« يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله . . . »	١٠٨	١١٢
٥ ـ المائدة	« إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك . . »	٢٩	١١٣
المائدة	« كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه . . »	٧٩	١١٣
المائدة	« ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة . . »	١٠٣	١١٤
المائدة	« . . وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم » .	١١٨	١١٥
٦ ـ الأنعام	« وإذ قال إبراهيم لأبيه آزر . . . »	٧٤	١١٦
الأنعام	« وكذلك نُري إبراهيم ملكوت السماوات والأرض وليكون من الموقنين »	٧٥	١١٧
الأنعام	« . . . قال لا احب الآفلين »	٧٦	١١٩
الأنعام	« . .لئن لم يهدني ربي لأكوننّ من القوم الضالين »	٧٧	١١٩
الأنعام	ومن أظلم ممّن افترى على الله كذباً . . »	٩٣	١٢٠
الأنعام	« إن الله فالق الحَبّ والنَّوَى يخرج الحيّ من الميت ، ومخرج الميّتِ من الحي . . . »	٩٥	١٢١
الأنعام	« من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها »	١٦٠	١٢٢
٧ ـ الأعراف	« وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم»	١٧٢	١٢٣
الأعراف	« . . . ولو كنتُ أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسّني السوء . . . »	١٨٨	١٢٥
٨ ـ الأنفال	« . . . وما رميتَ إذ رميتَ ولكنّ الله رمى . . »	١٧	١٢٦
الأنفال	« ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ، ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون »	٢٣	١٢٧

السورةورقمها	الآية الكريمة	رقم الآية في المصحف	صفحة الكتاب
٩ ـ التوبة	« . . . فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم . . . »	٣٥	١٢٨
التوبة	« . . . إن نعف عن طائفة منكم نعذب طائفة . . . »	٦٦	١٢٩
التوبة	« استغفر لهم أولا تستغفر لهم . . والله لا يهدي القوم الفاسقين »	٨٠	١٢٩
التوبة	« . . . فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا . . »	٨٢	١٣١
التوبة	« . . . لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه . . . »	١٠٨	١٣٢
١٠ ـ يونس	« هو الذي جعل الشمس ضياء ، والقمر نورا ، وقدّره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب . . . »	٥	١٣٤
يونس	« إنما مثل الحياة الدنيا كماءٍ أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض . . »	٢٤	١٣٤
يونس	« وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله . . . »	٣٧	١٣٥
يونس	« . . . ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم . . . »	٨٨	١٣٦
١١ ـ هود	« . . . ليبلوكم أيكم أحسن عملاً . . »	٧	١٣٧
هود	« فإلّم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله . . »	١٤	١٣٧
هود	« من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها . . . وباطل ما كانوا يعملون »	١٦،١٥	١٣٨
هود	« . . . قل إن افتريته فعليّ إجرامي . . »	٣٥	١٣٨
هود	« . . . وإنهم لفي شك منه مريب »	١١٠	١٣٩
هود	« فاستقم كما أمرت . . . »	١١٢	١٤٠
هود	« . . . ولا يزالون مختلفين ، إلا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم . . »	١١٩،١١٨	١٤١

السورة ورقمها	الآية الكريمة	رقم الآية في المصحف	صفحة الكتاب
١٢ ـ يوسف	« وقال نسوة في المدينة امرأة العزيز تراود فتها عن نفسه ، قد شغفها حباً . . »	٣٠	١٤٢
يوسف	« . . . فما جزاؤه إن كنتم كاذبين »	٧٤	١٤٣
١٣ ـ الرعد	« عالم الغيب والشهادة . . »	٩	١٤٤
الرعد	« . . قل الله خالق كل شيء وهو الواحد القهار »	١٦	١٤٤
الرعد	« مثل الجنة التي وعد المتقون . . »	٣٥	١٤٥
الرعد	« يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب »	٣٩	١٤٥
١٥ ـ الحجر	« ذرهم يأكلوا ويتمتعوا . . »	٣	١٤٦
الحجر	« إلا أمراته قدرنا إنها لمن الغابرين »	٦٠	١٤٦
١٦ ـ النحل	« والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة . . »	٨	١٤٧
النحل	« أفمن يخلق كمن لا يخلق »	١٧	١٤٨
النحل	« إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون »	٤٠	١٤٨
النحل	« وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً بالبينات والزّبر . . »	٤٣ ، ٤٤	١٤٩
النحل	« . . ثم إذا مسّكم الضُرُّ فإليه تجأرون »	٥٣	١٥٠
النحل	« وإنّ لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه من بين فرثٍ ودمٍ لبناً خالصاً . . »	٦٦	١٥٠
النحل	« ثم كلي من كل الثمرات ، فاسلكي سبل ربّك ذُلُلا . . »	٦٩	١٥١
النحل	« . . ومنكم من يردّ إلى أرذل العمر لكي لا يعلم بعد علمٍ شيئاً . . »	٧٠	١٥٢
النحل	« والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً . . »	٧٨	١٥٣
النحل	« وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم . . »	٩١	١٥٤

السورة ورقمها	الآية الكريمة	رقم الآية في المصحف	صفحة الكتاب
النحل	« إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه »	١٢٤	١٥٦
١٧- الإسراء	« سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً . . »	١	١٥٧
الإسراء	« . . إلى المسجد الاقصى الذي باركنا حوله . . »	١	١٥٨
الإسراء	« إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها . . »	٧	١٥٩
الإسراء	« فإذا جاء وعد الآخرة ليسوءوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة . . »	٧	١٦٠
الإسراء	« وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة . . »	١٢	١٦١
الإسراء	« . . .كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا »	١٤	١٦١
الإسراء	« وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها . . »	١٦	١٦٢
الإسراء	« . .وبالوالدين إحسانا ، إما يبلغنّ عندك الكبر أحدهما أو كلاهما . . . »	٢٣	١٦٤
الإسراء	« . . وقل ربّ ارحمهما كما ربّياني صغيرا »	٢٤	١٦٤
الإسراء	« وإما تُعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها ، فقل لهم قولا ميسورا»	٢٨	١٦٥
الإسراء	« وأوفوا الكيل إذا كلتم . . »	٣٥	١٦٦
الإسراء	« . . وشاركهم في الأموال والأولاد . . »	٦٤	١٦٧
١٨ - الكهف	« أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم . . »	٩	١٦٨
الكهف	« فضربنا على آذانهم في الكهف سنين عددا »	١١	١٦٨
الكهف	« . . لنعلم أيّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً »	١٢	١٦٩
الكهف	« هؤلاء قومنا اتخذوا من دونه آلهة . . »	١٥	١٦٩

السورة ورقمها	الآية الكريمة	رقم الآية في المصحف	صفحة الكتاب
الكهف	« وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله . . »	١٦	١٧٠
الكهف	« مَن يهد الله فهو المهتد . . »	١٧	١٧١
الكهف	« وكذلك بعثناهم ليتساءلوا بينهم . . »	١٩	١٧٢
الكهف	« وكذلك أعثرنا عليهم ليعلموا أن وعد الله حق . . »	٢١	١٧٢
الكهف	« وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى ويستغفروا ربّهم إلا أن تأتيهم سُنّة الأولين أو يأتيهم العذاب قبلاً »	٥٥	١٧٤
الكهف	« . . تغرب في عين حمئة . . »	٨٦	١٧٥
الكهف	« قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مدداً »	١٠٩	١٧٦
١٩ ـ مريم	« وانْ منكم إلا واردها ، كان على ربك حتماً مقضياً »	٧١	١٧٧
٢٠ ـ طه	« وما تلك بيمينك يا موسى »	١٧	١٧٩
طه	قال هي عصاي أتوكأ عليها ، وأهش بها على غنمي ، ولي فيها مآرب أخرى »	١٨	١٧٩
طه	« واجعل لي وزيراً من أهلي ، هارون أخي »	٢٩ ، ٣٠	١٨٠
طه	« . . . فقالوا هذا إلهكم وإله موسى فنسي »	٨٨	١٨٢
طه	« . . وإنّ لك موعداً لن تخلفه . . »	٩٧	١٨٢
طه	« . . إذ يقول أمثلهم طريقة إن لبثتم إلاّ يوماً »	١٠٤	١٨٣
طه	« إنّ لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى »	١١٨ ، ١١٩	١٨٣
طه	« ثم اجتباه ربُه . . »	١١٢	١٨٣
طه	« . . فإما يأتينكم مني هدى . . »	١٢٣	١٨٤

السورة ورقمها	الآية الكريمة	رقم الآية في المصحف	صفحة الكتاب
طه	« ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكاً . . »	١٢٤	١٨٥
طه	« وكذلك نجزي من أسرف ولم يؤمن بآيات ربه . . »	١٢٧	١٨٥
طه	« . . وسبّح بحمد ربك . . »	١٣٠	١٨٦
٢١ ـ الأنبياء	« ما يأتيهم من ذكْر من ربهم محدث . . »	٢	١٨٧
الأنبياء	«لوكان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا . . »	٢٢	١٨٨
الأنبياء	« أمِ اتخذوا آلهة من الأرض هم ينشرون »	٢١	١٨٨
الأنبياء	« . . . كلٌ في فلك يسبحون »	٣٣	١٨٩
الأنبياء	« وجعلنا السماء سقفاً محفوظا . . »	٣٢	١٩٠
الأنبياء	« وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ، ففهمناها سليمان . . »	٧٩،٧٨	١٩٠
٢٢ ـ الحج	« . .ثم محلّها إلى البيت العتيق »	٣٣	١٩٢
الحج	« ذلك ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغى عليه لينصرنه الله ، إن الله لعفوٌ غفور . ذلك بأن الله يولج الليل في النهار . . . . وأنّ الله سيمع بصير »	٦٠، ٦١	١٩٢
٢٣ ـ المؤمنون	« ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين . ثم جعلناه نطفة في قرار مكين	١٢،١٣	١٩٤
المؤمنون	« . .فتبارك الله أحسن الخالقين »	١٤	١٩٥
المؤمنون	« يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً إني بما تعملون عليم »	٥١	١٩٦, ١٩٧
المؤمنون	« وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون »	٥٢	١٩٧

السورة ورقمها	الآية الكريمة	رقم الآية في المصحف	صفحة الكتاب
المؤمنون	« قد كانت آياتي تتلى عليكم فكنتم على أعقابكم تنكصون »	٦٦	١٩٨
٢٤ ـ النور	« وأولئك هم الفاسقون ، إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم »	٤، ٥	١٩٩
النور	« . . فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون »	١٤	٢٠٠
النور	« . . ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً لتبتغوا عرض الحياة الدنيا . . »	٣٣	٢٠٠
النور	« في بيوت أذن الله أن ترفع . . »	٣٦	٢٠١
النور	« رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله . . »	٣٧	٢٠١
٢٥ ـ الفرقان	« وقال الذين لا يرجون لقاءنا »	٢١	٢٠٢
الفرقان	« قل ما أسألكم عليه من أجر إلا من شاء أن يتخذ إلى ربه سبيلا »	٥٧	٢٠٣
٢٦ ـ الشعراء	« وأزلفنا ثَمّ الآخرين »	٦٤	٢٠٣
الشعراء	« لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الأليم »	٢٠١	٢٠٤
الشعراء	« فيأتيهم بغتة وهم لا يشعرون »	٢٠٢	٢٠٤
٢٧ ـ النمل	« . . فلما رآه مستقرا عنده . . »	٤٠	٢٠٥
النمل	من جاء بالحسنة فله خير منها . . »	٨٩	٢٠٦
٢٨ ـ القصص	« . . ليكون لهم عدواً وحزناً . . »	٨	٢٠٦
القصص	« . . فلا يصلون إليكما ، بآياتنا أنتما ومن اتّبعكما الغالبون »	٣٥	٢٠٧
القصص	« . . ربنا هؤلاء الذين أغوينا ، أغويناهم كما غوينا . . »	٦٣	٢٠٨
٢٩ ـ العنكبوت	« وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم . . »	١٢	٢٠٩

السورة ورقمها	الآية الكريمة	رقم الآية في المصحف	صفحة الكتاب
٣٠ ـ الروم	« وما آتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربو عند الله . . »	٣٩	٢٠٩
الروم	« ولقد أرسلنا من قبلك رسلا إلى قومهم . . »	٣٧	٢١٠
٣٢ ـ السجدة	« . . مالكم من دونه من ولىً ولا شفيع . . »	٤	٢١١
السجدة	« . . في يوم كان مقداره ألف سنة »	٥	٢١١
٣٣ ـ الأحزاب	« . . يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيرا »	٣٠	٢١٢
الأحزاب	« يا نساء النبي لستُنّ كأحد من النساء إن اتقيتن فلا تخضعن بالقول . . »	٣٢	٢١٣
٣٤ ـ سبأ	« فلما خرّ تبينت الجن أنْ لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين »	١٤	٢١٣
سبأ	« . . وهل نجازي إلا الكفور »	١٧	٢١٤
٣٦ ـ يس	« يس . والقرآن الحكيم . إنك لمن المرسلين »	٢،١ ٣	٢١٥
٣٦ ـ يس	« . . ولا الليل سابق النهار . . »	٤٠	٢١٦
يس	« لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر »	٤٠	٢١٦
٣٧ ـ الصافات	إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب »	٦	٢١٧
٣٨ ـ ص	« أجعل الآلهة إلهاً واحداً . . »	٥	٢١٩
ص	« هذا فوج مقتحم معكم ، لا مرحباً بهم ، إنهم صالو النار »	٥٩	٢١٩
ص	« وإن عليك لعنتي إلى يوم الدين »	٧٨	٢٢٠
٣٩ ـ الزّمر	« لو أراد الله أن يتخذ ولداً لاصطفى مما يخلق ما يشاء . . »	٤	٢٢١
الزمر	« . . ثم إلى ربكم مرجعكم فينبئكم بما كنتم تعملون . . »	٧	٢٢٢

السورة ورقمها	الآية الكريمة	رقم الآية في المصحف	صفحة الكتاب
الزّمر	« . . . وجعل لله أنداداً ليضلّ عن سبيله . . »	٨	٢٢٣
الزّمر	« أمّن هو قانت آناء الليل ساجدا وقائما يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه . . »	٩	٢٢٣
٤٠ ـ غافر	« ربنا وأدخلهم جنات عدن التي وعدتهم . . »	٨	٢٢٥
غافر	« ان الذين كفروا ينادَوْن لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تُدعون إلى الإيمان فتكفرون »	١٠	٢٢٦
غافر	« ذلك بأنهم كانت تأتيهم رسلهم بالبينات فكفروا فأخذهم الله . . »	٢٢	٢٢٧
٤١ ـ فصلت	« قل أإنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين . . ثم استوى إلى السماء وهي دخان . . »	٩، ١٠ ١١	٢٢٧
٤٢ ـ الشورى	« وإذا ما غضبوا هم يغفرون »	٣٧	٢٢٨
الشورى	« والذين إذ أصابهم البغى هم ينتصرون »	٣٩	٢٢٨
الشورى	« ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل »	٤١	٢٢٩
٤٣ ـ الزخرف	« لا يُفتّر عنهم . . »	٧٥	٢٣٠
الزخرف	« وقِيله يا ربِ . . »	٨٨	٢٣٠
٤٤ ـ الدخان	« لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى . . »	٥٦	٢٣١
٤٦ ـ الأحقاف	« . . وحمله وفصاله ثلاثون شهراً »	١٥	٢٣٢
الأحقاف	« أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا »	١٦	٢٣٢
٤٨ ـ الفتح	« ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر »	٢	٢٣٤

السورة ورقمها	الآية الكريمة	رقم الآية في المصحف	صفحة الكتاب
٤٩ ـ الحجرات	« يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ، إن بعض الظن إثم . . »	١٢	٢٣٤
٥١ ـ الذاريات	« هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين . إذ دخلوا عليه . . »	٢٤، ٢٥	٢٣٦
الذاريات	« وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون »	٥٦	٢٣٧
٥٢ ـ الطور	« ولله ما في السموات وما في الأرض ليجزي الذين أساءوا بما عملوا ويجزي الذين أحسنوا بالحسنى »	٣١	٢٣٧
٥٣ ـ النجم	« أزفت الآزفة ، ليس لها من دون الله كاشفة»	٥٧، ٥٨	٢٣٨
٥٦ ـ الواقعة	« إذا وقعت الواقعة . ليس لوقعتها كاذبة . خافضة رافعة »	١، ٢ ٣	٢٣٨
الواقعة	«فلولا إن كنتم غير مدينين . ترجعونها إن كنتم صادقين »	٨٦، ٨٧	٢٤٠
٥٧ ـ الحديد	« . . وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه . . »	٧	٢٤٠
٥٩ ـ الحشر	« . . ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا . . »	٩	٢٤١
٦٠ ـ الممتحنة	« يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوّكم أولياء تلقون إليهم بالمودّة »	١	٢٤٢
الممتحنة	« . . تسرون إليهم بالمودة وأنا أعلم بما أخفيتم وما أعلنتم . . »	١	٢٤٢
الممتحنة	« لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم يوم القيامة يفصل بينكم . . »	٣	٢٤٣
الممتحنة	« . . إلا قول إبراهيم لأبيه لأستغفرن لك ، وما أملك لك من الله من شيء . . »	٤	٢٤٣
٦١ ـ الصف	« كبر مقتاً عند الله أن تقولوا مالا تفعلون »	٣	٢٤٣

السورة ورقمها	الآية الكريمة	رقم الآية في المصحف	صفحة الكتاب
٦٣ ـ المنافقون	« . . قالوا نشهد إنك لرسول الله . . »	١	٢٤٤
٦٦ ـ التحريم	« . . عرّف بعضه وأعرض عن بعض »	٣	٢٤٥
٦٨ ـ القلم	أفنجعل المسلمين كالمجرمين »	٣٥	٢٤٥
القلم	« . . ولا تكن كصاحب الحوت إذ نادى وهو مكظوم »	٤٨	٢٤٦
٧٠ ـ المعارج	« فذرهم يخوضوا ويلعبوا حتى يلاقوا يومهم الذي يوعدون »	٤٢	٢٤٦
المعارج	« يوم يخرجون من الأجداث . . »	٤٣	٢٤٦
٧١ ـ نوح	« أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون . يغفر لكم من ذنوبكم . . »	٤،٣	٢٤٧
٧٣ ـ المزمل	« قم الليل إلا قليلا . نصفه أو انقص منه قليلا. أو زد عليه . . »	٣،٢ ٤	٢٤٨
المزمل	« إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه . . »	٢٠	٢٤٩
٧٤ ـ المدثر	« كل نفس بما كسبت رهينة. إلا أصحاب اليمين »	٣٩،٣٨	٢٥٠
٧٥ ـ القيامة	« بل يريد الإنسان ليفجر أمامه »	٥	٢٥٢
٧٦ ـ الإنسان	« إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفورا »	٣	٢٥٢
٧٧ ـ المرسلات	« وإذا الرسل أقتت »	١١	٢٥٣
٨٢ ـ الانفطار	« وإن عليكم لحافظين . كراماً كاتبين . يعملون ما تفعلون »	١١،١٠ ١٢	٢٥٤
٩٠ـ البلد	« فلا اقتحم العقبة »	١١	٢٥٤
البلد	« أهلكت مالا لبداً »	٦	٢٥٥
البلد	« ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا . . »	١٧	٢٥٦
٩٦ ـ العلق	« أرأيت الذين ينهى . عبداً إذا صلى »	١٠،٩	٢٥٧
١٠٠ ـ العاديات	« أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور . وحصل ما في الصدور»	١٠،٩	٢٥٨
١٠٢ ـ التكاثر	« ثم لتسألن يومئذ عن النعيم»	٨	٢٥٩

السورة ورقمها	الآية الكريمة	رقم الآية في المصحف	صفحة الكتاب
١١٤ ـ الناس	« قل أعوذ برب الناس . ملك الناس »	٢،١	٢٦١
الناس	« من الجنة والناس »	٦ ،	٢٦١
الناس	«الوسواس الخناس »	٤	٢٦٢

٢ - فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
أ	
« أرأيتم لو أنذرتكم عدواً بسفح الجبل أكنتم مصدقيّ . . »	٢٠٤
« أستغفرك اللهم وأتوب إليك »	٤٣
« أعوذ بكلمات الله التامات »	١٧٦
« أعوذ بك من همزات الشياطين »	٣٥
« أفلا اكون عبداً شكورا »	٢٦٠
« اقرءوا الزهراوين البقرة وسورة آل عمران فإنهما يأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان أو كأنهما غيايتان ، أو كانهما فرقان من طير صواف يحاجان عن أصحابهما »	٦٠
« إن عرش إبليس على البحر الأخضر ، وجنوده حوله وأقربهم إليه أشدهم بأسا »	٣٤
« إن الله أخرج ذرية آدم من ظهره يوم الميثاق وأشهدهم على أنفسهم »	١٢٣
« إن الله أمرك أن تقرىء أمتك القرآن على حرف »	٧٤
« إني أنا النذير العريان »	٢٠٥
« إني لأعرفكم بالله وأشدكم له خشية »	٢٣٤
« أيّ القرآن أفضل . . . . إلى قوله آية الكرسي »	٥٩
ب	
« باسمك أحيا »	٣٧

الحديث	الصفحة
« بني الإسلام على خمس »	١٣٢
« البيت الذي تقرأ فيه سورة البقرة لا يدخل فيه الشيطان »	٦٠
ص	
« صلى بي جبريل الظهر في اليوم حين زالت الشمس »	١١٤
« الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة كفارات لما بينهن ما لم يغش الكبائر »	٢١٤
ف	
« فإذا قال العبد: الحمد لله رب العالمين ، قال الله عز وجل: حمدني عبدي »	٤١ ، ٤٤
« فإن في أمتي الضعيف والشيخ الكبير »	٧٤
ق	
« قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين »	٥١، ٥٣
ك	
« كنا إثر سماء من الليل »	٨٢
ل	
« لا يموت لإحداكن ثلاثة من الولد فتمسها النار إلا تحلة القسم »	١٧٧
« لتسألن عن هذا النعيم يوم القيامة »	٢٥٩
م	
« ما كنتم تعدون هذا في الجاهلية ؟ »	٢١٨
« من أعان على معصية ولو بشطر كلمة كان شريكاً فيها»	١٦٧
« من قتل قتيلا فله سلبه »	٦٥
« من قرأ الآيتين من آخر البقرة كفتاه »	٦٠

الحديث	الصفحة
« من هَمّ بحسنة فلم يعلمها كتبت له حسنة »	١٢٢
ن	
« نسمة المؤمن في حواصل طير»	١٠٧
و	
«وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت »	٥١
« وفيها آية هي سيدة آي القرآن هي آية الكرسي»	٦٠
« ولد الرجل من كسبه»	١٦٧
ي	
« يفصل أهل الجنة إلى الجنة وأهل النار إلى النار مثل ما بين صلاتين	
« يقول الملك يا رب عبدك هذا هم بخطيئة»	٢١٢

٣ - فهرس الأمثال

المثل	الصفحة	السطر
أ		
إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب	٥٢	١٤
أرسلها العراك	٤١	١٠
أرعد وأبرق	٨٤	١٣
- ت -		
تسمع بالمعيدي خير من أن تراه	٧١	١٣
- ق -		
قلت لها قفي ، فقالت: قاف	٦٢	٣/٢

٤ - فهرس الأشعار

القافية	اسم الشاعر	الوزن	الصفحة
غضابا	معاوية بن مالك	الوافر	٨٢
ترقد	امرؤ القيس	متقارب	٥٣
الأرمد	امرؤ القيس	متقارب	٥٣
الأسود	امرؤ القيس	متقارب	٥٣
غبارى	النابغة الذبياني	الكامل	٩٣
الفُتُلُ	الأعشى	البسيط	٨٠
المجادلِ	امرؤ القيس	الطويل	١٧٥
النجومُ	برج بن مسهر	الوافر	٣٨

٥ - فهرس البلدان والمواضع والمعارك ونحوها

- أ -

أحد : ١٠٦ ، ١٩٣ ، ٢٤٤
الأحزاب : ١٩٣
الأقصى : ١٥٨

- ب -

بيت المقدس : ١٥٨

ح

الحجاز : ٥٥

ع

عكاظ : ٩٣

م

مكة : ١٩٣

٦ - فهرس الأعلام

إبراهيم « عليه السلام » : ١٠١ ، ١٠٢ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٨٠ ، ٢٣٦ ،

إبليس : ٣٤ ، ١٨٥ ، ٢٠٨ .

أحمد ـ ابن حنبل : ٧٤ .

الأخفش ـ سعيد بن سعده : ٥٥ ، ٨٠ ، ٢١٠ ، ٢٤٧

آدم « عليه السلام » : ١٢٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٩٤ ، ٢٥٠

آزر : ١١٧ ، ١٨٠

إسحق (عليه السلام) : ١١٧ .

إسرائيل : ٦٥ ، ٦٧ ، ١٥٦ ، ١٦٠ .

الأشعري : ٢٠٦ .

الأعشى ـ ميمون بن قيس : ٨٠

الإمام ـ الجويني : ٨٣

الآمدي ـ علي بن أبي علي بن محمد : ١٩٦

امرؤ القيس : ٥٣ ، ١٧٥

أم سلمة : ٣٩ .

ب

برج بن مسهر : ٣٨ .

البصريون : ٣٦ ، ٨٠ ، ١٥٢ ، ١٨٠ ، ٢٥٢ .

ج

جبريل « عليه السلام » : ٥٨ ، ٧٤ ، ١٣٠

أبو جهل : ١٩٨ .

ح

الحجاج « بن يوسف الثقفي » : ٢٥١ .

الحسن « البصري » : ٤٥ ، ٨٣ .

أبو الحسن : ٢٠٧ .

أبو حنيفة « النعمان » : ٢٠٠ .

حواء : ١٨٤ .

* في ترتيب الاسماء أبجديا أسقطت من الاعتبار كلمة ابن و« أبو » و« أل » التعريف

أبو حيوة : ٤٦ .

خ

الخليل « بن أحمد » : ٥٢، ٦٣ ، ٨٥

د

داود عليه السلام : ٩٠ ، ١٩١

ذ

أبو ذر « الغفاري » : ١١٢
ذي القرنين : ١٧٥
ذي النون : ٢٤٦ .

ز

زليخا : ٦٤
الزمخشري : ٤٣ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٦ ، ٧٠ ، ٧٢، ٧٨ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ١٦٩ ، ٢٢٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٨ .
زيد بن علي : ٤٥ .

س

السامري : ١٨٢
ابن السراج : ١٣٩
سليمان « عليه السلام » : ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢١٤
سفيان « بن عيينة » : ٤٤ .
سيبويه : ٣٥ ، ٤١ ، ٦٢ ، ٦٩ ، ١٤٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢٤٧ .

ش

الشافعي : ٢٠٠

ط

أبو طالب : ١٢٧ ، ١٩٨
الطبري « محمد بن جرير » : ٤٤ .

ع

ابن عباس : ٨٥ ، ٩٢ ، ١٨٥ ، ٢١٧ ، ٢٣٧
عبد الله بن عمر : ٥٩
أبو عبيدة : ٣٨ ، ٩٥
عثمان « بن عفان » : ٦٦ .
ابن عطية : ٣٩ ، ٤٤ ، ٥٠ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٧٦ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٢٤٠ .
عقبة : ١٩٨ .
علي « بن أبي طالب » : ٤٦ ، ٦١ ، ٨٥ ، ٢٥٠ .
أبو علي « الفارسي » : ٥٨ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٩٣ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ٢١٣ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ .
عمر « بن الخطاب » : ٥٨، ٦٧ ، ١٢٣ ، ١٢٥ .
أبو عمرو : ٤٥ .
عمرو بن فايد : ٥١
عيسى « عليه السلام » : ٥٧ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢١ .

ف

الفراء : ٦٤ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ١١٨ ، ١٦١ ، ١٧١ ، ٢٠٢
فرعون : ٢٠٧ .

ابن فورك « ابو بكر بن محمد بن الحسن »٢٠٦ .

ق

القاضي : ٢٢٦
ابن قتيبة : ٧٧
قس (بن ساعدة):١١٢ .
القشيري : ٢٢٠

ك

الكسائي : ٣٩ ، ٦٨ ، ١٤٩
الكوفيون : ٣٩ ، ٥٢ ، ١٥٢ ، ١٨١ .

ل

أبو لهب : ٢٠٤

م

مالك « الإمام » : ١٠٠ ، ١٢٣ ، ٢٠٠
المبرد : ٥٢ ، ١٦٩
مجاهد : ٨٤
المحاسبي : ١٤٥
المحاملي : ٥٥
محمد « صلى الله عليه وسلم »:١١٢، ١٢٤ ، ١٥٧
مريم « عليها السلام »:١٧٧ .
ابن مسعود: ٥٦
المسيح « عليه السلام »: ١٠٥ .
معاوية : ٦١
المعتزلة : ٧٨
مقاتل « بن سليمان »:٨٣، ١٠٦ ، ١٦٦
مكي : ٦٨
موسى « عليه السلام » : ٥٧ ، ٥٩ . ٩٣ ، ١٥٦ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ٢٢٨ :

ن

نافع : ٤٥
النصارى : ١٥٦
النقاش : ٨٥
نمرود : ١٠١ .

هـ

أبو هريرة : ٤٦ .

و

ورقة بن نوفل : ١١٢

ي

يحيى بن معاذ: ٢٢٤ .
يعقوب « عليه السلام »:١١٧ .
اليهود : ١٢٧ ، ١٥٧ . ٢٢١ .
يوسف « عليه السلام »:١٤٢ ، ٦٤ .
يونس « عليه السلام » :٧٦ ، ١٣٤ .

(استدراك)

ورد في مخطوط كوبريلي سؤال حول الآية الخامسة عشرة من سورة بني إسرائيل ، دون جواب عنه ، ولكن الجواب عنه موجود في مخطوط « كشف الإشكالات » المثبت في آخر هذا الكتاب (ملحق ٢) وحيث أن هذا الإشكال لم يرد في أصلنا فنذكره ليسهل فهم الجواب عنه في هذا الملحق تحت الإشكال العاشر ، وهو كالآتي .

قوله عز وجل : ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ معناه : ولا تحمل نفس حاملة حمل نفس أخرى .

فيه سؤال ، وذلك لأن الحكم لوهو عدم حمل الغير عام في النفس الآثمة ، وغير الآثمة ، فلم خصّه بالآثمة ؟ مع أن التصريح بالعموم أتمّ في العدل وأبلغ في البشارة وأخصر في اللفظ . ولا تحمل النفس حمل نفس أخرى حتى يعم ساير النفوس » .

محتويات الكتاب

رقم الصفحة

مقدمة الطبعة الثانية ..... آ ـ ز
تقديم الكتاب لمعالي وزير الاوقاف والشئون الاسلامية
بدولة الكويت ..... ٥ ـ ٦
مقدمة الطبعة الأولى ..... ٧ ـ ٢٩
فوائد في مشكل القرآن ..... ٣٣ ـ ٢٦٤
الملاحق ..... ٢٦٧ ـ ٢٨٢
المراجع والمصادر ..... ٢٨٥ ـ ٢٩٩
الفهارس العامة ..... ٣٠١ ـ ٣٢٤
استدراك ٣٢٥
محتويات الكتاب ٣٢٦